جمهوريّـــــــة السّـــــــودان
جامعة السّودان للعلوم والتّكنولوجيا
كلّيّـــــة الدّراســـــات العليـــــا

اثر الإنفاق العام على عوامل الاستقرار الاقتصادي في السودان

(2018-1992)

Impact of Public Expenditure on Factors of Economic Stability in Sudan

(1992-2018)

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

إعداد الدارس

مصطفى احمد قمر الدين عبد الله

إشراف

بروفيسور/خالد حسن محمد إسماعيل البيلي

2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

استهلال

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلَّا أَن تُغْمِضُوا فِيهِ ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ

صَدَقَ اللّهُ الْعَظِيم

سورة البقرة، الآية 267

إلى روح والدي الغالي.. رحمه الله رحمة واسعة

إلى والدتي الغالية.. حفظها الله ورعاها

إلى إخواني وأخواتي الأعزّاء..

إلى أساتذتي الإجلاء..

إلى أصدقائنا..

شكر وتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، له الشكر والثناء كله جل جلاله، ومن ثم الشكر الجزيل لصاحبة المقام الرفيع والزهد والإيثار والتضحية الأستاذة حليمة بخاري(الوالدة)، وخالص شكري لأستاذي القدير حقا الذي صبر علينا غاية الصبر لشدة احتياجنا لعلمه الغزير والوفير معلم الأجيال البروفسور (خالد حسن إسماعيل البيلي)، كما اخص بالشكر الزميل الدكتور رائد حلس، والأصدقاء محمد عبد الله ميرغني، هيثم قسم السيد، كما اشكر جميع زملائي الذين سادت بيني وبينهم روح العشرة وطيب التعامل والإيثار، لهم حبي وتقديري، واشكر بنك السودان المركزي، ووزارة المالية لتزويدنا بالمعلومات، كما اشكر أسرة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا التي كانت خير مناخ لنهل العلم والمعرفة مفرخة العلماء وخيرة النبغاء على امتداد هذا الوطن والعالم اجمع، وعلى وجه الخصوص الأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم وكانوا خير عون لي، كما أقدم شكري لأسرة مكتبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

مصطفى قمر

المستخلص

هدفت الدراسة إلى معرفة اثر الإنفاق العام الجاري والرأسمالي على عوامل الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة، وتمثلت مشكلة الدراسة في انه شهد الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي ارتفاعاً مضطرداً في السودان خلال فترة الدراسة، وقد أثر ذلك على عوامل الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في، النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات، وعليه هل الإنفاق العام يؤثر على عوامل الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة؟. وهناك عدة فرضيات افترضتها الدراسة منها: هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الانفاق الجاري والنمو الاقتصادي. وايضا هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الانفاق الرأسمالي والنمو الاقتصادي. وتطرقت الدراسة الى تقديم خلفية نظرية عن مفاهيم وملامح المؤشرات الاقتصادية، والتي تتمثل، في الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي وعوامل الاستقرار الاقتصادي، ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدت على المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي، بالإضافة الى الأسلوب القياسي في تكوين النماذج. وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج منها: ان هناك زيادة في السلع والخدمات، واستجابة كبيرة من جانب العرض ادي الى زيادة الانتاج ومنه الى تحسين معدل النمو الاقتصادي. وايضا ان هناك انفاق رأسمالي ادي الى زيادة الاستثمارات مما ساهم في زيادة الانتاج وادي الى تحسين معدل النمو الاقتصادي. وبناء على النتائج اوصت الدراسة العديد من التوصيات منها: توصي الدراسة بمواصلة زيادة السلع والخدمات بواسط الانفاق الجاري من زيادة الانتاج ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي، وايضا توصي الدراسة بزيادة الاستثمارات عن طريق الانفاق الرأسمالي لزيادة الانتاج وتحسين معدل النمو الاقتصادي.

Abstract

The study aimed to find out the impact of current and capital public expenditure on the factors of economic stability in Sudan during the study period, and the problem of the study was that public expenditure in both the current and capital aspects increased steadily in Sudan during the study period, and this affected the factors of economic stability represented by economic growth, inflation, unemployment, balance of payments, and therefore does public expenditure affect the factors of economic stability in Sudan during the study period?. There are several hypotheses assumed by the study: there is a statistically significant expulsion relationship between current expenditure and economic growth. The study was aimed at providing a theoretical background on the concepts and blame of economic indicators, which are, in terms of public expenditure in both the current and capital aspects and general economic stability, and to achieve the top scorer of the study relied on the historical and descriptive analytical approaches, to add to the econometrics method of the composition. The study found many results, including: the study that there was an increase in goods and services, and a significant response from the supply side led to increased production, including improved economic growth. There is also capital expenditure that has led to increased investment, which has contributed to increased production and has led to improved economic growth. Based on the results, the study recommended several recommendations, including: the study recommends continuing to increase goods and services through current expenditure to increase production and thereby increase economic growth, and recommends increasing investment through capital expenditure to increase production and improve the rate of economic growth.

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
البسملة	أ
الاستهلال	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
المستخلص	هـ
Abstract	و
قائمة المحتويات	ز
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال	ك
قائمة الملاحق	ل
الفصل الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة	
المبحث الأول: الاطار المنهجي	2
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	8
الفصل الثاني: الإطار النظري	
المبحث الأول: مفهوم الإنفاق العام	36
المبحث الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي	49
المبحث الثالث: مفهوم التضخم	58
المبحث الرابع: مفهوم ميزان المدفوعات	67
المبحث الخامس: مفهوم البطالة	83
الفصل الثالث: أداء بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان (1992-2018م)	
المبحث الأول: الإنفاق العام في السودان (1992-2018م)	96
المبحث الثاني: معدل النمو الاقتصادي في السودان(1992-2018م)	107
المبحث الثالث: التضخم في السودان(1992-2018م)	123

المبحث الرابع: ميزان المدفوعات في السودان(1992-2018م)	136
المبحث الخامس: البطالة في السودان(1992-2018م)	142
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية	
المبحث الأول: بناء النموذج	154
المبحث الثاني: سكون واستقرار السلسلة	160
المبحث الثالث: مناقشة نتائج الفرضيات والخاتمة	185
الخاتمة	
النتائج	190
التوصيات	191
المراجع	195
الملاحق	209

قائمة الجداول

الرقم	الجـــــــــداول	الصفحة
(1/1/3)	الإنفاق العام ومعدل نموه (1992-2018م)	**98**
(2/1/3)	الإنفاق العام ونسبته إلى إجمالي الناتج المحلي(1992-2018م)	**100**
(3/1/3)	تطور الإنفاق الجاري ونسبته من جملة الإنفاق العام (1992-2018م)	**102**
(4/1/3)	تطـور الإنفـاق الرأسـمالي ونسـبته مـن جملـة الإنفـاق العـام(1992-2018م)	**104**
(5/2/3)	تطور معدل النمو خلال الفترة (1992-2018م)	**114**
(6/2/3)	معدل نمو القطاع الزراعي في السودان (1992-2018م)	**116**
(7/2/3)	معدل نمو القطاع الصناعي (1992-2018م)	**119**
(8/2/3)	معدل نمو قطاع الخدمات (1992-2018م)	**121**
(9/3/3)	تطور معدل التضخم (1992-2018م)	**127**
(10/3/3)	متوسط معدل التضخم الكلي حسب الولايات (2004- 2008م)	**130**
(11/3/3)	مستوي معدل التضخم الكلي حسب الولايات (2009- 2013م).	**132**
(12/3/3)	مستويات معدلات التضخم الكلي حسب الولايات (2014-2018م)	**134**
(13/4/3)	تطور أداء ميزان المدفوعات ومعدل تغيره (1992-2018م)	**137**
(14/5/3)	تقديرات القوي البشرية العاملة ومعدل البطالة (1992-2018م)	**150**
(15/2/4)	نتـائج اختبـار فيلـبس بيـروون لمتغيـرات الدراسـة (CUS الانفـاق الجـاري، الانفاق الرأسمالي العامةDES النمو الاقتصادي *EG*	**162**
(16/2/4)	نتـائج اختبـار التكامـل المشـترك لجوهانسـون لمتغيـرات الدراسـة (CUS الانفـاق الجـاري، الانفـاق الرأسـمالي العامـةDES، النمـو الاقتصـادي *EG*).	**163**
(17/2/4)	التقدير بطريقة المربعات الصغرى لمتغير النمو الاقتصادي نتائج اختبار ARCH للنمو الاقتصادي	**166**
(18/2/4)	نتيجة اختبار Durbin-Watson للنمو الاقتصادي	**166**
(19/2/4)	معامل تضخيم التباين للنمو الاقتصادي	**167**
(20/2/4)	نتـائج اختبـار فيلـبس بيـروون لمتغيـرات الدراسـة (CUS الانفـاق الجـاري،	**167**

	الانفاق الرأسمالي العامةDES معدل التضخم INF).	
(21/2/4)	نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون لمتغيرات الدراسة (CUS الانفاق الجاري، الانفاق الرأسمالي العامةDES معدل التضخم INF).	**168**
(22/2/4)	تقدير معادلة التضخم	**169**
(23/2/4)	نتائج اختبار ARCH للتضخم	**171**
(24/1/4)	نتائج اختبار Breusch– LM Test للتضخم	**172**
(25/2/4)	معامل تضخيم التباين للتضخم	**172**
(26/2/4)	نتائج اختبار فيلبس بيروون لمتغيرات الدراسة (CUS الانفاق الجاري، الانفاق الرأسمالي العامةDES ميزان المدفوعات BOP).	**173**
(27/2/4)	نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون لمتغيرات الدراسة (CUS الانفاق الجاري، الانفاق الرأسمالي العامةDES معدل التضخمINF).	**174**
(28/2/4)	التقدير بطريقة المربعات الصغرى لمتغير ميزان المدفوعات	**175**
(29/2/4)	نتائج اختبار ARCH لميزان المدفوعات	**177**
(29/2/4)	نتيجة اختبار Durbin–Watson لميزان المدفوعات	**177**
(30/2/4)	معامل تضخيم التباين لميزان المدفوعات	**178**
(31/2/4)	نتائج اختبار فيلبس بيروون لمتغيرات الدراسة (CUS الانفاق الجاري، الانفاق الرأسمالي العامةDES معدل البطالة UNR).	**178**
(32/2/4)	نتائج اختبار الباوند للتكامل المشترك	**179**
(33/2/4)	نتائج تقدير دالة معدل البطالة UNR في المدى الطويل	**180**
(34/2/4)	نتائج تقدير دالة معدل البطالة UNR في المدى الطويل	**182**
(35/2/4)	نتائج اختبار Breusch لمعدل البطالة	**182**
(36/2/4)	معامل تضخيم التباين لمعدل البطالة	**183**

قائمة الإشكال

الرقم	عناوين الأشكال	الصفحة
(1/1/3)	الإنفاق العام ومعدل نموه (1992-2018م)	**99**
(2/1/3)	الإنفاق العام ونسبته إلى إجمالي الناتج المحلي(1992-2018م)	**101**
(3/1/3)	تطور الإنفاق الجاري ونسبته من جملة الإنفاق العام (1992-2018م)	**103**
(4/1/3)	تطور الإنفاق الرأسمالي ونسبته من جملة الإنفاق العام(1992-2018م)	**105**
(5/2/3)	تطور معدل النمو الاقتصادي (1992-2018م)	**115**
(6/2/3)	معدل نمو القطاع الزراعي في السودان (1992-2018م)	**118**
(7/2/3)	معدل نمو القطاع الصناعي (1992-2018م)	**120**
(8/2/3)	معدل نمو قطاع الخدمات (1992-2018م)	**122**
(9/3/3)	تطور معدل التضخم (1992-2018م)	**128**
(10/3/3)	متوسط معدل التضخم الكلي حسب الولايات (2004- 2008م)	**131**
(11/3/3)	مستوي معدل التضخم الكلي حسب الولايات (2009- 2013م).	**133**
(12/3/3)	مستويات معدلات التضخم الكلي حسب الولايات (2014-2018م)	**135**
(13/3/3)	تطور أداء ميزان المدفوعات ومعدل تغيره (1992-2018م)	**139**
(14/5/3)	تقديرات القوي البشرية العاملة ومعدل البطالة (1992-2018م)	**151**
(15/5/3)	صلاحية استقرار النموذج هيكلياً	**183**

قائمة الملاحق

اسم الملحق	الصفحة
بيانات الدراسة	209
إختبار جذور الوحدة لمتغير الانفاق الجاري باستخدام إختبار ديكى فولر.	209
إختبار جذور الوحدة لمتغير الانفاق الجاري باستخدام إختبار فيلبس بيروون مستوى الاستقرار في المستوي.	210
إختبار جذور الوحدة لمتغير الانفاق الرأسمالي باستخدام إختبار ديكى فولر مستقر في المستوى بدون قاطع.	211
إختبار جذور الوحدة لمتغير الانفاق الرأسمالي باستخدام إختبار فيلبس بيرون مستقر في المستوى قاطع واتجاه عام.	211
إختبار جذور الوحدة لمتغير معدل النمو الاقتصادي باستخدام إختبار ديكى فولرمستقر في المستوي.	212
إختبارجذورالوحدة لمتغير معدل النمو الاقتصادي باستخدام إختبار فيلبس بيرون مستقر فى المستوى.	213
إختبار جذور الوحدة لمتغير التضخم باستخدام إختبار ديكى فولر مستقر في المستوى بدون قاطع	213
إختبار جذور الوحدة لمتغير التضخم باستخدام إختبار فييلبس بيروون ستقر في المستوى بدون قاطع	214
إختبار جذور الوحدة لمتغير ميزان المدفوعات باستخدام إختبار ديكى فولر مستقر المستوي.	214
إختبار جذور الوحدة لمتغير ميزان المدفوعات باستخدام إختبار فييلبس بيروون مستقر المستوي	215
إختبار جذور الوحدة لمتغير معدل البطالة باستخدام إختبار ديكى فولر مستقر في المستوى.	216
إختبار جذور الوحدة لمتغير معدل البطالة باستخدام إختبار ديكى فولر مستقر في الفرق الاول.	216
تقدير نموذج النمو الاقتصادي للتكامل المشترك	217
المعادلة المقدرة للنمو الاقتصادي	218
اختبار مشكلة اختلاف التباين لنموذج الناتج المحلى الإجمالي	218
اختبار مشكلة الارتباط الخطى المتعدد النمو الاقتصادي	219
تقير نموذج التضخم باستخدام اختبار التكامل المشترك	219

تقدير نموذج التضخم بطريقة المربعات الصغرى	219
إختبار مشكلة الارتباط الخطى المتعدد لنموذج التضخم	220
إختبار مشكلة إختلاف التباين المتعدد لنموذج التضخم	221
تقدير ميزان المدفوعات للتكامل المشترك	221
المعادلة المقدرة لميزان المدفوعات	222
اختبار مشكلة اختلاف التباين لنموذج ميزان المدفوعات	222
اختبار مشكلة الارتباط الخطى المتعدد لنموذج ميزان المدفوعات	223
المعادلة المقدرة لنموذج البطالة عن طريق استخدام الانحدار الذاتي	223
المعادلة المقدرة لنموذج البطالة عن طريق استخدام الانحدار الذاتي في المدي الطويل والقصير	224
اختبار مشكلة الارتباط الخطى المتعدد	230
اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	235
اختبار مشكلة اختلاف التباين	236
صلاحية استقرار النموذج هيكلياً.	237

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الأول : الاطار المنهجي للدراسة

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الأول

الاطار المنهجي

أولاً: المقدمة

تسعى الحكومات بشكلٍ عام إلى الحفاظ على كيانها وبقائها وخلق الثقة بها على المستوي الوطني والدولي، من خلال تحقيق أهداف ذات نفع عام ولاسيما زيادة الناتج الوطني ومعدلات النمو الاقتصادي، ومعالجة عجز الموازنة والمديونية وتحسين وضع ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وتشجيع الادخار والاستثمار، وخلق فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة، ومكافحة التضخم، وتقديم الخدمات العامة وتحسين جودتها ونوعيتها وخفض كلفتها، والتوزيع العادل للدخل والثروة بين أفراد المجتمع وشرائحه.

وتسعي الدولة عادة إلى تحقيق هذه الأهداف بالوسائل المالية المتاحة لديها من موازنة عامة وضرائب ورسوم وقروض، وإصدار النقد والإنفاق العام، وهذا الأخير يعتبر من أهم هذه الوسائل المالية، والتدخل بواسطة الإنفاق العام يكون بزيادة هذا الإنفاق أو خفضه، أو زيادته في أوجه معينة وخفضه في أوجه أخرى، مثل زيادة الرواتب والأجور في القطاع العام وتحفيز الطلب وزيادة الإنتاج، وإعادة بناء البني التحتية التي من شانها تنشيط الاقتصاد الوطني، لذلك على الحكومة أن تراعي في إنفاقها قواعد الإنفاق العام، أن يكون إنفاقاً اقتصادياً وبإذن من السلطات الشرعية. فالنفقات العمومية لم تعد ذات مردود سلبي في الحياة الاقتصادية، بل أصبحت ذات طبيعة إنتاجية تؤثر بصورة مباشرة على الدخل الوطني وذات دور ايجابي في العمل وتوزيع الثروة وتحقيق مشروعات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تنمية الاقتصاد الوطني(أمين21،ايلول،2017م).

وبالإشارة إلى الإنفاق العام في السودان نلاحظ أن الإنفاق العام في السودان خلال فترة الدراسة (1992-2018م) قد شهد ارتفاعاً مضطرداً وذلك نسبة لدواعي الإنفاق على الأمن والسلم المحلي وتوسيع متطلبات النشاط الاقتصادي المختلفة، وتعويضات العاملين، والتحويلات الى الولايات، كما شهدت هذه الفترة انفصال جنوب السودان، والذي شكل

صدمة قوية للاقتصاد السوداني نتيجة فقدان حوالي اكثر من ثلثي إنتاجه من البترول وتقلص حجم الصادرات، مما أثّر على الميزان التجاري وبالتالي على ميزان المدفوعات، وأثّر ذلك أيضاً على المالية العامة للدولة، وأدى إلى تراجع النفقات العامة من الناتج الإجمالي عقب الانفصال مقارنة بالفترة التي سبقت انفصال الجنوب، وكذلك أثّر الإنفاق العام على العمالة، التضخم، ومعدلات النمو الاقتصادي في السودان.

وتعتبر دراسة الإنفاق العام وعلاقته بعوامل الاستقرار الاقتصادي مهمة للغاية من خلال تأثيرها على توازن واستقرار الاقتصاد، حيث تتأثر بمعدل البطالة والتشغيل، وذلك عند إعطاء الأولوية إلى النفقات العامة لعوامل الإنتاج من جهة، والتي بدورها تحقق نسبة نمو اقتصادي جيد، كما يمكن ان يستخدم الانفاق في التأثير على التضخم سواء كان عبر الانفاق الجاري او الرأسمالي، ومن جهة أخري أيضاً تؤثر وتتأثر بميزان المدفوعات، وذلك بتقليص الفجوة بين الصادرات والواردات. وتهدف هذه الدراسة لمعرفة اثر الانفاق العام على عوامل الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (1992-2018م).

ثانياً: مشكلة وتساؤلات الدراسة

شهد الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي ارتفاعاً مضطرداً في السودان خلال فترة الدراسة (1992- 2018م) ويُعزي ذلك لدواعي ارتفاع النشاط الاقتصادي وارتفاع إيرادات البترول، وزيادة تدفقات الاستثمار، بجانب نمو القطاعات الفرعية. إضافة لأسباب أخرى تتعلق بالأمن الاجتماعي والبرنامج الإسعافي للاقتصاد، وقد تأثرت السياسة الإنفاقية بعوامل الاستقرار الاقتصادي التضخم، العمالة، النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات، وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

هل الإنفاق العام يؤثر على عوامل الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1992- 2018م)؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي، الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل الإنفاق العام الجاري والإنفاق العام الرأسمالي له أثر علي النمو الاقتصادي خلال الفترة (1992-2018م)؟.
2. هل الإنفاق العام الجاري والإنفاق العام الرأسمالي له أثر على التضخم خلال الفترة (1992-2018م)؟.
3. هل الإنفاق العام الجاري والإنفاق العام الرأسمالي له أثر الرأسمالي على ميزان المدفوعات خلال الفترة (1992-2018م)؟.
4. هل الإنفاق العام الجاري والإنفاق العام الرأسمالي له أثر على معدل البطالة في السودان خلال الفترة (1992-2018م)؟.

ثالثاً: فرضيات الدراسة

بناء على تساؤلات الدراسة، تم صياغة مجموعة من الفرضيات، وتتمثل في الآتي:

1. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام الجاري والنمو الاقتصادي خلال الفترة(1992-2018م).
2. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام الرأسمالي والنمو الاقتصادي خلال الفترة(1992-2018م).
3. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام الجاري والتضخم خلال الفترة(1992-2018م).
4. هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الإنفاق العام الرأسمالي والتضخم خلال الفترة (1992-2018م).
5. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام الجاري وميزان المدفوعات خلال الفترة (1992-2018م).
6. هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام الرأسمالي وميزان المدفوعات خلال الفترة (1992-2018م).

7. هنـاك علاقـة عكسـية ذات دلالـة إحصـائية بـين الإنفـاق العـام الجـاري ومعـدل البطالـة خلال الفترة (1992-2018م).

8. هنـاك علاقـة عكسـية ذات دلالـة إحصـائية بـين الإنفـاق العـام الرأسـمالي، ومعـدل البطالة خلال الفترة (1992-2018م).

رابعاً: أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

1. معرفـة اثـر الإنفـاق العـام بشـقيه الجـاري والرأسـمالي علـى عوامـل الاسـتقرار الاقتصـادي خلال الفترة (1992-2018م).

2. تبيـان مفـاهيم الإنفـاق العـام، والنمـو الاقتصـادي، والتضـخم، وميـزان المـدفوعات، والبطالة، وذلك من خلال مراجعة مجموعة من الأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بها.

3. بيـان ملامـح المؤشـرات الاقتصـادية فـي السـودان، والتـي تتمثـل فـي الإنفـاق العـام وعوامل الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1992-2018م).

4. بيـان تحليـل عوامـل الاسـتقرار الاقتصـادي مـن خـلال تطـور هـذه العوامـل (النمـو الاقتصـادي، التضـخم، العمالـة، ميـزان المـدفوعات، ومعـدل البطالـة) فـي السـودان خـلال الفتـرة (1992-2018م).

خامساً: أهمية الدراسة

1.الأهميـة العلميـة: تكمـن أهميـة الدراسـة العلميـة فـي تناولهـا للظـاهرة محـل الدراسـة بشـكل مختلـف عـن الدراسـات السـابقة والتـي تناولـت تـأثير الإنفـاق علـى أحـد عوامـل الاسـتقرار الاقتصـادي، بينمـا الدراسـة الحاليـة تناولـت مكونـات الإنفـاق العـام، واثـر هـذه المكونـات علـى عوامـل الاسـتقرار الاقتصـادي كـلاً علـى حـدا، أي أنهـا اهتمـت بمتغيـرات أغفلـت عنهـا الدراسـات السـابقة بصـورة مجتمعـة تتمثـل فـي الإنفـاق العـام بشـقيه الجـاري والرأسـمالي، بالإضـافة إلـى النمـو الاقتصـادي، التضـخم، ميـزان المـدفوعات، معـدل البطالـة. كمـا تتجلـى أهميـة الدراسـة العلميـة أيضـاً فـي أنهـا اهتمـت بأحـد وسـائل السياسـة الماليـة وهـي سياسـة الإنفـاق العـام، فـي حـين أن الدراسـات السـابقة تناولـت الظـاهرة مـن خـلال مجموعـة مـن

السياسات مثل السياسة المالية والنقدية معا، بالإضافة إلى تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الفترة الزمنية، حيث حددت الدراسة فترة زمنية طويلة (1992 – 2018م).

2. الأهمية العملية: تكمن أهمية الدراسة العملية، في إمكانية أن تستفيد منها الجهات ذات الصلة والتي تعمل على تقييم نتائج السياسات والإجراءات الاقتصادية على نطاق السياسات الاقتصادية الكلية، وتتمثل هذه الجهات في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، الباحثون، المستثمرين.

سادساً: منهج الدراسة

استخدمت هذه الدراسة المنهج التاريخي من خلال التعرض إلى البيانات التاريخية التي يمكن الاستفادة منها في الدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظواهر موضع الدراسة بصوره وصفية، وكذلك استخدمت الأسلوب القياسي في تحليل الجوانب التطبيقية لدراسة اثر الإنفاق العام وعوامل الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (1992–2018م) بتقنية المربعات الصغرى العادية باستخدام برنامج التحليل الاقتصادي (E.views12).

سابعاً: أدوات جمع المعلومات والبيانات

تتمثل مصادر الحصول على البيانات ومعلومات هذه الدراسة في المصادر الثانوية كالمراجع، والدوريات، والبحوث المتخصصة، والتقارير ذات الصلة، والتقارير الرسمية الصادرة من الوزارات والمؤسسات الحكومية الرسمية، والمعلومات المتوفر في الشبكة العنكبوتية.

ثامناً: حدود الدراسة

تنقسم الحدود إلى حدود موضوعية وزمنية ومكانية على النحو الآتي:

الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة اثر الإنفاق العام على عوامل الاستقرار الاقتصادي في السودان، **و**تغطي هذه الدراسة دراسات سابقة عن الدراسة المعنية، بالإضافة إلى إطار نظري عن مفاهيم الإنفاق العام، والنمو الاقتصادي، والتضخم، وميزان المدفوعات،

والبطالــة، تنــاول مؤشــرات الاداء مؤشــرات الاقتصــاد الكلــي خــلال الفتــرة (1992-2018م) وتحليلها بصورة وصفية وقياسية.

الحــدود الزمنيــة: تغطــي هــذه الدراســة الفتــرة (1992-2018م)، حيــث شــهدت هــذه الفتــرة تطـورات اقتصـادية مهمـة تمثلـت فـي بعـض الإصـلاحات الاقتصـادية واتفاقيـة السـلام ووقـف الحـرب الأهليـة، وظهـور البتـرول، وانفصـال الجنـوب، وتـأثر الاقتصـاد السـوداني سـلبا بـذهاب ثلاث أرباع إنتاج البترول إلي جنوب السودان.

الحدود المكانية: جمهورية السودان.

تاسعاً: هيكل الدراسة

تتكـون الدراسـة مـن أربعـة فصـول، حيـث يتنـاول الفصـل الأول **الإطــار المنهجــي والدراســات الســابقة للدراســة**، ويشـمل علـى مبحثـين الاطـار المنهجـي والدراسـات السـابقة، وبينمـا يتنـاول الفصـل الثـاني **الإطــار النظــري للدراســة** ويشـتمل علـى خمسـة مباحـث هـي: المبحـث الأول : مفهـوم الإنفـاق العـام ، المبحـث الثـاني: مفهـوم النمـو الاقتصـادي، المبحـث الثالـث: مفهـوم التضـخم، المبحـث الرابـع: مفهـوم ميـزان المـدفوعات، المبحـث الخـامس: مفهـوم البطالـة، بينمـا يتنـاول الفصـل الثالـث **اداء بعــض مؤشــرات الاقتصــاد الكلــي**، ويشـتمل علـى خمسـة مباحـث وهـي: المبحـث الأول : الإنفـاق العـام فـي السـودان، المبحـث الثـاني : معـدل النمـو الاقتصـادي فـي السـودان، المبحـث الثالـث: التضـخم فـي السـودان، المبحـث الرابـع: ميـزان المـدفوعات فـي السـودان، المبحـث الخـامس : البطالـة فـي السـودان، وسـيتناول الفصـل الرابـع **الإطــار التطبيقــي للدراسة**، ومناقشة الفرضيات، والنتائج، والتوصيات.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

أولا: الدراسات المحلية

1. دراسة (عادل، 2018م).

هدفت الدراسة إلي تحديد وتقدير نموذج قياسي لتحليل تأثير بعض المتغيرات على الإنفاق الاستثماري في السودان في نموذج كلي باستخدام طرق التحليل الأكثر حداثة وذلك من اجل معرفة حجم الاستثمار في السودان، وبيان أهمية الاستثمار ومكوناته في النظرية الاقتصادية، وأيضا تقديم أهم النماذج النظرية المفسرة لهذه الظاهرة، وعرض مناخ الاستثمار في السودان، وكذلك إلى التفسير القياسي للاستثمار من خلال تقدير نموذج يعكس العلاقة الديناميكية بين الإنفاق الاستثماري والعوامل المحددة في المدى القصير مع تقدير معالم حالة التوازن في المدى الطويل، وتمثلت مشكلة الدراسة حول اهتمام وتشجيع الدولة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والذي يتمثل في رفع كفاءة النشاط الاستثماري وارتباطه بالتنمية الاقتصادية وطبيعة العلاقة المباشرة والمؤثرة على النمو الاقتصادي، كل ذلك يشجع على إخضاع العلاقة بين الإنفاق الاستثماري ومحدداته المتمثلة في(الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، معدل التضخم، التمويل المصرفي، تكلفة التمويل، التحرير الاقتصادي) للدراسة القياسية الكمية، والتحليل بالأساليب القياسية الحديثة، للوقوف على ماهية العوامل التي تحدد الإنفاق الاستثماري في السودان. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، كما استخدمت الأسلوب القياسي لدراسة العلاقة بين الإنفاق الاستثماري ومحدداته، وذلك من خلال قياس الإنفاق الاستثماري في السودان. وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل المحددة للإنفاق الاستثماري في السودان تفسر حوالي 97% في الأجل الطويل من التغيرات في الإنفاق الاستثماري، وتفسر حوالي93% في الأجل القصير، وأيضا عدم وجود اثر معنوي للناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الاستثماري في الأجل القصير مع وجود علاقة طردية، ووجود

اثـر معنـوي وطـردي للنـاتج المحلـي الإجمـالي علـي الإنفـاق الاسـتثماري فـي المـدى الطويـل. وأوصـت الدراسـة بتحسـين المنـاخ العـام للاسـتثمار والعمـل علـى تخفـيض العوامـل التـي تـؤثر سـلبا علـي الاسـتثمار الكلـي، وأيضـا اسـتخدام النمـوذج فـي التخطـيط الاسـتثماري والتنبـؤ فـي خطط استثمارية قادمة.

2. دراسة (عبد الرحمن 2018م).

هـدفت هـذه الدراسـة لمعرفـة دور السياسـة الماليـة فـي جـذب الاسـتثمار فـي السـودان خـلال الفتـرة 2000–2015م، وتناولـت الدراسـة أهميـة الاسـتثمار كأحـد مكونـات الـدخل القـومي ويسـاهم فـي تحقيـق النمـو الاقتصـادي، كمـا تلعـب السياسـة الماليـة عبـر أدواتهـا دور هـام فـي جـذب الاسـتثمار بالإضـافة للعوامـل الأخـرى، وأيضـا اهتمـت الدراسـة بـالتعرف علـى أهـم السياسـات الماليـة المتبعـة لجـذب الاسـتثمار للسـودان، أيضـا معرفـة فـرص ومجـالات الاسـتثمارات الهامـة وحجـم الاسـتثمار بالسـودان، والتعـرف علـى منـاخ الاسـتثمار بالسـودان. وتمثلـت مشـكلة الدراسـة ان السياسـة الماليـة المتبعـة لجـدب الاسـتثمار لـم تحقـق الاهـداف المرجـوة، وقـد افترضـت الدراسـة أن سياسـات الإنفـاق العـام أثـرت إيجابـا علـى جـذب الاسـتثمار بالسـودان، وأن السياسـات الضـريبية أثـرت إيجابـا علـى جـذب الاسـتثمار بالسـودان، وكـذلك أن منـاخ الاسـتثمار بالسـودان لـيس جاذبـا بالقـدر الكـافي فـي ظـل المـوارد والفـرص المتاحـة للاسـتثمار بالسـودان. واتبعـت الدراسـة المـنهج الوصـفي والتحليـل الإحصـائي بالاعتمـاد علـي مصـادر البيانـات الثانويـة الصـادرة مـن الجهـات ذات الصـلة بموضـوع البحـث. وتوصـلت الدراسـة إلـى عـدة نتـائج أهمهـا: وجـود علاقـة إحصـائية موجبـة ذات دلالـة معنويـة بـين الإنفـاق العـام وحجـم الاسـتثمار فـي السـودان، بالإضـافة إلـى أن الإعفـاءات الضـريبية قللـت مـن تكلفـة الاسـتثمار ومثلـت حـوافز جاذبيـة الاسـتثمار فـي السـودان. وقـد أوصـت الدراسـة بالعمـل علـى زيـادة الإنفـاق العـام علـى القطاعـات المختصـة بعمليـة جـذب الاسـتثمار، وتطـوير النظـام الضريبي بنظم تقنية حديثة ووضع لوائح مفسرة للحوافز والامتيازات الضريبية.

3. دراسة (عثمان،2017م)

هـدفت الدراسـة إلىمعرفـة طبيعـة وأهـداف سياسـة الإنفـاق الحكـومي مـن منظـور الاقتصـاد الإسـلامي وضـوابطه، معرفـة أثـر سياسـة الإنفـاق الحكـومي مـن منظـور إسـلامي علـى وضـعية التـوازن فـي الاقتصـاد القـومي، معرفـة مضـمون وطبيعـة سياسـة الإنفـاق الحكـومي الحقيقيـة فـي السـودان، ومـدى توافقهـا مـع موجهـات المـذهب الإسـلامي فـي الاقتصـاد فـي هـذا الجانـب، معرفـة مـدى التـزام سياسـة الإنفـاق الحكـومي فـي السـودان بمـنهج الاقتصـاد الإسـلامي، ونتـائج تلـك السياسـة وآثارهـا، فيمـا يتعلـق بتحقيـق التـوازن الاقتصـادي فـي الـبلاد، معرفـة أثـر سياسـات الإنفـاق الحكـومي المتبعـة فـي السـودان فـي إطـار تبنـي مـنهج الاقتصـاد الإسـلامي علـى وضـعية التـوازن فـي الاقتصـاد الـوطني. وتمثلـت مشـكلة الدراسـة حـول سياسـة الإنفـاق الحكـومي فـي الاقتصـاد الإسـلامي، كأحـد أدوات السياسـة الاقتصـادية الكليـة فـي تحقيـق التـوازن الاقتصـادي، بحكـم القواعـد والضـوابط الشـرعية التـي تسـتند إليهـا وتسترشـد بهـا، وبحكـم المرونـة التـي تتمتـع بهـا تلـك السياسـة فـي التـأثير علـي مسـار الاقتصـاد الـوطني وفـق مقتضـيات الأحـوال الاقتصـادية القائمـة. وإعطـاء مسـاحة لتجربـة السـودان التـي خاضـتها فـي تطبيـق النظـام الاقتصـادي الإسـلامي مـن خـلال تبنـي سياسـات اقتصـادية مسـتندة إلـى موجهـات مـذهب الإسـلام فـي إدارة الاقتصـاد، بهـدف تحقيـق التـوازن الاقتصـادي للتعـرف إلـى أي مـدي التزمـت سياسـة الإنفـاق الحكـومي فـي السـودان بمـنهج الاقتصـاد الإسـلامي فـي هـذا الجانـب؟ ومـا نتـائج تلـك السياسـة وآثارهـا فيمـا يتعلـق بتحقيـق التـوازن الاقتصـادي فـي الـبلاد؟، وكمـا افترضـت الدراسـة أن هنالـك علاقـة ذات دلالـة إحصـائية بـين سياسـة الإنفـاق الحكـومي المنضـبطة بضـوابط الإسـلام، ومؤشـرات التـوازن الاقتصـادي فـي السـودان، وتتفـرع هـذه الفرضـية إلـى فرضـيات عديـدة وهي:(سياسـة الإنفـاق الحكـومي تـؤثر علـى معـدل البطالـة، سياسـة الإنفـاق الحكـومي تـؤثر علـى معـدل التضـخم، سياسـة الإنفـاق الحكـومي تـؤثر علـى معـدل النمـو الاقتصـادي، سياسـة الإنفـاق الحكـومي تـؤثر علـى الميـزان التجـاري، سياسـة الإنفـاق الحكـومي تـؤثر علـي ميـزان المـدفوعات)، سياسـة الإنفـاق الحكـومي المسـتندة إلـى قواعـد الاقتصـاد الإسـلامي، تلعـب دورا فعـالا فـي تحقيـق مؤشـرات التـوازن الاقتصـادي عـدم

الالتـزام الصـارم بقواعـد الإنفـاق الحكـومي وفقـا للمنظـور الإسـلامي، أثـر سـلبا علـى وضـعية التـوازن الاقتصـادي فـي السـودان. واسـتخدمت الدراسـة المـنهج التـاريخي، بجانـب المـنهج الوصـفي والتحليلـي. وتوصـلت الدراسـة إلـى أن سياسـة الإنفـاق الحكـومي أثـرت تـأثيرا طرديـاً علـى معـدل التضـخم فـي السـودان، وكـذلك سياسـة الإنفـاق الحكـومي أثـرت تـأثيرا طرديـا علـى معـدل النمـو الاقتصـادي، بالإضـافة إلـى أن سياسـة الإنفـاق الحكـومي أثـرت تـأثيرا طرديـا علـى الميـزان التجـاري، وسياسـة الإنفـاق الحكـومي فـي السـودان أثـرت سـلبا علـى معـدل البطالـة خـلال فتـرة الدراسـة، كـذلك أن إشـارة معامـل الإنفـاق الحكـومي موجبـة فـي كـل مـن معادلـة التضـخم ، ومعـدل النمـو والميـزان التجـاري وسـعر الصـرف ممـا يـدل علـى طرديـة العلاقـة بينهمـا وسـالبة مـع معـدل البطالـة، ممـا يـدل علـى عكسـية العلاقـة بـين الإنفـاق الحكـومي ومعـدل البطالـة. وأوصـت الدراسـة بضـرورة فـرض رقابـة ماليـة وقانونيـة علـى تنفيـذ بـرامج الإنفـاق الحكـومي المطبقـة فـي السـودان، والالتـزام الصـارم بقواعـد وضـوابط الاقتصـاد الإسـلامي فـي مؤسسـات الدولـة المسـؤولة عـن الجانـب المـالي، وتطبيـق أسـس وقواعـد مـنهج الاقتصاد الإسلامي على أرض الواقع دستورا يعمل به في كل مرافق الدولة.

4. دراسة (رحاب،2015م).

هـدفت الدراسـة إلـى توضـيح دور الإنفـاق الحكـومي الجـاري فـي التضـخم فـي السـودان للفتـرة (2000-2013م)، وكيفيـة معالجتـه بواسـطة السياسـة الماليـة والنقديـة، وتمثلـت مشـكلة الدراسـة فـي أن السـودان يعـاني مـن فتـرات طويلـة مـن ارتفـاع معـدلات التضـخم رغـم أن الدولـة قامـت بـإجراءات لمحاربتـه ولـم تـنجح فـي كـبح جمـاح التضـخم، واسـتخدمت الدراسـة المـنهج الإحصـائي والوصـفي والتحليلـي. وقـد أظهـرت أهـم نتـائج الدراسـة: وجـود علاقـة طرديـة ذات دلالـة إحصـائية بـين الاتفـاق الجـاري والتضـخم فـي السـودان، وان الزيـادة الظـاهرة للنفقـات العامـة والاعتمـاد علـى اسـتيراد السـلع مـن الـدول المتقدمـة كانـت إحـدى أسـباب تزايـد معـدلات التضـخم. وأوصـت الدراسـة بضـرورة اسـتخدام السياسـة الماليـة والنقديـة وبصـورة فعالـة لتقليـل معـدلات التضـخم فـي السـودان، وترشـيد الإنفـاق العـام وضـبط الأداء المـالي الحكـومي وتقليـل

الإسراف، وتوجيه الإنفاق العام إلى المجالات الإنتاجية التي تساهم في التنمية الاقتصادية، و إحلال الواردات لتجنب التضخم المستورد.

5. دراسة (عادل،2015م).

هدفت الدراسة لمعرفة اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في السودان خلال الفترة (1990-2011م)، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي في بناء النماذج القياسية، وتمثل مشكلة الدراسة في ان هناك معدلات بطالة مرتفعة في السودان مع وجود رغبة الافراد في العمل، وما هو دور الدولة فيما يختص بالإنفاق العام في تأثيره على البطالة في السودان، وقد نصت الفرضيات على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الحكومي، ومعدل التضخم، وسعر الصرف، ومعدل البطالة، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم السكان الإجمالي ومعدل البطالة. وتوصلت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، والإنفاق الحكومي ليس لهم تأثير على معدل البطالة في السودان خلال الفترة محل الدراسة، وأن أفضل نموذج هو النموذج الخطي الذي يضم البطالة وكل من حجم السكان الإجمالي وسعر الصرف. وأوصت الدراسة بالعمل على توفير قاعدة بيانات وإحصاءات دقيقة عن سوق العمل حتى تتم إزالة التشوهات في سوق العمل، ضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على معدل البطالة ودراسة تطورها والتنبؤ بقيمها في المستقبل.

6. دراسة (معاوية،2014م).

هدفت الدراسة إلى معرفة دور السياسة المالية في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان في الفترة من (2000- 2012م)، حيث تمثلت مشكلة البحث في العمل على توفير موارد مالية تعمل علي تحريك النشاط الاقتصادي وتمويل التنمية، وعدم وجود استراتيجية واضحة لسداد الديون. وافترضت الدراسة أن عدم فعالية أدوات السياسة المالية- كانت السبب المباشر لحدوث اختلال في موازنة التنمية، ونجحت السياسة المالية المتبعة في توفير الموارد اللازمة للتمويل، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي الاستقرائي.

وتوصلت الدراسة إلى أن مساهمة القطاع الخاص في تمويل التنمية الاقتصادية كانت ضئيلة، ولم تكن بالمستوى المطلوب، كذلك السياسة المالية المتبعة لم تتمكن من وضع خطة للإصلاح المالي، وتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية. وأوصت الدراسة بضرورة وضع سياسات مالية واقعية وملائمة لطبيعة الاقتصاد السوداني، وكذلك ضرورة زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لتمويل التنمية الاقتصادية، لمواكبة متطلبات التنمية المتزايدة.

7. دراسة (البشير،2014م).

هدفت الدراسة إلى معرفة فعالية أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في السودان، نظراً لأهمية السياسة المالية في تسريع النمو الاقتصادي وبخاصة إن هنالك دليلاً قوياً على أن فائض الموازنة له تأثير إيجابي في خفض معدلات الكتلة النقدية، وبالتالي يؤدي إلى خفض معدلات التضخم، واستقرار سعر الصرف، وكما تناولت الدراسة توضيح مفهوم السياسة المالية وأدواتها وتطورها، وبيان تسلسل السياسة المالية المتبعة في السودان خلال الفترة (2000– 2010) وكذلك التعرف على السياسة المالية المثلى؛ لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، ومن ثم الكشف عن دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، وكذلك التعرف على الأزمة المالية العالمية، وأثرها على الاقتصاد السوداني. وافترضت الدراسة أن السياسة المالية تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي العام، وأن العوامل السياسية هي التي تؤثر علي السياسة المالية، وأن عجز الموازنة له تأثير سلبي علي النمو الاقتصادي، وأن السياسة المالية وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير على توزيع الدخل، وكذلك تفاقم النفقات العامة يعتبر سبباً رئيسياً لعجز الموازنة. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي من خلال واقع البيانات للفترة الزمنية 2000– 2010، وكذلك المنهج الاستقرائي والاستنباطي. وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية المتبعة في السودان في الأعوام(2000– 2006)– أدت إلى تخفيض معدلات التضخم من خلال تخفيض الضرائب والإنتاج الحكومي وتخفيض الاستدانة الحكومية من الجهاز المصرفي، وكذلك تزامن السياسات المالية والنقدية، وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق

الكامل والمستمر بين السياسة المالية والنقدية والسياسات الأخرى، ذات الصلة في إيجاد حلول ايجابية للمشكلات الناتجة عن التضخم، وتساعد علي استقرار أسعار الصرف وتؤدي إلى زيادة معدلات نمو الناتج المحلي.

8. دراسة (عمران،احمد،2012م).

هدف الدراسة إلى معرفة أثر الإنفاق العام علي النشاط الاقتصادي في السودان في الفترة (1995 – 2012)، واهتمت الدراسة بالسياسة المالية والموازنة العامة والانفاق العام في السودان، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، كأداة لتحليل البيانات. كما تمثلت مشكلة الدراسة في ان هناك عجزا مستمرا في الميزانية العامة في السودان، على الرغم من ذلك تحاول الحكومة خلق نمو اقتصادي مقدر عبر زيادة فعالية النشاط الانتاجي وبالتالي النشاط الاقتصادي؛ اذا تتلخص مشكلة البحث في ما هو اثر الانفاق على النشاط الاقتصادي في السودان، وافترضت الدراسة ان هناك علاقة طردية بين الانفاق العام والنشاط الاقتصادي في السودان، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها أن هناك أثر ايجابي للإنفاق العام علي النشاط الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة والتي خلالها اثر العجز المستمر للميزانية علي الأنشطة الاقتصادية المختلفة والخدمات الأساسية. وأوصت الدراسة السلطات بزيادة الإنفاق العام وضبطه بطريقة يتناسب فيها مع الإيرادات العامة حتى لا يكون هناك عجزا كبيرا يؤثر سلبا علي النشاط الاقتصادي في السودان. إضافة إلي ضرورة انتقاء السياسة المالية الملائمة وتطبيقها، خاصة في جانب الإنفاق الحكومي علي القطاعات الاقتصادية ذات المردود الاقتصادي العالي والتي بدورها تدعم النشاط الاقتصادي.

9. دراسة (علاء الدين،2012م).

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم السياسة المالية وأدواتها وتطورها وتوضيح المفاهيم الأساسية للتضخم ومعدلات التضخم في السودان خلال الفترة (2000–2010). وتناولت الدراسة السياسات المالية، وكيفية استخدامها في علاج ظاهرة التضخم والانكماش. واعتمدت الدراسة ثلاثة فرضيات، مفادها: أن السياسة المالية المتبعة قد تودي إلى علاج

ظـاهرة التضـخم، وأن السياسـات الماليـة وسـيلة لتنشـيط الإنتـاج والتـأثير علـى الـدخل، وكـذلك أن هنـاك علاقـة طرديـة بـين السياسـة الماليـة ومعالجـة ظـاهرة التضـخم. وأشـارت نتـائج الدراسـة إلــى أن السياســة الماليــة المتبعــة فــي الســودان فــي الأعــوام 2003،2002،2001 أدت إلــى تخفـيض معـدلات التضـخم أو عـلاج ظـاهرة التضـخم مـن خـلال تخفـيض الضـرائب والإنفـاق الحكـومي، وتخفـيض الاسـتدانة الحكوميـة مـن الجهـاز المصـرفي، وكـذلك تـزامن السياسـات الماليـة والنقديـة، وإلـى العلاقـة الطرديـة مـا بـين السياسـة الماليـة ومعالجـة التضـخم، التـي أدت إلــى تخفـيض معـدلات التضـخم وتخفـيض الضـرائب والإنفـاق العـام. وأوصـت الدراسـة باتخـاذ التــدابير الملائمــة لضــبط وترشــيد الإنفــاق العــام، ومنــع تجنيــب الإيــرادات، وفــرض الرســوم الإضــافية، ورفــع القــدرات الإداريــة والفنيــة فــي الوحــدات الإراديــة، ومراجعــة فئــات رســوم الخـدمات لتتناسـب مـع تكلفـة الخـدمات المقدمـة، وتتجـانس مـع السياسـات الماليـة والنقديـة بحيــث أنهــا تخــدم أهــدافها بــلا تعــارض مــع الحقــائق المتعلقــة بــالمتغيرات والظــواهر الاقتصادية.

10. **دراسة(إجلال،2012م) .**

هـدفت الدراسـة لمعرفـة أثـر السياسـة الماليـة علـى متغيـرات الاقتصـاد الكلـي فـي السـودان للفتـرة (2007-2010)م، ونصـت اهـدافها العامـة إلـى معرفـة مفهـوم السياسـية الماليـة، وأيضـا علـى سياسـات الماليـة العامـة المتبعـة فـي السـودان، ومعرفـة أثـر السياسـة الماليـة فـي السـودان علـي المؤشــرات الاقتصــادية الكليــة، وافترضــت هــذه الدراســة أن السياســة الماليــة المتبعــة فــي السـودان أثـرت سـلبا علـي النـاتج المحلـي الإجمـالي ومعـدلات سـعر الصـرف، وأيضـا أثـرت السياسـة الماليـة المتبعـة فـي السـودان إيجابـا علـي التضـخم والإنفـاق والاسـتهلاك، وانتهجـت الدراسـة المـنهج التـاريخي والإحصـائي. وتوصـلت الدراسـة إلـى أن معامـل الإنفـاق الحكـومي ذو إشـارة موجبـة فـي كـل المعـادلات، وهـي تتفـق مـع فـروض النظريـة الاقتصـادية، وهـي تمثـل حجـم كـل من(النـاتج المحلـي الإجمـالي والتضـخم وسـعر الصـرف والإنفـاق الاسـتهلاكي)، وأن معامـل الضـرائب ذو إشـارة موجبـة، وهـذه دلالـة علـى وجـود علاقـة طرديـة بـين حصـيلة الضــرائب الإجماليــة والنــاتج المحلــي الإجمــالي ، وحصــيلة الضــرائب الإجماليــة وســعر

الصـرف، وعليـه كلمـا زادت الحصـيلة الضـريبية، يـزداد حجـم الإنفـاق الاسـتهلاكي. وأوصـت الدراسـة بضـرورة السـعي فـي تطبيـق السياسـات الماليـة والنقديـة، التـي تعمـل علـى تخفـيض معـدلات التضـخم وزيـادة النـاتج المحلـي الإجمـالي والحـد مـن سياسـات التمويـل بـالعجز؛ لأنهـا تـؤدي إلـى زيـادة عـرض النقـود، والـذي يـؤدي بـدوره إلـى ارتفـاع معـدلات التضـخم، وحثـت الدراسـة أيضـاً علـى اسـتخدام النمـاذج القياسـية، وتحليـل الظـواهر الاقتصـادية؛ لأنهـا تسـاعد في معرفة الحقائق المتعلقة بالمتغيرات والظواهر الاقتصادية.

11. دراسة (ياسر،2008م).

هـدفت الدراسـة إلـي توضـيح اثـر السياسـة الماليـة المسـتخدمة فـي السـودان علـي مشـكلة التضـخم فـي السـودان ، والخـروج بنتـائج تسـاعد متخـذي القـرار الاقتصـادي فـي وضـع السياسـة الماليـة فـي المسـتقبل، واهتمـت الدراسـة بالسياسـة الماليـة، وكيفيـة اسـتخدامها فـي معالجـة مشـكلة التضـخم فـي السـودان. وافترضـت الدراسـة أن زيـادة الإنفـاق العـام تـؤدي إلـي زيـادة التضـخم، وأن زيـادة الضـرائب تـؤدي إلـى انخفـاض معـدلات التضـخم، والعكـس صـحيح، ولتحقيـق أغـراض الدراسـة تـم الاعتمـاد علـى المـنهج التحليلـي الوصـفي والمـنهج الاسـتقرائي. وتوصـلت الدراسـة إلـى أن عجـز الموازنـة يعـد السـبب الرئيسـي لإحـداث التضـخم فـي السـودان، وأن السياسـة المتبعـة فـي السـودان خـلال الفتـرة محـل الدراسـة، سـاهمت فـي زيـادة معـدلات التضـخم، واتسـمت ظـاهرة التضـخم فـي السـودان بالتعقيـد، بالإضـافة إلـى أن حـوالي 81% مـن التغيـرات فـي معـدل التضـخم تـم تفسـيره مـن خـلال أدوات السياسـة الماليـة "الضـرائب والإنفـاق العـام، واوصـت الدراسـة بزيـادة الجهـد الضـريبي وتقليـل الإنفـاق، كـذلك بزيـادة الإيـرادات العامـة؛ لتفـادي العجـز فـي الموازنـة العامـة، وزيـادة الجهـد الضـريبي وتنميـة الـوعي الضريبي.

12. دراسة (الشاذلي، 2001م).

هـدفت الدراسـة لبحـث الأثـر الـذي خلفتـه السياسـة الماليـة والنقديـة علـى ميـزان المـدفوعات السـوداني خـلال الفتـرة 1989 – 2000م، وافترضـت الدراسـة أن هـذه السياسـات ذات مـردود ايجـابي علـى ميـزان المـدفوعات خـلال فتـرة الدراسـة، وكـذلك افترضـت أن هـذه السياسـات أثـرت

إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على ميزان المدفوعات، ومن اهدافها العامة التعرف على أدبيات تقويم آثار هذه السياسات بصورة عامة، وعلى ميزان المدفوعات بصورة خاصة. وكذلك دراسة أثرها على مكونات ميزان المدفوعات وبالتفصيل، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن زيادة عرض النقود في السودان أدت إلى تدهور ميزان المدفوعات السوداني، علاوة على ذلك أوضحت النتائج أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي لم تؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات بالدرجة المطلوبة، وكذلك عجز الموازنة كان ذا أثر سلبي على ميزان المدفوعات، لأن هذا العجز كانت تعالجه الحكومة من خلال الاستدانة من الجهاز المصرفي، الأمر الذي أدى إلى زيادة عرض النقود، وبالتالي زيادة التضخم، مما انعكس سلباً على قدرة الصادرات على المنافسة الخارجية، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن السياسات المالية والنقدية التي طبقت خلال فترة الدراسة لم تؤد إلى فائض في ميزان المدفوعات السوداني، عدا الثلاثة أعوام الأخيرة لهذه الفترة، وهي الأعوام 2000، 1999 ، 1989م، والتي شهدت دخول صناعة البترول وصادرات البترول السوداني من ضمن الصادرات السودانية، وأوصت الدراسة بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وكذلك إصلاح التجارة الخارجية، والعمل على استقرار سعر الصرف، وتقليل تكلفة الإنتاج وعلاج مشكلة الديون الخارجية، وتحقيق السلام العادل في السودان واستخدام البترول لتحريك القطاعات الإنتاجية وتقليل الاستدانة من الجهاز المصرفي، وأوصت الدراسة بتنمية ودعم القطاع الخاص لإنشاء فرص عمل، وتشجيعه وتقديم محفزات له، تطوير وتنشيط آليات وإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصالح الشباب وتمكنه من الحصول على القروض بفوائد بسيطة، ضرورة الاهتمام بالأساليب الرياضية والإحصائية والقياسية للظواهر الاقتصادية مثل التضخم والبطالة.

13. دراسة:(داليا)

هدفت هذه الدراسة لتوضيح اثر السياسة المالية في الناتج القومي الاجمالي للسودان 1980-2012م، بالإضافة الى بناء نموذج قياسي لقياس العلاقة الكمية بين السياسات المالية التي استخدمت والناتج القومي الاجمالي خلال فترة الدراسة. وتتمثل المشكلة في

التعرف على اثر ادوات السياسة المالية ممثلة في الانفاق الحكومي، الضرائب، الدين الخارجي على الناتج القومي الاجمالي بالتطبيق على حالة السودان. وتفترض الدراسة وجود علاقة موجبة بين الناتج القومي الإجمالي وكل من الانفاق الحكومي والدين الخارجي، كما تفترض ايضا وجود علاقة سالبة بين الناتج القومي الإجمالي والضرائب. واستخدمت الدراسة المنهجين الوصفي لتوضيح الاطار النظري ومنهج الاقتصاد القياسي للتعرف على اثر ادوات السياسة على الناتج القومي الإجمالي، وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين على بيانات السلاسل الزمنية في الفترة من 1980-2012م وباستخدام نظم المعادلات الاتية في تقدير نموذج الدراسة توصل الدراسة الى اهم النتائج: هناك علاقة ايجابية مباشرة ذات دلالة احصائية بين الناتج القومي والانفاق الحكومي. وهناك علاقة سالبة غير مباشرة ذات دلالة احصائية بين الناتج القومي والضرائب غير مباشرة. وهناك علاقة سالبة غير مباشرة ذات دلالة احصائية بين الناتج القومي والدين الخارجي. وبناءً علي النتائج فقد اوصت الدراسة بضرورة التركيز علي جانب الضرائب غير المباشرة خاصة الضرائب الجمركية وذلك على السلع تقابل المثيل المنتج، والتوسع في الاعفاءات الضريبية للمشروعات التي تسهم في زيادة الانتاج مع توجيه الانفاق العام نحو المشروعات الانتاجية. ايضا الاهتمام بالإنفاق على قطاع التعدين للحصول على ايرادات جديدة بديلة للإيرادات البترولية المفقودة، كذلك اوصت الدراسة بالاستخدام الامثل للقروض الخارجية بتوجيهها نحو القطاعات الانتاجية في الاقتصاد والحد من تزايد القروض الخارجية ذات الشروط التجارية الصعبة والتي تؤدي الى تراكم المديونية الخارجية.

ثانياً: الدراسات العربية

14. دراسة (شمسه، نعيمة،2018م)

هدفت الدراسة الى معرفة أثر متغيرات المربع السحري كالدور في الإنفاق العام في الجزائر. وتمثلت مشكلة الدراسة في إلى اي مدي يمكن لمتغيرات المربع السحري كالدور ان تؤثر في الانفاق العام في الجزائر، وهل يعد الانفاق العام العنصر الاساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وهل العلاقة بين الانفاق العام ومتغيرات المربع السحري كلها

طرديــة وقويــة وهــل معــدلات البطالــة للســنة الحاليــة تــأثير علــى الانفــاق للســنة الحاليــة؟. وافترضــت الدراســة أن لهــا نفــس التــأثير علــى الإنفــاق العــام، يعــد الإنفــاق العــام العنصــر الأساســي لتحقيــق الاســتقرار الاقتصــادي، توجــد علاقــة طرديــة وســلبية بــين الإنفــاق العــام ومتغيــرات المربــع الســحري، لا يمكــن لمعــدلات البطالــة للســنة الحاليــة أن تــؤثر علــى الإنفــاق العــام للســنة الحاليــة. واســتخدمت الدراســة المــنهج التحليلــي الكمــي والمــنهج المتكامــل فــي البحــوث التطبيقيــة. وتوصــلت الدراســة لعــدم وجــود علاقــة ســببية بــين المتغيــرات المســتقلة والمتمثلــة فــي التضــخم والبطالــة علــى الإنفــاق العــام، ووجــود علاقــة ســببية بــين ميــزان المــدفوعات والنفقــات العامــة عنــد مســتوي معنويــة 5% ، وكــذلك وجــود علاقــة ســببية بــين النــاتج الحقيقــي والنفقــات العــام عنــد مســتوى معنويــة 10%. وأوصــت الدراســة بالعمــل علــى زيــادة مرونــة الجهــاز الإنتــاجي فــي الاقتصــاد الجزائــري مــن خــلال تحفيــز الزراعــة والصــناعة والصــناعات الصــغيرة والمتوســطة، والعمــل علــى تحقيــق التوزيــع العــادل لمــوارد الاقتصــاد كافــة. ينبغــي ترشــيد الإنفــاق العــام بصــورة عامــة مــن خــلال تقليــل النفقــات غيــر الضــرورية، وبنــاء اقتصــاد يعتمــد علــى المعرفــة والقطــاع المنــتج للثــروة أي القطــاع ألفلاحــي والصــناعي وجعــل قطاع المحروقات قطاع مكمل.

15. دراسة (سالم،2017م).

هــدفت الدراســة بصــورة أساســية إلــى اختبــار ســببية العلاقــة بــين الإنفــاق الحكــومي والنمــو الاقتصــادي فــي الــيمن خــلال المــدة 1990-2014م وتمثلــت المشــكلة فــي ان هنــاك اخــتلاف فــي العلاقــة بــين الانفــاق العــام والنمــو، فبعضــهم يقــول هنــاك علاقــة ســببية بينــهم والــبعض الاخــر يقــول علاقــة ســببية فــي الــيمن لــذلك ســال البحــث مــا اثــر الانفــاق الحكــومي علــى النمــو الاقتصــادي ، كمــا ايهمــا اكبــر اثــرا علــى النمــو الاقتصــادي الانفــاق الجــاري ام الانفــاق الرأســمالي؟، كمــا فرضــت الدراســة ان هنــاك اثــر ايجــابي معنــوي للأنفــاق الحقيقــي علــي النــاتج المحلــي الحقيقــي ، وهنــاك اثــر ايجــابي ومعنــوي للإنفــاق الرأســمالي الحقيقــي علــى النــاتج المحلــي الحقيقــي. وتوصــلت الدراســة إلــى وجــود أثــر فعــال للإنفــاق الحكــومي فــي النمــو الاقتصــادي فــي الــيمن، فقــد كــان هنــاك تنــاغم بــين نمــو الإنفــاق الحكــومي الحقيقــي والنــاتج

المحلـى الحقيقـي، واتسـم الإنفـاق الحكـومي بالتوسـع إذ تزايـد مـن 28.6% مـن النـاتج المحلـي عـام 1990 حتـى بلـغ 38.3% عـام 2012 مـع وجـود اخـتلالات هيكليـة، اسـتحوذ الإنفـاق الجـاري فيهـا علـى النصـيب الأكبـر وتـراوح بـين 69.2% و 95.0% مـن الإنفـاق الحكـومي. كمـا أكـدت الاختبـارات الاقتصـادية الفرضـية الأساسـية للبحـث يتجـه تـأثير الإنفـاق الحكـومي الحقيقـي إلـى النمـو الاقتصـادي. كمـا أكـدت الاختبـارات الإحصـائية أن هنـاك أثـرا معنويـا موجبـا للإنفـاق الجـاري الحقيقـي والإنفـاق الرأسـمالي الحقيقـي علـى النـاتج المحلـي الحقيقـي، وان الأثـر الأكبـر للإنفـاق الرأسـمالي، إذ أن زيادتـه بـريال تـؤدي إلـى زيـادة مماثلـة فـي النـاتج بنحـو 3.941 ريال، بينمـا الإنفـاق الجـاري يـؤدي إلـى زيـادة بنحـو 2.746 ريال. ومـن أهـم التوصـيات لتحسـين أداء الإنفـاق الحكـومي تصـحيح الاخـتلال الهيكلـي بمـا يـؤدي إلـى توجيـه الجـزء الأكبـر منـه للإنفـاق الرأسـمالي علـى البنيـة التحتيـة الاقتصـادية والاجتماعيـة، وإعـادة النظـر فـي الاعتمـاد علـى الـنفط كمصـدر أساسـي لتمويـل الإنفـاق لحساسـيته الشـديدة تجـاه التقلبات في الأسعار العالية والعمل على تنويع مصادر الإيرادات.

16. دراسة (حيدر،2016م).

هـدفت الدراسـة الـى معرفـة مشـكلة البطالـة فـي محافظـة البصـرة، وتمثلـت مشـكلة الدراسـة فـي مـدي تـأثير مشـكلة البطالـة مـن حيـث حجمهـا إلـى حجـم السـكان وكـذلك مـن حيـث تباينهـا الجغرافـي علـى المسـتوي العـام للمحافظـة وعلـى مسـتوي البيئـة (حضـر – ريـف) وكـذلك فـي تأثيرهـا علـى السـكان مـن حيـث الجنس(ذكـر – أنثـي) والعمـر والتحصـيل الدراسـي فضـلاً عـن الأسـباب والآثـار التـي تـؤثر علـى الفـرد والمجتمـع. وافترضـت الدراسـة وجـود علاقـة بـين القـوي العاملـة وحجـم السـكان مـن حيـث الـداخلون والخـارجون مـن قـوة العمـل والناشـطين اقتصـاديا، وأيضـا افترضـت وجـود تبـاين فـي معـدلات البطالـة فـي محافظـة البصـرة علـى المسـتوي العـام للمحافظـة وكـذلك علـى مسـتوي البيئـة. وأيضـا التبـاين الواضـح بـين موقـع محافظـة البصـرة والمحافظـات الأخـرى مـن حيـث معـدلات البطالـة لمـدة الدراسـة الممتـدة (2003–2012م)، وافترضـت التبـاين فـي الخصـائص السـكانية للعـاطلين مـن العمـل مـن حيـث الجـنس والفئـات العمريـة والتحصـيل الدراسـي، ومـن الفرضـيات وجـود علاقـة بـين مشـكلة البطالـة والأسـباب

المؤدية إلى تفاقمها من حيث أسبابها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وركزت الدراسة في معرفة القوي العاملة في محافظة البصرة وكذلك السكان النشطين اقتصاديا من حيث العاملين والعاطلين ودراسة حجم السكان إلى حجم البطالة، فضلا عن دراسة نقص العمالة وعمالة الأطفال ومعدل بطالة الشباب، التعرف على مواقع البطالة في مواقع البصرة للمدة 2003-2012م ، تحديد مواقع محافظة البصرة بين محافظات العراق من حجم البطالة، التعرف على الخصائص السكانية لظاهرة البطالة من حيث النوع والجنس والتحصيل الدراسي للعاملين، دراسة الأسباب المؤدية لتفاقم مشكلة البطالة في المحافظة، وضع الحلول والمعالجات اللازمة لحل مشكلة البطالة في محافظة البصرة. وقد بينت نتائج الدراسة أن معدل البطالة في محافظة البصرة سجل ارتفاعاً ملحوظاً في حجم السكان خلال سنتين 2003م 2008م وانخفض سنة 2005م، كما كشفت الدراسة أن حجم النقص في العمالة بلغ أعلى معدلاته خلال سنة 2011م في حين سجل ادني قيمة له في سنة 2005م، أما عمالة الأطفال، فقد بلغت أعلى حدلها في 2008م،واما حدها الأدنى ظهر جليا في سنة 2007م، وبخصوص معدل بطالة الشباب فلوحظ ان أعلى معدل ظهر في سنة 2008م وأدنى معدل سجل في 2005م. وأوصت الدراسة بالعمل على حصر التعيينات في الشركات الأجنبية المستثمرة لحقول النفط في البصرة لسكان المحافظة حصريا، وذلك ليتسنى توافر فرص العمل إلى أبناء المحافظة، وتفعيل دور بعض الوزارات وإعادة العمل بها وذلك لغرض توفير المزيد من فرص العمل كوزارة الصناعة والتجارة والإسكان التي لها دور كبير في جذب وتوفير الكثير من الدرجات الوظيفية، والاهتمام بالزراعة في محافظة البصرة والعمل على إعطاء الدعم الكافي للمزارعين لغرضين أساسيين هما العمل على توقف أو الحد من الهجرة من الريف إلى المدن، وكما أن الزراعة في الريف توفر الكثير من العمالة لأبناء الأرياف.

17. **دراسة:(فاطمة،2015م).**

هدفت الدراسة الى توضيح اثر السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور في الجزائر، وتمثلت مشكلة الدراسة في ما هو واقع الاقتصاد الجزائري في حدود متغيرات المربع

السحري(النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات)؟ ، وافترضت الدراسة ان السياسة المالية تسعي وباستعمال أدواتها المختلفة الي تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، كما افترضت أيضا ارتباط السياسة المالية في الجزائر ارتباطاً وثيقاً بعوائد قطاع المحروقات مما يؤدي إلى تبعية هذه السياسة المالية للإيرادات النفطية، وأيضا أدت الاصطلاحات المتخذة بشان السياسة المالية إلى التفاوت في معدلات متغيرات الاقتصاد الكلى في الجزائر، وأيضا شهدت السياسة المالية الوطنية تطورات مهمة منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الحاضر. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، التحليلي إلى جانب المنهج التاريخي بالإضافة إلى الأساليب والطرق الكمية في الجانب التطبيقي من خلال تفكيك موضوع الدراسة إلى مكونات المربع السحري لكالدور والمتمثلة في النمو الاقتصادي، وميزان المدفوعات، البطالة، والتضخم. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، وجود اثر موجب ومعنوي للنفقات العمومية على النمو الاقتصادي، وجود اثر سالب وغير معنوي، للنفقات على ميزان المدفوعات، وكذلك وجود اثر سالب وغير معنوي للنفقات على معدل التضخم، بالإضافة إلى وجود اثر موجب للنفقات الحكومية على معدل البطالة. وأوصت الدراسة بضرورة تسهيل إنشاء المؤسسات التمويل الصغيرة والمتوسطة من اجل خفض معدلات البطالة، وخفض تكلفة الواردات وتشجيع الاستثمار المحلي وإحلال الواردات، والعمل على تركيز سياسة الإنفاق العام على تطوير مشروعات البنية الأساسية ودعم برامج الإنفاق العام الموجة للمشروعات القائمة، وكذلك التوجه نحو تشجيع الصادرات خارج المحروقات، بالتالي التقليل من تبعية السياسة المالية للدولة وميزان المدفوعات من التبعية للآثار الناتجة عن انتكاسات النفط.

18. **دراسة (بن عزة،2015م).**

هدفت الدراسة لمعرفة دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دراسة العلاقة السببة بين الاتفاق العام واهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي، وتمثلت مشكلة الدراسة حول اهم الاثار التي تحدثها سياسة الانفاق العام على اهداف السياسة الاقتصادية كما يلي: ما مدى رشادة سياسة الانفاق العام في

تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى ترشيد الإنفاق العام عن طريق تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، مع التطرق إلى واقع تسيير برامج الإنفاق العام في الجزائر وفق دراسة قياسية لاختبار الآثار المحتملة على أهداف السياسة الاقتصادية التي تم تحديدها وفق النظرية الاقتصادية، وذلك باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي. وبينت نتائج الدراسة أن آثار الإنفاق العام على كل من النمو الاقتصادي، والمستوي العام للأسعار، معدل البطالة وميزان المدفوعات في الجزائر هي ضعيفة، وهذا ما يدل على أن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها الدور المهم في بلوغ هدف التوازن من خلال السياسة الاقتصادية سالفة الذكر حتى في ظل الانفتاح على الخارج وجملة الإصلاحات المتخذة.

19. دراسة (محمد،2014م).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة من 1996– 2012م. كما تناولت الدراسة التعرف على العوامل المؤثرة في معدل البطالة وهي قياس اثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة، وقياس اثر حجم الاستثمار على معدل البطالة، وقياس اثر المساعدات الخارجية على معدل البطالة، وقياس اثر التضخم على معدل البطالة، وقياس اثر الاستقرار السياسي على معدل البطالة. وتمثلت مشكلة الدراسة فيأن معدلات البطالة تزايدت في فلسطين بصورة مضطردة إضافة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي قد عمد إلى وضع قيود وعراقيل امام القوي العاملة الفلسطينية، كما افترضت الدراسة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي ويتوقع الباحث أن تكون هذه العلاقة عكسية. وأيضا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة وحجم الاستثمار، ويتوقع الباحث أن تكون هذه العلاقة عكسية، وأيضا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة والإنفاق الحكومي، ويتوقع الباحث أن تكون هذه العلاقة عكسية، وأيضا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة والمساعدات الخارجية، ويتوقع الباحث أن تكون هذه العلاقة عكسية، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة والتضخم ويتوقع الباحث أن تكون هذه العلاقة عكسية،

كما يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة والاستقرار السياسي، ويتوقع الباحث أن تكون هذه العلاقة عكسية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والكمي القياسي لتحليل بيانات الدراسة. كما توصلت الدراسة إلى ان هناك علاقة ارتباطيه بين المتغيرات المستقلة (الناتج المحلى الإجمالي، إجمالي التكوين الرأسمالي، الإنفاق الحكومي، المساعدات الخارجية، معدل التضخم) والمتغير التابع معدل البطالة. ودلت نتائج التحليل القياسي على وجود علاقة عكسية بين(معدل البطالة، وإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، النفقات الحكومية) ومعدل البطالة في فلسطين، وبما يتفق مع النظرية الاقتصادية، كذلك وجود علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وتختلف هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية. وأوصت الدراسة بإعادة النظر في برامج التوظيف (الإغاثة الطارئة والمؤقتة) التي انتشرت في السنوات الأخيرة ، تقليص عدد سنوات الخدمة في الوظيفة الحكومة المدنية والعسكرية ، وتشجيع التقاعد المبكر، وتشجيع الأعمال والصناعية الصغيرة وخاصة المرتبطة بالتكنولوجيا، تشجيع حاضنات الأعمال، ووضع خطط للتدريب المهني والفني المناسب.

20. دراسة (أشجان،2011م):

هدفت الدراسة الى توضيح دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل الاصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1995–2006م) تتمثل مشكلة الدراسة في أن الاقتصاد اليمني عانى من اختلالات اقتصادية ومالية عميقة في شطري اليمن، حيث كان الشطر الشمالي يعاني من ديون داخلية كبيرة والشطر الجنوبي من ديون خارجية كبيرة أيضا. وقد ورثت دولة الوحدة اليمنية اختلالات مالية متنوعة وعجزت الحكومية اليمنية عن خدمة ديونها الخارجية، ومن ثم تصاعد أزمة مديونيتها، وتمثل العجز المتصاعد في الموازنة العامة في زيادة الإنفاق وانخفاض الايرادات وانخفاض أسعار النفط وانخفاض القوة الشرائية وارتفاع المديونية الخارجية واختلالات اقتصادية من زيادة التضخم وزيادة عجز ميزان المدفوعات وتذبذب أسعار الصرف واختلالات هيكلية، مثل: نمو الاستهلاك بمعدل أعلى من نمو الإنتاج وزيادة الإنفاق العام عن الايرادات العامة في بنيتها الاقتصادية،

وارتفاع المديونية وتنامي الإنفاق العام، وعجز ميزان المدفوعات وغيرها من الاختلالات – وشهدت الفترة اللاحقة لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية تفاقما في المشاكل الاقتصادية خلال الفترة 1990 –1994 بفعل تأثير عدد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية، التي أسهمت في زيادة حدة الاختلال في بنيان الاقتصاد اليمني وبطء معدلات نموه الاقتصادي. وأدت تلك العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية إلى التراجع الكبير في المساعدات والقروض الميسرة بسبب انهيار الكتلة الشرقية الاشتراكية التي كانت تشكل مصدرا مهما للمساعدات والمنح والقروض الميسرة لكلا شطري اليمن . وحدث تغير في القطاع العام والخاص لنمو بيئة مناسبة سبب ظهور عدد من المشاكل منها حرب الخليج وحرب 1994. مما أدى إلى تدهور اقتصادي معقد للغاية؛ أثر سلبا علي التوازن الاقتصادي اليمني.

وحيث افترضت هذه الدراسة الفروض التالية : ساهمت السياسة المالية الفعالة المطبقة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1994–2006) في تحقيق نوع من أنواع التوازن الاقتصادي، وفعاليتها في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمالية. ترشيد النفقات يقلل العجز، ويعيد التوازنات بما في ذلك التوازن الاقتصادي العام. تبعية الموازنة إزاء التغيرات الخارجية، وخاصة سعر برميل النفط، وسعر الصرف له، أثر مباشر علي التوازن الاقتصادي . فعالية السياسة المالية في علاجه الفجوة التضخمية– تمثل جانبا إيجابيا في تحقيق التوازن الاقتصادي .

حيث اعتمدت هذه الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاسلوب القياسي ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي: ان الإنفاق العام يؤثر على التوازن الكلي للاقتصاد ، لذا ينبغي استخدام الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة المالية، كوسيلة مهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي والنمو وتحقيق التنمية. ومن اهم التوصيات هي: ترشيد الإنفاق العام وزيادة الضرائب وتشجيع المدخرات للاستثمار– سيؤدي إلى تكوين فائض في الميزانية؛ وبالتالي امتصاص القوة الشرائية وحجزها عن التداول– يؤدي إلى وقف التضخم وانخفاض الأسعار.

21. دراسة (سليم،2010م).

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع البطالة ومعرفة اثر أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوي التشغيل والبطالة، ومعرفة اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة وتطبيقه في الجزائر، محاولة إبراز أهم الأساليب القياسية في تحليل وتفسير بعض المتغيرات الاقتصادية مثل ظاهرة البطالة. وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على البطالة في الجزائر، وهل يمكن بناء نموذج اقتصادي قياسي لظاهرة البطالة في الجزائر والتنبؤ به. وافترضت الدراسة أن أهم المتغيرات المؤثرة على معدل البطالة هي حجم السكان الإجمالي، الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي، التضخم، والنفقات العامة. كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي واستخدام الأسلوب القياسي لدراسة العلاقة بين المتغيرات. وتوصلت الدراسة إلى انه لا توجد علاقة واضحة بين معدل البطالة والتضخم في الجزائر في الأجل الطويل، بالتالي لا تؤثر التغيرات في معدل التضخم على معدلات التضخم. أما بالنسبة لمتغير حجم النفقات العامة يلاحظ انها لم تؤثر على معدل البطالة، كذلك ان البطالة تتأثر بحجم السكان وإجمالي الناتج المحلى وادي هذا إلى تقلص معدلات البطالة.

22. دراسة (بودخدخ،2010م)

هدفت الدراسة الى معرفة اثر سياسة الإنفاق العام علي النمو الاقتصادي في الجزائر، وتمثلت مشكلة الدراسة الرئيسية في كيف تطبيقها في الجزائر علي النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001– 2009؟. ولتحقيق هذه الأهداف تناولت أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي، وإبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة، وتوضيح مدي فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي، وإبراز اثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو علي كل من الاستهلاك العام، والاستثمار الخاص ومن ثم علي النمو الاقتصادي. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة عدم كفاية الجهاز الإنتاجي وانخفاض مرونته لتغيرات الطلب الكلي المتزايد نتيجة دعم الانتعاش الاقتصادي والبرامج التكميلي لدعم النمو، كذلك

ان تضاعف قيمة الواردات قد ساهم في استقرار معدلات التضخم مقارنة بالطلب المتزايد. ومن أهم توصيات الدراسة ترشيد الإنفاق العام، وذلك يكون بالاستناد إلى تحليل التكاليف والإيرادات، وانجاز المشروعات، والتنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح، كذلك تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات وتفعيل دور الرقابة المالية.

23. دراسة (دراوسي،2004م).

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن أثر الإنفاق على التوازن الاقتصادي، وعن كشف السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة ، حيث إن التوازن الاقتصادي العام يهدف إلى تحقيق أعلى مردود على صعيد الاقتصاد الوطني، وأكبر زيادة في الدخل الوطني، وتهدف هذا الدراسة كذلك إلى كشف التدخل الأمثلة للدولة اقتطاعا وإنفاقا، وفق طبيعة الحاجة والتكامل بين القطاع العام والخاص، وصولا إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام وإنمائه، وتمثلت مشكلة هذه الدراسة في سؤال رئيسي وأساسي، وهو هل تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلي والمقبولة، من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم ،وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات الهيكلية، وتحقيق التوازن الاقتصادي العام؟، ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية أخرى تدور، وتتمحور الدراسة شكلا ومضمونا وتحليلا في الإجابة عنها، ومنها علي سبيل المثال: ما السياسة المالية وأهدافها ؟، ما المراحل التي مرت بها السياسة المالية في تطورها؟، ما علاقة السياسة المالية بالسياسات الأخرى؟، ما أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي ؟، ما المقصود بالتوازن الاقتصادي، وما علاقته بالتوازن المالي؟، إلى أي مدى استطاعت السياسة المالية في الجمهورية الجزائرية تنفيذ الخطط التنموية بالكفاءة والفعالية المطلوبة ؟، ما أسباب ارتفاع النفقات العامة، ومن ثم العجز بالموازنة العامة للدولة ، وتنامي الدين العام بنوعيه الداخلي والخارجي؟،ما آثار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر علي السياسة المالية؟ وتقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية هي: لقد ساهمت السياسة المالية (إلى جوار بعض السياسات الأخرى) المطبقة بأدواتها المختلفة في علاج المشكلات الاقتصادية، التي

واجهت الاقتصاد الجزائري. ومن ثم المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي العام في المدى المتوسط، خلال الفترة، محل الدراسة 1990-2004. أما الفرضيات الأخرى، منها: عدم كفاءة وفعالية السياسة المتبعة سبب من أسباب الاختلال، التي تصيب اقتصاديات الدول النامية، تفاقم النفقات العامة يعد سبب رئيسي لعجز الموازنة، ترشيد النفقات يقلل العجز ويعيد التوازنات، تشكل التبعية إزاء التغيرات الخارجية (سعر النفط وسعر الصرف) عائقا أمام تحقيق التوازنات المالية الداخلية والخارجية، تبني الدول النظام الاقتصادي الحر ، لا يقلل من أهمية التدخل المدروس للدولة، والمتمثل في السياسات الاقتصادية لإدارة الاقتصاد الوطني، ومعالجة الاختلال التي تصيبه، برامج الإصلاح الاقتصادي التي تطرح بواسطة كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعلاج الاختلال في الدول النامية، والتي تسمي بسياسات التثبيت (سياسات التكيف الهيكلي)، لا تساهم في علاج تلك المشكلة، بقدر ما تحقق أغراض وأطماع تلك المنظمات في الدول النامية. ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة، أن السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2004م، واتضح أنها تميزت بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته من سنة لأخرى طوال فترة الدراسة، أما بالنسبة للإيرادات العامة فقد عرفت تزايداً متواصلاً خلال فترة الدراسة، التي استمر اعتمادها بدرجة كبيرة على الجباية البترولية، وأن الموازنة العامة للجزائر اتصفت بالعجز المزمن والمستمر خلال أغلب سنوات الدراسة ، وفيما يتعلق بوضع التوازن العام للاقتصاد الجزائري فإنه يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية- تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنيوي – بصورة عامة.

24. دراسة (نور الدين،2004م)

هدفت الدراسة إلى معرفة السياسة المالية المتبعة في الاقتصاد الجزائري في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة 1994 – 2004م.

إن التطرق إلى مدى مساهمة السياسة المالية في النظم الرأسمالية، خاصة تلك التي عرفت تحولا نحو اقتصاد السوق في تحقيق النمو الاقتصادي واستدامته- هو جوهر الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية : ما هي السياسة المالية؟ وما هي أهدافها؟ وما هي

أدواتها؟ وكيف تطورت عبر الفكر الاقتصادي؟ وكيف تؤثر السياسة المالية وفق النظرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي؟ وبتعبير آخر ما هي قنوات تأثير السياسة المالية علي النمو الاقتصادي؟ وكيف كان سلوك أدوات السياسة المالية علي النمو الاقتصادي المحقق في الاقتصاد الجزائري، خلال العشرية 1994- 2004م؟، واتبعت هذه الدراسة المنهج التحليلي باعتباره المنهج الأنسب والأكثر ملائمة لهذه المواضيع ذات الطبيعة الاستقرائية. أما أساليب هذا المنهج التي يتم استعمالها تتمثل في أسلوب الوصف في تحليل المعطيات العلمية، وتفسيرها، وبيان العلاقات التشابكية بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة الأسلوب الرياضي، والذي يقوم على النمذجه الكمية للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المستهدفة من خلال هذه الدراسة .

ثالثا: الدراسات الأجنبية

25. (Gifari,2015)

هدفت الدراسة لتوضيح اثار الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في ماليزيا، وتمثلت مشكلة الدراسة في اصبح النمو الاقتصادي الشامل والطويل مصدر قلق لكثير من صانعي السياسات على مدي عقود من الزمان ، ونوقش ان الانفاق الحكومي ماذا كان قادرا على تسريع النمو الاقتصادي وهل يمكن استخدامه على نطاق واسع كسياسة مالية من قبل الحكومة في العديد من البلدان، لكن هناك شكوك في ان الانفاق العام له تأثير على النمو الاقتصادي ، ولم تقدم الادلة على ان الانفاق العام له علاقة بالنمو الاقتصادي في حالة ماليزيا، وتم في هذه الورقة تقسيم الانفاق الى التشغيل والتطوير واخر خاص بالمصروفات، واستخدمت الدراسة الاسلوب القياسي باستخدام تقنية المربعات الصغرى العادية ، وتوصلت الى ان وجود علاقة سلبية بين المتغيرات محل الدراسة الخاصة بالمصروفات، كما تشير النتائج ايضا الى ان انفاق قطاع الاسكان فقط يساهم في التنمية الاقتصادية بشكل كبير ، ولم تظهر نفقات الرعاية الصحية والتشغيل أي دليل مهم علي تأثيرها على النمو الاقتصادي.

26.(Radhi,2014)

هدفت الدراسة الى فحص العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلى الاجمالي في الاقتصاد العراقي غير النفطي. وحللت هذه الدراسة تطور الانفاق الحكومي (الاستهلاك والاستثمار) في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (1990-2014م)، ويفترض ان الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي هو المؤشر الذي يعكس اداء النشاط الاقتصادي الكلي، واي انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي يعزي الى زيادة في سلوك المستهلك في سياسة الانفاق الحكومي، وكذلك نسبة الانفاق الاستهلاكي والذي يتم تمويله من عائدات النفط ومن تحويل مؤسسات الدولة الى مؤسسات الضمان الاجتماعي على حساب الانفاق الاستثماري وهذا، بدوره، سنعكس بوضوح في تفاقم مشكلة عدم التوازن الهيكلي مع اتجاهات الانفاق الحكومي مما لا يفضي الى تطوير قطاع الانتاج وبالتالي، فان الاقتصاد لن يكون قادرا على تنمية الطلب الكي. وقد حللت هذه الدراسة تطور الانفاق الحكومي (الاستهلاك والاستثمار) في الاقتصاد العراقي لفترة (1990-2014)، بالإضافة الى ذلك ، تم دراسة نجاح سياسة الانفاق الحكومي او فشلها في تعزيز الناتج المحلي الاجمالي وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي (ARDL) لقياس اثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري للناتج المحلي الاجمالي غير النفطي. واهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجد ان هناك علاقة كبيرة بين الانفاق الاستهلاكي والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي على المدي الطويل والقصير، في حين لا يوجد تأثير ايجابي للإنفاق الاستثماري للناتج المحلى الاجمالي غير النفطي في الاجل القصير. وقد توصل الباحث على مجموعة من الاستنتاجات منها ان الاستثمار اتسم بتأثيره الضعيف في نمو قطاعات الانتاج غير النفطي وتحفيزه في المدة التي سبقت عام 2003م والمدة التي اعقبتها مما زاد امكانية تعرضه للصدمات الخارجية. واوصت الدراسة بان يكون الانفاق الحكومي موجة نحو الانشطة التي تزيد انتاجية الاقتصاد وتوفر بيئة ملائمة لنشاط القطاع الخاص من خلال انشاء هيكل انتاج فعال قادر على استيعاب الطلب.

27.(Rashid,2010)

هدفت هذه الدراسة لمعرفة العلاقة بين الإنفاق الحكومي، والعجز المالي، والفقر. وعملت على معرفة العلاقة السببية بين هذه المتغيرات في المدى القصير والطويل. واستخدمت الدراسة الأسلوب القياسي لبيانات سلاسل زمنية في الفترة بين، (1976-2010م) لمعرفة وجود التكامل المشترك بينها، أو العلاقة السببية بين الفقر والإنفاق الحكومي على المدي القصير والطويل التي تم تحديدها بواسطة نموذج تصحيح الخطأو جوهانسون. ونتج عن هذه الدراسة أن هناك علاقة قصيرة المدي بين المتغيرات محل الدراسة، كما توجد علاقة طويلة المدي بين الفقر والإنفاق الحكومي.

28.(Gali et ai ,2010)

هدفت هذه الورقة لمعرفة تأثير الإنفاق الحكومي على البطالة في الاقتصاد الياباني. استخدمت الدراسة الاسلوب القياسي، استخدمت نموذج نمذجة التوازن العام العشوائي الديناميكي (DSGE) لقياس تأثير الاستهلاك الحكومي لتحفيز الاستهلاك الخاص، وتأثير الاستثمار الحكومي لتحسين إنتاجية القطاع الخاص مؤقتا، من خلال تراكم رأس المال العام. واوضحت الدراسة أن الاستهلاك والاستثمار الحكوميين يحسنان من معدلات البطالة وتتمثل مشكلة الدراسة في ان قناة تخفيض البطالة تعزي أساساً إلى التأثير التقليدي من خلال زيادة الطلب الكلى. ومن ناحية أخرى فان تأثير الاستهلاك الحكومي للحث على الاستهلاك الخاص صغير، كما اوضحت الدراسة التأثير الزمني للاستثمارات الحكومية على إنتاجية القطاع الخاص في زيادة الأجور الحقيقية ولكن ليس لها تأثير كبير على تغيرات البطالة. تجدر الإشارة إلى أن نتائج الدراسة، قد تأتي من نمذجة البطالة على أساس القوة السوقية للعمال.

29. (Muritala, Taiwo 2008)

هدفت هذه الدراسة على اجراء دراسة تجريبية لاتجاهات واثار الانفاق العام الحكومي على معدلات النمو من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في نيجيريا خلال الفترة (1970-2008) باستخدام تقنية المربعات الصغرى العادية تتمثل مشكلة الدراسة في ان النفقات

العامـة دائمـا مرتفعـة جـدا خاصـة النفقـات الجاريـة ، حيـث ان الحكومـة تتوسـع جـدا فـي هـذا الجانـب ، ولـم يشـهد الوضـع الخـاص بالبنيـة التحتيـة وتحسـن المرافـق العامـة وتشـغيل البطالـة تحسـنا ولـذلك تبحـث الدراسـة كـي تجـد تبريـر فـي انـه هـل هنـاك أي علاقـة بـين الانفـاق الحكـومي سـواء كـان انفـاق جـاري او رأسـمالي والنمـو الاقتصـادي النيجيـري ؟ وهـل هنـاك علـي أي حـال تبريـر موقـف الفـائض او العجـز او التـوازن فـي ميـزان مـدفوعات نيجيريـا المحقـق مـن الاثـار الناتجـة مـن الانفـاق العـام، وهـل الانفـاق العـام يعمـل علـي تـوفير مرافـق البنيـة التحتيـة وكـذلك التمويـل الاداري؟. وتوصـلت الدراسـة الـى اهـم النتـائج علـى النحـو الاتـي: ان هنـاك علاقـة ايجابيـة بـين النـاتج المحلـي الاجمـالي الحقيقـي والنفقـات الجاريـة والرأسـمالية. واهـم مـا اوصـت بـه الدراسـة هـي: تعزيـز الكفـاءة فـي تخصـيص مـوارد التنميـة مـن خـلال مشـاركة القطاع الخاص والخصخصة.

30. (Tommaso, Roberto,2007)

هـدفت هـذه الدراسـة لمعرفـة الآثـار المترتبـة مـن خـلال السياسـة الماليـة والميـزان التجـاري، وأسـعار الصـرف الحقيقيـة. واسـتخدمت الدراسـة أسـلوب التحليـل القياسـي باسـتخدام تقنيـات الانحـدار الـذاتي VAR لتقـدير سلسـلة مـن دول منظمـة التعـاون والتنميـة الاقتصـادية (OECD) لمعرفـة تـأثير صـدمات الإنفـاق الحكـومي علـى سـعر الصـرف والميـزان التجـاري ومـواكبتهم للنـاتج المحلـي الإجمـالي والاسـتهلاك الخـاص. توصـلت الدراسـة أن ارتفـاع الإنفـاق الحكـومي يـؤدي إلـى انخفـاض سـعر الصـرف الحقيقـي وبالتـالي يـؤدي إلـى تـوازن مـع التجـارة الخارجيـة بخـلاف الولايـات المتحـدة فوجـد ان هـذا التـأثير ضـئيل. كمـا اتضـح أيضـا ارتفـاع الاسـتهلاك الخـاص فـي جميـع هـذه البلـدان اسـتجابة لصـدمات الإنفـاق الحكـومي، وبالتـالي وجـد ان هنـاك تناسـب ايجـابي مـع التبـادل الحقيقـي فـي التجـارة الخارجيـة بسـبب هـذه الصدمات.

31.(Kabbani, Kothari, 2005)

هدفت الدراسة إلى التعرف على سوق عمل الشباب في منطقة الشرق الأوسط من اجل تحديد العوامل التي أسهمت في ارتفاع معدلات البطالة واستمرارها بين فئة الشباب في منطقة الشرق الأوسط، كما استخدمت الدراسة التحليل الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من العوامل التي أسهمت في ارتفاع معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط أهمها: ارتفاع معدلات مشاركة الإناث في القوي العاملة وجمود السوق، وارتفاع عرض العمل عن الطلب عليه، والعقبات البيروقراطية أمام تطوير مؤسسات القطاع الخاص، وارتفاع معدلات النمو السكاني، وزيادة معدلات الهجرة إلى الريف إلى الحضر. وكما وبينت الدراسة بان حصة الوظائف الحكومية بين إجمالي العمالة في منطقة الشرق الأوسط هي الأعلى على مستوي الدول النامية، كما أن الأجور في القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط هي الأعلى من الأجور في القطاع الخاص.

العلاقة بين الدراسة والدراسات السابقة:

يتضح انه تعاني غالبية الدولة في كيفية الوصول الى معدل نمو اقتصادي جيد مستهدف، وايضا معدلات عالية من التضخم يجب تخفيضها والوصول الى معالجة الاختلالات في الميزان المدفوعات وتقليص معدل البطالة، هذه المشاكل تتفق فيها غالبية الدول النامية ، وايضا الدول المتقدمة، وكما تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، بتناولها لعدد كبير من عوامل الاستقرار الاقتصادي كمتغيرات تابعة، مع ملاحظة ان اغلب الدراسات السابقة تناولت هذه العوامل بشكل منفرد. تناولت هذه الدراسة مكونات الإنفاق العام وقياسها على عوامل الاستقرار كل على حدا، كما استخدمت هذه الدراسة الأسلوب القياسي بتقنيات مختلفة لتقدير النماذج على عكس كثير من الدراسات السابقة، وان استخدمت بعض

الدراسات السابقة الأسلوب القياسي، أيضا هذه الدراسة تحاول قياس أربعة نماذج في دراسة واحدة. أخيرا تتفق هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة من خلال تناولها للظاهرة محل الدراسة، ولكن تختلف معها من حيث الحدود الزمنية والمكانية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول : مفهوم الإنفاق العام

المبحث الثاني : مفهوم النمو الاقتصادي

المبحث الثالث : مفهوم التضخم

المبحث الرابع : مفهوم ميزان المدفوعات

المبحث الخامس : مفهوم البطالة

المبحث الأول

مفهوم الإنفاق العام

تمهيد:

يختلف الإنفاق العام من بلد لأخر، ومن حقبة زمنية لآخري، سواء كان هذا الاختلاف من حيث خصائصه أو من حيث حجم هذه النفقات، وذلك لاختلاف مفهوم الخدمات العامة التي تهدف إلى إشباع الحاجات العامة. ولما كانت هذه الخدمات والحاجات العامة ليست محددة، ومدى تحمل مسؤولية الدولة مهامها، مختلفا من نظام سياسي لأخر فإننا نلاحظ كنتيجة لذلك أن الجدل مازال مستمرا حول مفهوم وخصائص ودور الإنفاق العام، لذا تتعدد أنواع النفقات والخدمات العامة، وتتزايد مع اتساع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبما أنها لا تكون متجانسة من حيث الطبيعة أو من حيث الآثار الاقتصادية والاجتماعية، فان الأمر يستوجب التمييز بين أنواع النفقات والخدمات المختلفة(فوزي،واخرون،1971م،ص191)، ونجد أحيانا بعض الخدمات تتميز بكونها شاملة لجميع المواطنين (كالدفاع) ومستمرة ودائمة وغير قابلة للتجزئة والبيع لأنها لا تتأثر بقوانين العرض والطلب بل غالبا ما تتخذ صفة الإجبار بدليل طريقة تحويلها علي شكل مساهمات إجبارية ولا يمكن للقطاع الخاص القيام بها (كالأمن والقضاء) رغم انه يوكل له أحيانا أو يشرك في بعضها (التعليم والمواصلات)،(الرويلي،جوزيان1992م،ص23).

1.1.2: مفهوم الإنفاق العام

يعرف علماء المالية العامة الإنفاق العام بأنه كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخصية قانونية عامة (عبدالعزير،2011م،ص459) لإشباع حاجات عامة(دراز،1988م،ص398). أيضا الإنفاق العام هو مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام (مسعود،2005م،ص49). ويعرف الإنفاق العام أيضا بأنه المبالغ النقدية التي تنفق بواسطة السلطات العامة (سواء على المستوى المركزي أو

ألـولائي أو المحلـي) أمـا بهـدف إشـباع الحاجـات العامـة لإفـراد المجتمـع أو مـن اجـل ترقيـة مسـتوي الرفاهيـة الاقتصـادية والاجتماعيـة لهم(حمـد،2014م،ص15). والإنفـاق العـام يعنـي اسـتخدام النفقـات الحكوميـة لتحقيـق أهـداف السياسـة الماليـة عـن طريـق الإنفـاق الحكـومي أو تثبيتـه أو تخفيضـه، بحسـب أنـواع الأهـداف المـراد تحقيقهـا والظـروف السـائدة(مجذوب،2003،ص297). يمكـن تعريـف الإنفـاق العـام بأنـه أمـوال الدولـة التـي تنفقهـا لإنجـاز خـدمات عامـة يسـتفيد منهـا المجتمـع ونفقـات الحكومـة المركزيـة مـن الميزانيـة العامـة، والتـي توجـه لتحقيـق الخـدمات العامـة دون انتظـار لعائـد معـين مقابـل هـذه الخـدمات فهـي تختلـف عـن النفقـات التـي توجـه لإنجـاز مشـروع معين(السـيد،1993،ص93) يعـرف الإنفـاق العـام حسـب مسـماه الجـاري ويعنـي بالمصـروفات ببنودهـا المختلفـة واقتنـاء الأصـول غيـر الماليـة، السـلع والخـدمات، تكلفـة التمويـل، الإعانـات، المـنح، المنـافع الاجتماعيـة، المشـروعات الأخـرى، (العـرض الاقتصـادي،2004م،ص74)والهـدف منـه المحافظـة علـى بقـاء الأشـخاص، ويتمثـل فـي الملـبس والمأكـل للإفـراد، ومرتبـات المـوظفين، وإيجـار المكـان للأشـخاص المعنويـة سـواء كانـت عامـة أو خاصـة، إمـا الإنفـاق الرأسـمالي فهـو يضـيف إلـى الطاقة الإنتاجية(علثم،وآخرون،1993م،ص284).

أن الإنفـاق العـام لـيس بالضـرورة أن يكـون مبلغـا نقـديا فقـط طالمـا الدولـة تمـنح إعانـات فـي شـكلها العينـي ولابـد أن تكـون المنفعـة منـه عامـة. كمـا اتفقـت التعريفـات السـابقة علـى أن الإنفـاق العـام بالضـرورة يكـون ناتجـاً عـن أطـراف عامـة قصـدها خدمـة عامـة ومـن خـلال التعريفات التي سبق ذكرها نستطيع أن نستنتج عناصر الإنفاق العام.

نجـد مـن خـلال التعريفـات السـابقة والتـي تتفـق لحـد بعيـد أن هنالـك ثـلاث عناصـر أساسـية للإنفاق العام وهي كما يلي:

1- **الإنفـاق العـام كـم قابـل للتقـويم النقـدي:** ويعنـي ذلـك أن الإنفـاق العـام يمكـن أن يكون في صورة نقدية أو عينية :

أ-**الإنفـاق العـام فـي صـورة نقديـة:** لإشـباع الحاجـات العامـة تقـوم الدولـة بإنفـاق أمـوال نقديـة لشـراء أو اسـتئجار سـلع وخـدمات أو سـداد القـروض المسـتحقة أصـلا وفائـدة, وفـي

بعض الأحيان تنفق مبالغ نقدية دون الحصول على سلع وخدمات كما في حال منح إعانات نقدية لمستحقيها أو التكفل بمصاريف المنشآت الأساسية للمشاريع الاستثمارية أو تقديم إعانات للدول الأجنبية.

ب- **الإنفاق العام في صورة عينية:** إذا كان الأصل في الإنفاق العام ان يكون مبلغا من النقد, إلا انه لا مانع من أن يكون في شكل عيني في بعض الأحيان, فقد تقوم الدولة بتقديم إعانات عينية للمواطنين في حالات استثنائية بطريق الاستيلاء على وسائل النقل التابعة للخواص(يحياوي،2005،ص-ص27-28).

2- **الإنفاق العام يمكن أن يصدر من شخصية عامة:** يجب أن يكون المبلغ النقدي المستخدم للحصول على السلع والخدمات العامة قد خرج من ذمة الدولة بموجب أمر من احد أشخاص القانون العام، والأشخاص هم هيئات الحكومة المركزية والمحلية. إما في حالة القيام ببناء مدرسة أو مستشفى مثلا ومن ثم إهداؤها إلى الدولة، ففي هذه الحالة نجد أن الإنفاق العام لا يعد إنفاقا عاما لأنه لم يصدر من احد أشخاص القانون العام.

3-الإنفاق العام يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة: يعتبر توفر الشرطين السابقين ضروريا لتحديد الإنفاق العام، ولكن هذا غير كاف، إذ لابد من توفر الشرط الثالث للحكم على الإنفاق بأنه إنفاق عام وهو هدف الصالح العام. فقيام شخص بالإنفاق على شراء سلعة أو خدمة هو بهدف الحصول إشباع حاجاته الشخصية، وقيام المنتج بالإنفاق على إنتاج سلعة أو خدمة هو بهدف الحصول على أقصى الأرباح ، وهي مصلحة فردية وليست عامة، إما قيام الدولة بالإنفاق على توفير السلع والخدمات العامة أو الإعانات فهو بهدف تحقيق النفع العام ورفع مستوي الرفاهية في المجتمع. وعليه سوف لا يعتبر الإنفاق النقدي للدولة إنفاقا عاما إذا كان هذا الإنفاق يستهدف إشباع حاجات فردية وتحقيق النفع الشخصي لفرد ما. وتبرير ذلك أن الأشخاص متساوون في الضرائب وعلية

يجب أن يحقق الإنفاق العام منفعة عامة ينتفع منها جميع الأشخاص وليس شخص أو بعض الأشخاص (اللوزي،1999م،ص-ص90-91).

2.1.2: أنواع الإنفاق العام وأقسامه

مع تخلي الحكومات المعاصرة عن سياسة الحياد المالي، اتسع نطاق الإنفاق العام، وتعددت وظائفه والأهداف التي يمكن أن يرمي إلي تحقيقها، وتنوعت وتعددت بالتالي صور الإنفاق العام. وبالتالي يقسم الإنفاق العام حسب المعايير الآتية:

1- حسب معيار التأثير في الدخل الوطني إلي نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.

2- حسب معيار التكرار إلي نفقات عادية وأخري نفقات غير عادية.

3- التصنيف الوظيفي (حسب وظائف الدولة).

أ- النفقات الحقيقية والتحويلية:

1) النفقات الحقيقية: تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات عامة، وتؤدي النفقات الحقيقية إلي زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة.

2) النفقات التحويلية: هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع ، وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه،(المحجوب،1992م،ص92)، أي أن هذا النوع من النفقات من شانها نقل القوة الشرائية من فئة إلي أخري، أي تهدف إلى إحداث تغيير في نمط توزيع الدخل القومي. وتنقسم النفقات التحويلية إلى نفقات تحويلية مباشرة (أي نقدية) وأخري غير مباشرة في شكل سلفيات او خدمات بالمجان، ومن الواضح أن النفقات التحويلية المباشرة تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية للإفراد، في حين أن النفقات التحويلية غير المباشرة تؤدي إلي زيادة الدخول الحقيقية للإفراد(لطفي،1997م،ص194).وتنقسم النفقات التحويلية إلي نفقات اقتصادية مثل الإعانات بغرض تخفيض أسعار السلع الضرورية. وأخري نفقات اجتماعية

وتتمثل في التأمينات الاجتماعية وتعويضات البطالة، وأيضا توجد نفقات مالية مثل أقساط فوائد الدين العام(الرزاز،1995،ص57).

ب-النفقات العادية وغير العادية: أن سبب تقسيم النفقات إلى عادية وغير عادية يرجع إلى الحاجة لتحديد مدى الالتجاء إلى الموارد غير العادية لتغطية النفقات العامة، أي أن فكرة النفقات غير العادية قد استخدمت لتبرير الالتجاء إلى الموارد غير العادية (القروض والإصدار النقدي)، وهناك عدة معايير للتفرقة بين النفقات العادية وغير العادية(مسعود،2005م،ص166)، وتتمثل هذه المعايير في الانتظام والدورية، فإذا كانت دورية ومنتظمة فتعتبر عادية مثل الأجور، وان لم تكن كذلك فهي غير عادية ومنها على سبيل المثال تمويل الحروب ومواجهات الكوارث. وأيضا من المعايير طول فترة الإنفاق فإذا كانت النفقات تعطي دخلا فتعتبر نفقة عادية ، وإما إذا امتدت لأكثر من سنة فتكون غير عادية. ويوجد أيضا معيار توليد الدخل، فإذا كانت النفقات تعطي دخلا فتعتبر نفقة غير عادية، مثل اللجوء إلى الاقتراض للقيام بالمشروعات العامة التي تغطي فوائد هذا القرض، أي هذا القرض يخصص لتغطية نفقات تعطي إيرادات تكفي لدفع فائدته وللقيام بتسديده، فعندئذ تعتبر النفقات غير عادية، إما إذا كانت النفقات لأتولد دخلا، فتعتبر نفقات عادية. أيضا يوجد معيار الإنتاجية وفى هذا المعيار فإذا كانت النفقات غير منتجة أو ما يسمي بالنفقات الاستهلاكية أي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقات عادية، إما إذا كانت منتجة تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني فهي نفقات غير عادية مثل التي تخصص لا نشاء المدارس والمستشفيات. ويوجد معيار يسمي المساهمة في تكوين رأس المال العيني، وتكون النفقات عادية طبقا لهذا المعيار إذا كانت لا تساهم في تكوين رأس المال كتلك التي تلزم لتسيير المرافق العامة وتسمى بالنفقة الجارية أو ما يعرف أيضا بالنفقات الإدارية. إما إذا كانت تساهم في تكوين رؤوس الأموال كالنفقات الرأسمالية والاستثمارية فهي نفقة غير عادية(لطفي،1997م،ص2).

ج-**التقسيم الوظيفي للإنفاق العام**:وفقا لهذا التقسيم يتم تقسيم النفقات العامة إلى مجموعات مختلفة، كل مجموعة اتفاقية ترتبط بأداء وظيفة محددة من الوظائف التي تقوم

بهـا الدولـة وحتـى يتحقـق هـذا التقسـيم بموازنـة الدولـة فـان الأمـر يسـتلزم تحديـد الوظـائف أو الخـدمات التـي تقـوم بهـا الدولـة. ولأغـراض هـذا التقسـيم تقسـم الدولـة عـادة الوظـائف الحكوميـة إلـى وظيفـة الـدفاع، وظيفـة الأمـن الـداخلي، وظيفـة الزراعـة، وظيفـة الصـحة، وظيفـة التعلـيم والثقافـة، ويـتم توزيـع أو تبويـب النفقـات الحكوميـة علـى هـذه الوظـائف بغـض النظـر عـن الجهـات الإداريـة التـي سـتقوم بتأديـة هـذه الوظـائف. فالوظيفـة الواحـدة قـد يـتم تأديتهـا مـن خـلال أكثـر مـن جهـة إداريـة تابعـة لعـدد مـن الـوزارات الحكوميـة. فمـثلا وظيفـة الصـحة يمكـن أن يـتم تأديتهـا مـن خـلال وزارة الصـحة، مـن خـلال وزارة التربيـة والتعليم(الصـحة المدرسـية) وزارة الـدفاع (حيـث توجـد خـدمات صـحية يـتم تأديتهـا لإفـراد القـوات المسـلحة مـن خـلال وزارة الـدفاع). وهكـذا ونجـد أن التقسـيم الـوظيفي لديـه عـدة مزايـا تتمثـل فـي انـه أكثـر ملائمـة للـدول التـي لا يتسـم هيكلهـا الإداري والتنظيمـي بالاسـتقرار، وأيضـا يسـمح بدراسـة وتحليـل الإنفـاق الحكـومي علـى مختلـف الوظـائف الحكوميـة خـلال عـدد مـن السـنوات، وكـذلك دراسـة تطـور الأهميـة النسـبية للإنفـاق الحكـومي علـي مختلـف الوظـائف خـلال نفـس العـام، كمـا يعـد خطـوة أولويـة فـي تقيـيم الأداء الحكـومي وتحديـد مـدي قـدرة الأجهـزة الحكوميـة علـى تحقيـق المسـتهدف، ومعرفـة حجـم وفاعليـة التـدخل الحكـومي فـي مختلـف الوظـائف والبـرامج الحكوميـة، وأيضـا يعـد هـذا التقسـيم خطـوة رئيسـية وأولويـة فـي تطـوير وتقسـيم وتبويـب النفقـات العامـة لتتمشـي مـع المفهـوم الحـديث لموازنـة الـدول كالموازنـات الصـفرية وموازنـة التخطـيط والبرمجة(عبدالعزيز ،2003م،ص، ص463-465).

3.1.2:أسباب تزايد الإنفاق العام

يقصـد بالزيـادة الحقيقيـة للنفقـات العامـة زيـادة المنفعـة الحقيقيـة المترتبـة علـى هـذه النفقـات وزيـادة عـبء التكـاليف العامـة بنسـبة مـا، كمـا تشـير إلـى ازديـاد تـدخل الدولـة فـي الحيـاة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين ويمكن إجمال أسباب التزايد في الإنفاق العام للاتي:

1- الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام:-

أ- **الأسباب الاقتصادية:** تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي، مثل الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، مثل المنح والإعانات الاقتصادية، النفقات التي تهدف تزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل، مشاريع البنية الأساسية(حسين،وآخرون،2007م،ص34).

ب-**الأسباب الاجتماعية:** من ابرز النتائج التي أفرزتها هجرة السكان من الريف والتركيز في المدن والمراكز الصناعية هي توسع نطاق المدن، بالتالي زيادة النفقات العام المخصصة للتعليم والصحة، والنقل والمواصلات والماء والكهرباء، بسبب أن حاجات سكان المدن اكبر من حاجات سكان الريف. كما أن عملية التوسع في التعليم قد عززت الوعي الاجتماعي، فأصبح المواطنون يطالبون الدولة بأداء وظائف لم توفرها من قبل: مثل التامين ضد البطالة والمرض والعجز وغيرها من الأسباب التي تحول دون ممارسة الفرد للعمل.

ج-**الأسباب السياسية:** من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة النفقات العامة هي: انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ونمو مسؤولية الدولة وعلاقاتها الخارجية. وقد ترتب على ذلك اهتمام الدولة بالفئات الاجتماعية محدودة الدخل ومحاولة تقديم الخدمات الضرورية لها، هذا فضلا عن أن نظام تعدد الأحزاب السياسية قد دفع الدولة إلى زيادة المشروعات الاجتماعية لكسب رضا الناخبين، والى الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصار الحزب الواحد، ويترتب على هذا زيادة النفقات العامة. كذلك فان توسيع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة الدول التي استقلت وزيادة أهمية ذلك في العصر الحديث، بالإضافة إلى ظهور المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة(الجنابي،2017م،ص41).

د- **الأسباب الإدارية:** تمثل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين، أجور العمال ومعاشاتهم، ويمكن القول أن هذا الصنف من النفقات يتضمن نفقات الإدارة العامة، والدفاع، الأمن، العدالة والتمثيل الدبلوماسي(عبدالمولي،1993،ص78). وتتضمن أيضا الأمانات العامة، والرقابة الإدارية،

ديـوان المحاسـبة، مصـلحة الضـرائب وغيرهـا. كـل هـذه المرافـق أدت إلـى زيـادة عـدد الإدارات والمصـالح العامـة التـي تشـرف علـى أعمالهـا وحسـاباتها ممـا أدي إلـى ضـرورة إعـداد الكـوادر والكفـاءات وتعزيزهـا بالمعـدات و الأدوات التقنيـة لتسـهيل مهامهـا وحسـن القيـام بواجباتهـا، ولكـن المشـكلة أن عـدد المـوظفين والموظفـات أصـبح يتضـخم بنسـب تفـوق كثيـرا نسـبة التزايـد فـي العمـل، وادي ذلـك إلـي أن الزيـادة فـي حجـم الإنفـاق العـام لا تتماشـي مـع الزيـادات فـي حجـم العمالـة وتحسـين الإنتـاج، هـذا مـا يلاحـظ بصـورة مؤكـدة فـي اغلـب الـدول الناميـة، حيـث ازداد عدد الكادر الوظيفي ولكن انخفض إنتاجه.

هـ- **الأسـباب الماليـة:** أن الأسـباب الماليـة التـي سـاعدت علـى زيـادة الإنفـاق العـام يمكـن اختصـارها فـي الآتـي: وجـود فـائض فـي الميزانيـة العامـة، وينشـا الفـائض فـي الميزانيـة العامـة أيـام الـرواج الاقتصـادي ونمـو النـاتج المحلـي الإجمـالي بنسـب مئويـة مرتفعـة حيـث تـزداد معـه الإيرادات العامة مقارنة بحجم الإنفاق العام للسنة نفسها(صاحب،2016م،ص 288).

و- **الأسـباب العسـكرية:** مـن أسـباب زيـادة النفقـات العامـة انتشـار الحـروب، فـالي جانـب الخسـائر فـي الأرواح فـان هـذه الحـروب تسـتنزف مـوارد ضـخمة قـد تصـل إلـى نصـف الموازنـة العامـة للدولـة. وقلمـا تـنخفض نفقـات الحـروب بعـد إخمـاد نيرانهـا إنمـا تظـل مرتفعـة لفتـرة طويلـة لإصـلاح مـا أفسـدته ومـا خلفتـه مـن خـراب ودمـار ومـا يترتـب عليهـا مـن تقـديم للإعانـات والمسـاعدات للمصـابين ومـن تعويضـات لعـائلات القتلـى والأسـرى واللاجئـين. أن ارتفـاع النفقـات العسـكرية فـي كـل الـدول قـد أصـبحت ظـاهرة عامـة تسـتنزف مـوارد الـدول بسـبب التقـدم الفنـي وفـي صـناعة الأسـلحة والمعـدات الحربيـة وتسـابق الـدول للحصـول عليهـا وبسـبب الأحـلاف العسـكرية واسـتراتيجيات الـدفاع التـي تفـرض علـى جيـوش الـدول القيـام بمسـئوليات خـارج الحـدود كإنشـاء القواعـد العسـكرية وقيـام الأحـلاف والتكـتلات الدفاعيـة وبسـبب مـا يصـحب الإنفـاق العسـكري مـن تجـاوزات لقواعـد الرقابـة والانضـباط المـالي تحـت سـتار السـرية والسـرعة التـي تمليهـا ظـروف الحرب(عبـدالله،2013،ص61). كمـا أن مـن الأسـباب التـي تـؤدي إلـى زيـادة الإنفـاق العـام الارتفـاع الكبيـر الـذي يحـدث فـي الأسـعار كنتيجـة لتـدهور قيمـة العملـة الوطنيـة أثنـاء الحـرب كنتيجـة لهـروب الأمـوال خـارج الحـدود، أو

كنتيجة لزيادة عبء الدين الخارجي خاصة في الدول النامية التي تلبي حاجاتها من المعدات العسكرية عن طريق الاقتراض من الدول الكبرى(شهاب،1999م،ص71).

2- الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق العام

أ- **تدهور قيمة النقود:** من المعروف انه في حالة انخفاض قيمة النقود فان القوة الشرائية لها تنخفض وبالتالي ترتفع الأسعار وتحدث ظاهرة التضخم، حيث تتوافر كميات كبيرة من النقود في السوق. ومن ثم تتضخم أرقام النفقات العامة ، رغم عدم حدوث تغيير في حجم السلع والخدمات والمشروعات التي تقوم بها الدولة لإشباع الحاجات العامة(شلبي،1987م،ص43).

ب- **زيادة مساحة الدولة:** يؤدي اتساع أو زيادة رقعة الدولة، أو زيادة الإقاليم التابعة لها(بانضمام إقليم أو أقاليم جديدة) إلى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة، لمواجهة مطالب الأقاليم الجديدة، وتعد هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية رقمية، لأنها لم تؤد إلى زيادة نصيب الفرد منها، رغم زيادة أرقامها(المهايني، شحادة،2017م،ص112).

ج- **زيادة عدد السكان:** تنشا زيادة عدد السكان عن اتساع مساحة الدولة، والزيادة الطبيعية للسكان عن طريق التكاثر، وتؤثر الزيادة الحاصلة في السكان في زيادة حجم النفقات العامة، وتؤدي إلى إحداث ضغط على إنتاج السلع المحلية بزيادة الطلب عليه(عبدالحميد،2011م،ص278). لمواجهة الأعباء الجديدة في ميادين مختلفة من الخدمات العامة، ولا تعود الزيادة في النفقات العامة إلى الزيادة المطلقة في عدد السكان فقط، إنما تتأثر النفقات العامة وتزداد بفعل التغيرات الهيكلية في السكان، فارتفاع عدد الأطفال إلى إجمالي السكان، يتطلب توفير الخدمات الأساسية المناسبة لمرحلة الطفولة، وفي مرحلة لاحقة، زيادة نفقات التعليم بشكل خاص، لمواجهة تلك الزيادة الحاصلة في نسبة عدد الأطفال ، كما أن زيادة عدد الشيوخ يؤدي إلى زيادة المعاشات، و ارتفاع التوقعات للحياة يؤدي إلي العمل على زيادة العائد من الاستثمارات التعليمية، وكل ذلك يبرر الزيادة في النفقات العامة في هذا المجال وفى المجالات الأخرى المختلفة(المهايني،شحادة،2017،ص112).

4.1.2: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

نتناول الآثار الاقتصادية للإنفاق العام على النحو الآتي:

1- اثر الإنفاق العام علي معدل النمو الاقتصادي: يحدث الإنفاق العام أثرا ايجابيا على النمو الاقتصادي في حالة زيادة الإنفاق العام الاستثماري، مما يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي، وهو ما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بشكل متزايد والعكس صحيح إذا انخفض الإنفاق العام الاستثماري(عبدالمطلب،2011م،ص220).كما تناول هذا الجانب كثير من العلماء فقام باروان النفقات العامة يمكن أن تحدث النمو الاقتصادي من خلال اتجاهين عبر المستهلكين وعبر وظيفة الإنتاج ، فعن طريق ذلك يمكن للدولة عبر نشاطها المالي أن تقوم بشراء السلع والخدمات وتوجيهها إلى أغراضها وتقديمها إلى المواطنين بصورة مجانية مما يدفع المنتجين حتى على مستوي القطاع الخاص من زيادة الاستثمار بغرض الإنتاج، وذلك يسهم في زيادة إجمالي الناتج المحلي والدخل القومي. وأيضا تناول فاغنر هذا الموضوع واثبت صحة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وأنها تتناسب طرديا في المديين القصير والطويل، وأيضا حسب رأي فاغنر أن الإنفاق العام يزداد في أوقات الحروب نسبة لارتفاع الصرف عليها. وأسهم كينز أيضا في هذا الجانب، بان هناك علاقة طردية تربط بين الإنفاق والاستهلاك والإنتاج.

2- **اثر الإنفاق العام على معدل التضخم** : تتدخل الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية والتي من ضمنها السياسة الانفاقية حيث تقوم الحكومة بالعمل على امتصاص تلك الزيادة تمهيدا للتخلص من الفجوة التضخمية من خلال خفض الإنفاق الحكومي الجاري الذي يمثل احد المكونات الرئيسية للإنفاق القومي على أوجه الإنفاق المتعلقة بالمواد والسلع الكمالية والحد من صور الإسراف والتبذير في القطاع الحكومي مع عدم الإخلال بأي شكل من أشكال الإنفاق التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية يصاحب ذلك زيادة في حجم الضرائب أما في حالة الانكماش وعندما تتحدد مشكلة في قصور الطلب الكلي، اي أن هناك ثمة حاجة لخلق قوة شرائية جديدة، وبمعني آخر الإنفاق الحكومي له تأثيران

مباشر وغير مباشر: التأثير المباشر يأتي من زيادة الطلب الحكومي المباشر على السلع والخدمات. أما التأثير غير المباشر يأتي من جراء اعتماد الأنشطة بعضها على بعض.

3- اثر الإنفاق العام على ميزان المدفوعات: فإذا كانت الدولة تواجه عجزا في ميزان مدفوعاتها فان خفض الطلب الكلي عن طريق خفض حجم الإنفاق العام سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية، حيث تصبح السلع المحلية أكثر تنافساً في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة حجم الصادرات في حين ينخفض حجم الواردات بسبب ارتفاع أسعار السلع الدولية مقارنة بمثيلتها المحلية، ومع زيادة الصادرات وانخفاض الواردات يتحسن الميزان التجاري، ومنه يتحسن وضع ميزان المدفوعات، والعكس صحيح في حالة ما إذا كانت الدولة تواجه فائض في ميزان المدفوعات. وهكذا تكون السياسة الاتفاقية الانكماشية مرغوب فيها إذا ما واجهت الدولة عجزا في ميزان المدفوعات.

4- اثر الإنفاق العام على التوظيف و مكافحة البطالة: يعتبر التوظف الكامل احد الأهداف الرئيسية للسياسة المالية(نعماني وآخرون،2016م،ص-ص61-192)، إذ يقتضي قيام الدولة بالإنفاق العام تعيين موظفين وعمال, أو دفع مبالغ نقدية إلى موردين ثمنا لشراء بعض السلع والمهمات أو إلى مقاولين مقابل قيامهم بتنفيذ بعض الأشغال العامة, ويقوم هؤلاء الموردين والمقاولين بتشغيل عدد من المستخدمين عمالا لديهم لإنجاز ما تعاقدوا عليه مع الدولة. غير أن اثر الإنفاق العام من تخفيف حدة البطالة لا يقف عند هذا الأثر المباشر، وإنما له اثر مضاعف في هذا الميدان، فتوزيع دخول جديدة على بعض المواطنين كنتيجة مباشرة للنفقات العامة، تترتب علية زيادة نسبة الاستهلاك، وهو ما يودي إلى تشغيل عمال جدد في المشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية نتيجة الزيادة في إنتاج هذه السلع لمواجهة الزيادة في الإقبال على استهلاكها. كما أن الزيادة في أنتاج هذه السلع يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية اللازمة لإنتاجها من الآلات والمعدات ،مما يفتح مجالات جديدة لتشغيل الأيدي العامة العاطلة. ومن هنا نبتت فكرة ضرورة تدخل الدولة عن طريق الإنفاق على مشروعات وأشغال عامة جديدة عندما تظهر

بـوادر أزمـة اقتصـادية، إذ أن هـذه الزيـادات فـي النفقـات العامـة تـؤدي إلـى تنشـيط الإنتـاج ودفـــع عجلـــة النشـــاط الاقتصـــادي فتـــدرا خطـــر الأزمـــة وتجنـــب الـــبلاد البطالة(حلمي،1964م،ص29).

5- **اثـر الإنفـاق العـام علـى الاسـتهلاك القـومي:** يـؤثر الإنفـاق العـام علـى الاسـتهلاك القـومي مـن عـدة جوانـب وهـي عنـدما تقـوم الحكومـة وأجهزتهـا بشـراء خـدمات اسـتهلاكية مثـل الأمـن والـدفاع والتعلـيم، بالتـالي فهـي تزيـد مـن الاسـتهلاك القـومي وعنـدما تشـتري سـلع اســـتهلاكية فـــي شـــكل ملابـــس، ومســـتلزمات وأدويـــة فإنهـــا تزيـــد الاســـتهلاك القومي(عبدالحميـد،2010م،ص216). وعنـدما تعطـي دخـولا فـي شـكل أجـور ومرتبـات وفوائـد مـدفوعات لمقرضـيها، فـإن ذلـك يـؤدي إلـي زيـادة الاسـتهلاك القـومي، بالإضـافة إلـي إعطـاء إعانـات بطالـة وغيرهـا، أو إعطـاء دعـم عينـي فهـي بالتـالي تزيـد مـن الاسـتهلاك القومي. مع اختلاف الدول في مقدار ما يحدثه الإنفاق من اثر علي الاستهلاك.

6- اثـر الإنفـاق العـام علـى توزيـع الـدخل القـومي: إن النفقـات الحقيقيـة وتحديـد إثمـان عناصـر الإنتـاج تحـدد التوزيـع الأولـي للـدخل القـومي، بينمـا النفقـات التحويليـة وبعـض صـور الإيـرادات العامـة يترتـب عليهـا إعـادة توزيـع الـدخل القـومي وتحديـد مـا يطلـق عليـه التوزيـع النهـائي، والتوزيـع الأولـي هـو توزيـع الـدخل بـين المنتجـين، بينمـا التوزيـع النهـائي هـو توزيـع الـدخل بـين المسـتهلكين. والتوزيـع النهـائي هـو النتيجـة بعـد إعـادة توزيـع الـدخل القـومي بـين الطبقـات الاجتماعيـة المختلفـة داخـل الدولـة الواحـدة. وتـؤثر النفقـات التحويليـة فـي إعـادة توزيـع الـدخل القـومي بنقـل جـزء مـن الـدخل القـومي مـن فئـة معينـة إلـى فئـات أخـري، وتسـتطيع الدولـة أن تسـتخدم الإنفـاق العـام لتحقيـق العدالـة الاجتماعيـة عـن طريـق الأخـذ مـن دخـول الأغنيـاء فـي صـورة ضـرائب وإضـافتها فـي دخـول الفقـراء عـن طريـق الإعانـات، أو عـن طريـق أداء الخـدمات بالمجـان، أو بأثمـان رمزيـة كـي تسـتفيد منهـا الطبقـة محـدودة الدخل.

7- **اثـر الإنفـاق العـام علـى النـاتج القـومي:** يختلـف اثـر الإنفـاق العـام علـى النـاتج القـومي بـاختلاف نـوع النفقـة واختصـاص الهيئـة التـي تقـوم بالإنفـاق. ومـن المعلـوم أن الهيئـات

العامة نجد أن بعضها إنمائي يشرف علي الإنتاج القومي ويعمل علي تقويته، كالزراعة والصناعة والشؤون التعليمية، وبعضها يختص بشؤون الدولة السيادية كالدفاع والأمن والعدالة. ونجد أن كل من هذه النفقات تختلف في تقسيمها بحيث كل مرفق من هذه المرافق ينقسم إلي نفقات جارية أي استهلاكية، وأخري نفقات استثمارية. عموما تأثير إنتاجية الإنفاق العام تتوقف علي مدي كفاءة استخدامه، ويؤثر الأنفاق العام علي الناتج القومي من خلال زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقة الإنتاجية، في شكل إنفاق استثماري، وبذلك ينعكس إيجابا على الناتج القومي. وأيضا تكون النفقات الجارية سببا لزيادة عناصر الإنتاج، وذلك من خلال التعليم والصحة، والثقافة والتأهيل والتدريب مما يحدث الأثر الايجابي علي الناتج القومي. أيضا يؤدي الإنفاق العام إلى زيادة الطلب الفعال بحيث تأثير الأول يتوقف على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي، كلما كانت مرونته عالية فيكون الأثر ايجابيا والعكس صحيح(فوزي،1971م،ص191).

المبحث الثاني

مفهوم النمو الاقتصادي

1.2.2: مفهوم النمو الاقتصادي

ميز الاقتصاديون بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية. على أساس أن المفهوم الأول أي النمو الاقتصادي يشير إلي إحداث زيادة في الدخول، وبالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج والاستهلاك (آخذا في الاعتبار معدل نمو السكان)، ويؤدي إلى رفع مستويات المعيشة. ويتم التعبير عن النمو بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي(الزين،2013،ص78). ويعني النمو الاقتصادي كذلك الزيادة المستمرة في إجمالي الناتج المحلي لدولة ما(سوانينبيرج،2008م،ص84) ، ويعني أيضا زيادة كمية في مستوي الدخل بدون أن يصاحبها تغير في هيكل الإنتاج والاقتصاد القومي(قمرالدين،2015م،ص8). أما التنمية الاقتصادية فتعنى إلى جانب نمو الدخل حدوث تحولات أخري، مثلا التغير في هيكل الاقتصاد بحيث يتقلص النصيب النسبي للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لصالح إسهام قطاع الصناعة فيه، وتزيد نسبة السكان في الحضر بمعدل اكبر من نظيرها في الريف، وتدخل أساليب حديثة في مجال الإنتاج، ويزيد الاعتماد على النقود كوسيط للتبادل بدلا من المقايضة، وتزداد نسبة الإنتاج مما يحدث فائض عن الاكتفاء الذاتي ومن ثم تسويق هذا الفائض وبهذه الطريقة يمكن أن تزيد دخول الإفراد في المجتمع وأيضا كذلك تعرف التنمية الاقتصادية: بأنها زيادة إتاحة وتوسيع توزيع السلع الأساسية والمقومات على الحياة مثل الغذاء والمسكن والحماية، وتوفير فرص عمل اكبر وتعليم أفضل واهتمام اكبر بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية وتوسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للإفراد والأمم(تودارو،2009م،ص58). إلا أن المفهوم الأساسي للتنمية ارتبط برفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وقد عرفها مايير وبلدوين على أنها" العملية التي يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن". وقد ارتفعت أصوات عديدة تعبر

عـن عـدم الرضـا مـن المقاربـة التـي تقـوم علـى تعريـف التنميـة علـى أسـاس مسـتوي الدخل(داغر ،وآخرون،2007م،ص49).

وفـي هـذا المجـال حـاول الاقتصـادي ملاديمير كوسـوف تقـديم تعريـف عـن كـل مـن النمـو والتنمية، حيث يشير النمو إلى حجم التغيير في حجم الاقتصاد، بينما التنمية تعني التركيز ليس فقط على حجمه، بل أيضا على التغيرات في الهيكل القطاعي لصالح القطاعات الأكثر تعظيما لإنتاجية العمل الاجتماعي. أي لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطوره، هي القطاعات الأكثر حركية على امتداد اجل طويل(مسعود،1984م،ص174).

عرفت الأمم المتحدة التنمية الاقتصادية، بأنها عملية توسيع الخيارات الإنسانية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية(جامعة الملك عبدالعزيز ،1427هـ ،ص15).

من خلال التعريف السابق نجد أن هنالك تقاطعات بين المفهومين فيما يتعلق الأمر بزيادة دخل الفرد والاهتمام بنشاطه الاقتصادي والاجتماعي، لذلك نري أن المفهومين يشكلان تكاملا وتتضامنا فيما بينهما.

2.2.2: نظريات النمو الاقتصادي

1- نظرية هارد- دومار

تعتبر هذه النظرية كامتداد للفكر الكنزى الجديد وقد كان كينز نفسه مهتما بالأجل القصير، وانصب تحليله على أن رأس المال والتكنولوجيا ثابتان، وهذه الافتراضات يمكن تبريرها بالنسبة لنظريات الفترة القصيرة لتحديد الدخل، ولكنها ليست كذلك بالنسبة لنظريات الأجل الطويل(ابدجمان،2012م،ص457). لذا حاولا هذين الاقتصاديين هارد – دومار تقديم نموذج يشرح شروط حدوث التنمية الاقتصادية فقاما بنقل المفاهيم الكنزية الأساسية (الميل الحدي للادخار والمضاعف) إلى الأجل الطويل وإعادة تغيير التخلف أساسا بالنمو الدمجرافي الشديد، بالإضافة إلى ضعف التراكم ونقص رأس المال وعدم مرونة التقنيات ونقص المخاطر ومن المعروف إن استبدال المهلك من السلع الرأسمالية يحتاج إلى إدخال جزء من الدخل الكلي يقوم بإضافات استثمارية جديدة إلي رأس المال فإذا افترضنا بعض

العلاقات المباشرة بين حجم رصيد رأس المال الكلي والناتج القومي الإجمالي فان ذلك يعني إن إضافة صافية إلي رصيد رأس المال في شكل استثمار جيد سوف تؤدى إلى زيادة متناسبة في تيار الناتج القومي الإجمالي(مندور،2011م،ص56).

وقد صاغا نتيجة بحثهما في شكل علاقة رياضية علي الشكل التالي:

1- يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل القومي:

$$S = s^{*}Y \dots\dots\dots (1)$$

2- الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال.

$$I = \Delta K \dots\dots\dots (2)$$

وطالما أن رصيد رأس المال يرتبط بالناتج القومي بمعامل راس المال فان:

$$\Delta K = k * \Delta Y \dots\dots (3)$$

3- الادخار لابد أن يتعامل مع الاستثمار

$$S = I \dots\dots\dots (4)$$

ومن المعادلات (1)،(2)،(3) يتبين أن.

$$I = \Delta K = k * \Delta Y \dots\dots (5)$$

او باختصار.

$$s * Y = k * \Delta Y \dots\dots (6)$$

وبقسمة طرفي المعدلة على Y نحصل على التالي:

$$S/k = \Delta Y/Y = G \dots\dots (7)$$

هذا بحيث يمثل الطرف الأيمن من المعادلة معدل النمو الناتج القومي، ونرمز له بالرمز(g) والذي يتحدد كما يتضح بمعدل الادخار طرديا ومعامل رأس المال عكسيا وعلى ذلك فان نموذج هارولد–دومار يبين ان تحقق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار، وبالتالي الاستثمار لزيادة سرعة النمو(الدليمي،2015،ص62).

اذ يتميز الاقتصاد بفجوة بين الادخار والاستثمار(الحلقة المفرغة)، وبالتالي لابد من البحث عن فرص تعمل على تقليص هذه الفجوة، وفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر لتغطية هذه الفجوة. أما الاختلاف مع هذه النظرية فيعود لإرجاع النظرية تخلف النمو إلى العامل الدمجرافي، هذا الأخير يعتبر محفز لعملية النمو الاقتصادي في الأجلين القصير

والطويل، إذا وجد هذا العامل التدريب المناسب واكتساب المهارة في مختلف المجالات الإنتاجية، بالإضافة إلى ذلك نجد العمالة في الدول النامية مثل السودان ارخص نسبيا إذ اتم مقارنتها مع دول العالم المتقدمة، بالتالي هذا يشجع المستثمر من الاستفادة من هذه الأيدي العاملة الرخيصة في زيادة عملية الإنتاج والإنتاجية، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الناتج القومي ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي.

2- نظرية مراحل النمو لروستو:

قدم رستو نموذجا تاريخيا لعملية التنمية الاقتصادية عبارة عن مجموعه من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة. حيث حاول في هذه النظرية أن يصنع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تمشي عليها للوصول إلي التقدم, وقسمها إلي خمسه مراحل هي:

مرحله المجتمع التقليدي: تكون الدولة في هذه المرحلة شديدة التخلف وسماتها نفس سمات العصر التاريخي الأول أي ما قبل التاريخ ، ومن مظاهرها سيادة الطابع الزراعي التقليدي والصيد ذات الاكتفاء الذاتي، وتمسك المجتمع بالتقاليد والخرافات، وتفشي الإقطاع، وانخفاض الإنتاجية، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي. وتحدث روستو عن أن التفاوت الاجتماعي محدود في المراحل الأولي لتطور المجتمع خصوصا أن الأطماع الخاصة للملكية لم تتفشي بشكل كبير (باترسون،2005م،ص38). وقد ضرب روستو أمثله لدول اجتازت هذه المرحلة مثل: الصين، دول الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط وبعض دول أوربا، وذلك في القرون الوسطي وهذه المرحلة تكون طويلة نسبيا وبطيئة الحركة كما أن هناك بعض المناطق في العالم وتحت أعتاب العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ما زالت تعيش هذه المرحلة مثل بعض مجتمعات جنوب الصحراء الإفريقية، وبعض دول أمريكا اللاتينية.

مرحلة ما قبل الانطلاق: تمثل هذه المرحلة الثانية حقبة تبدأ منها الشروط اللازمة لبدء النمو المستمر، ولقد نشأت هذه الظروف في بريطانيا واوربا الغربية ببطء منذ نهاية القرن الخامس عشر حتى بدايات القرن السادس عشر، أي خلال فترة إنهاء العصور الوسطي،

وظهـور الحقبـة الحديثـة ويمكـن القـول أن الشـروط اللازمـة للتصـنيع المسـتمر وفقـا لأفكـار روسـتو تتطلـب تغيـرات جذريـة فـي القطاعـات الأخـرى وهـي: إحـداث ثـورة تكنولوجيـة فـي الزراعـة ورفـع الإنتاجيـة والزيـادة فـي عـدد السـكان. وتوسـيع نطـاق الـواردات بمـا فيهـا الرأسـمالية التـي يـتم تمويلهـا مـن خـلال الإنتـاج الكـفـء والتسـويق الجيـد للمـوارد الطبيعيـة بغـرض التصدير.

مرحلـة التهيـؤ والانطـلاق: هـي المرحلـة الثالثـة مـن مراحـل النمـو عنـد روسـتو، ومـن مظاهرهـا حـدوث تغيـرات علـي المسـتوي الاقتصـادي وغيـر الاقتصـادي. فعلـى المسـتوي غيـر الاقتصـادي نجـد: بـروز نخبـة تـدعو إلـى التغييـر وتـؤمن بـه، وبـروز ظـاهرة القوميـة كقـوة دافعـة فـي هـذه المرحلـة. أمـا علـي المسـتوي الاقتصـادي فنجـد: زيـادة معـدل التكـوين الرأسـمالي(بـروز نخبـة ترغـب فـي تعبئـة الادخـار وتقـوم بالاسـتثمار). بدايـة تخصـص العمـال فـي أنشـطة معينـة وبدايـة ظهـور القطـاع الصـناعي إلـى جانـب القطـاع الزراعـي. وظهـور الاسـتثمارات الاجتماعيـة (بنـاء الطـرق ، والمواصـلات). لكـن مـع ذلـك كلـه يبقـي نصـيب الفـرد مـن الـدخل الفـردي منخفضـا لا يتجـاوز حسـب روسـتو فـي ذلـك الوقـت 150 دولار سـنويا. وضـرب مـثلا بدول اجتازت هذه المرحلة: ألمانيا ،اليابان وروسيا وذلك مع بداية القرن التاسع عشر.

مرحلـة النضـج: فـي هـذه المرحلـة تعتبـر الدولـة متقدمـة اقتصـاديا حيـث يتـراوح الـدخل الفـردي فيهـا بـين 200 و800 دولار ومـن مظاهرهـا أيضـا: انتشـار وتطـور التكنولوجيـا علـي شـكل واسـع، واسـتكمال نمـو جميـع القطاعـات (الزراعـة والصـناعة والخـدمات) بشـكل مـوازي، وارتفـاع مسـتوي الإنتـاج المـادي وازدهـار التجـارة الخارجيـة وزيـادة الصـادرات، وهنـا يتقـدم المجتمع وينضج فكريا وفنيا.

مرحلـة الاسـتهلاك الـوفير: وهـي آخـر مراحـل النمـو كمـا تصـورها روسـتو وتكـون الدولـة فيهـا قـد بلغـت شـوطا كبيـرا فـي التقـدم ومـن مظاهرهـا: يعـيش السـكان فـي سـعة عـيش، حيـث أن نجـد الـدخول الفرديـة مرتفعـة جـدا، وتوجـد زيـادة كبيـرة وظـاهرة فـي الإنتـاج الفكـري والأدبـي والعلمـي للمجتمـع، وزيـادة الخيـارات الاسـتهلاكية للفـرد، وكـذلك تحسـين نوعيـة الحياة(الأمينوآخرون،2007م،ص47).

أن الـدول التـي تصـل إلـى هـذه المرحلـة الأخيـرة مـن مراحـل النمـو دائمـا تسـعي إلـى ارتيـاد عـوالم أخـري مثـل البحـث فـي الفضـاء ومعرفـة تفاصـيله الدقيقـة، بالإضـافة لـذلك تسـيطر علـى دول العـالم الأخـرى حتـى اذا أدى الأمـر إلـى انـدلاع الحـروب ومـن أمثلـة هـذه الـدول أمريكـا وروسيا وبعض دول غرب أوربا.

3- نظرية النمو التلقائي القائم علي تغير هيكل الطلب:

يرجـع جهـد وضـع الأصـول الأولـي لهـذه النظريـة إلـي بـول هوفمـان مـع بدايـة فتـرة الخمسـينات مـن هـذا القـرن، وهـذه النظريـة كفكـرة ليسـت بالجديـدة بالنسـبة للفكـر الاقتصـادي عمومـا إذ أن المحللـين الاقتصـاديين يرجعونهـا للقـرنين الثـامن عشـر والتاسـع عشـر، حيـث يقـول أن كـل حـالات النمـو التـي تمـت علـى الـدول الأوربيـة فـي ذلـك الوقـت أنمـا تمـت علـى الأسـاس التلقـائي أو التـدريجي أو المرحلـي التـي أسـموها حينئـذ بالنظريـات التلقائيـة فـي التنميـة وهـي مجموعـة النظريـات التـي تعتمـد علـى فلسـفة حريـة قـوى السـوق وذاتيتهـا فـي تحقيـق النمـو والتنميـة الاقتصـادية دونمـا أي تـدخل حكـومي مباشـر. وكـل مـا فعلـه هوفمـان فـي هـذه الفكـرة انـه قـام بتنظيـر هـذه الفكـرة وحـدد مراحـل هـذا النمـو التلقـائي وبـين طريقـة قيـاس كـل مرحلـة وفسـر سـر التغيـرات أو الانتقـالات مـن مرحلـة لأخـرى وفقـا لقـانون إنجيـل فـي الطلـب الصـناعي. وتقـوم هـذه النظريـة علـى عـدة فـروض مـن أهمهـا: الأخـذ بأسـلوب النظـام الاقتصـادي الحـر وعـدم وجـود تـدخل مباشـر مـن الدولـة فيـه. أن عنصـر الطلـب هـو الحـافز الرئيسـي للتنميـة، بمعنـي أن المجتمـع سـيأخذ تـدريجيا إلـى الانتقـال مـن مراحـل اقتصـادية متخلفـة (الزراعـة) إلـي مراحـل أخـرى أكثـر تقـدما (الصـناعة). وجـود تتـابع زمنـي حتمـي لتسلسـل هـذه المراحـل. بعـد أن يتحقـق للمجتمـع مسـتوي معـين مـن الـدخل الحقيقـي (وبالتـالي مـن الإشـباع) فـان كـل زيـادة تحـدث بعـد ذلـك فـي دخـل هـذا المجتمـع سـتؤدي إلـى حـدوث زيـادة متناقصـة فـي الطلـب علـى المـواد الغذائيـة وبالتـالي إلـى حـدوث زيـادة متزايـدة فـي الطلـب علـي المـواد الغيـر غذائيـة. أن المعيـار الـذي سـتقاس علـى أساسـه نوعيـة المرحلـة المعنـي بدراسـتها، وبالتـالي سـيتم علـى أساسـه الانتقـال مـن مرحلـة لأخـرى هـو خـارج قسـمة النـاتج الصـافي فـي الصـناعات الاسـتهلاكية علـى نظيـره الخـاص للصـناعات الاسـتثمارية وذلـك بـالطبع عـن نفـس

الفترة الزمنية. علي ضوء هذه الفروض حدد هوفمان أربعة مراحل للنمو الاقتصادي والتي حتما سيمر بها أي مجتمع من المجتمعات، وهي علي الترتيب كما يلي:

أ-مرحلة صناعات تجهيز المواد الأولية وإعدادها للتصدير، والتي تتميز بارتفاع الأهمية النسبية لسلع الاستهلاك مقارنة بسلع الاستثمار، ويري هوفمان أن هذه المرحلة تتميز بقلة احتياجاتها من رؤوس الأموال والعمل الفني ، هو الأمر الذي يناسب ظروف التخلف في هذه المرحلة.

ب- مرحلة تصنيع السلع الاستهلاكية بغرض سد حاجات المجتمع وتقليل حجم الاستيراد مما يخفف العبء على الميزان التجاري بصفه مؤقتة.

ج- مرحله تصنيع السلع الوسيطة وإحلالها محل الواردات وتخفيف العبء أكثر علي الميزان التجاري وتحقيق نوع من الانتقال التدريجي نحو المرحلة التالية.

د- مرحلة إنتاج السلع الرأسمالية أو الإنتاجية من الآلات والمعدات وصناعات ثقيلة)، والتي تمثل في رأيه ارقي وأخر مراحل التطور الصناعي. ويري هوفمان أن نسبة الناتج الصافي للسلع الاستهلاكية إلى نظيره الخاص بالسلع الإنتاجية (الاستثمارية) في هذه المرحلة سيتراوح بين 3:1 إلى 4:1. وعلي الرغم من أن الكثيرين لا ينكرون صدق تحقق هذه النظرية في كثير من الدول الأوربية إلا أنهم تناسوا وجود أسباب وظروف سياسية واقتصادية وعلمية واجتماعية عملت على إنجاح مثل هذه النظرية (مثل الثورة الصناعية, خيرات المستعمرات، التقدم العلمي خاصة في مجالات الدراسات والبحوث، عدم وجود مشكلات اجتماعية في الدول الأوروبية في ذلك الوقت مثل التمييز العنصري، عدم وجود دول أخري متقدمة اقتصاديا ينظر أليها ويمكن محاكاتها). وبالتالي فان تطبيق هذه النظرية ألان سيكون مصيره الفشل، كما انه لم تبين النظرية سر انتقال بعض المجتمعات من مرحلة إلى مرحلة أكثر تقدما دونما المرور بالمراحل الوسطي بينهما، كما هو الحال في كثير من الدول النامية البترولية(الاهدن،1994م،ص، ص55-57).

4- نظرية النمو غير المتوازن:

ترى هذه النظرية أن عدم القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار السليمة هو من أهم ما تفتقر إلية الدول المتخلفة، لذلك ترى ضرورة توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من المشروعات التي تسميها أقطارا للنمو أو "القطاعات الرائدة" بحيث تؤدي إلى حدوث اختلاف في التوازن وبالتالي توجيه استثمارات أخرى للمجالات التي حدث بها اختلاف لإعادة التوازن من جديد، كما أن التركيز على عدد محدود من المشروعات يؤدى لإدخال وسائل تكنولوجيا أكثر حداثة(قابل،2010م،ص77) ، ومن روادها: هيرشمان الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن يستفيد منها، وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية. وأيضا لقد كان لتصورات شومبيتر حول دور المنظم في التنمية الاقتصادية تأثير واضح على انه رجل الأعمال المبتكر الذي يبحث عن التجديد دائما، وانه يعمل على إدخال توليفات جديدة لمدخلات الإنتاج، أي يقوم بتغيير دوال الإنتاج وبذلك يمكن للمنظم الاقتصادي أن يعدل أنماط التكنولوجيا المعتمدة من كثيفة العمل إلى كثيفة رأس المال. ويحقق هذا السبيل منجزات كثيرة وهي: إدخال أو تطوير منتجات جديدة كما ونوعا، استعمال أو تطوير أساليب جديدة للإنتاج، توفير موارد جديدة وبأقل تكلفة أو بأعلى كفاءة، التحكم في مصادر جديدة للمواد الخام، إيجاد منافذ جديدة للتسوق، إعادة تنظيم بهدف تعظيم كفاءة الإنتاج والتسويق(معروف،2005م،ص-ص392-393).

5- نظرية الدفعة القوية "لرودان وروزانتشين":

تتمثل هذه النظرية في أن هناك حاجة إلي دفعة قوية أو برنامجا كبيراً ومكثفا في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي. يُفرق روزانتشين بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية.

الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة، الثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، والثالث عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة، وتنطلق هذه النظرية من سيادة الوفورات الخارجية، ويعتبر رودان أن نظريته في التنمية اشمل من النظرية التقليدية الساكنة التي تضمن لحالة التوازن

الساكن حيث الاستثمار يعادل الصفر في حين أن هذه النظرية تبحث في الواقع عن نقطة التوازن وطالما أن هناك نقصا في الطلب في الدول النامية فان من شان الاستثمارات العديدة والآتية أن نخلق طلبا ويصبح أنتاج مختلف المشروعات مجديا(مندور ،2010م،ص55).

المبحث الثالث

مفهوم التضخم

تمهيد:

اكتسب التضخم العديد من المفاهيم منها وصف فائض الطلب الكلي على العرض الكي عند مستوي الأسعار السائد. وفي هذه الحالة قد لا يكون بالضرورة ارتفاع في الأسعار بل قد تتوفر موارد معطلة يمكن استخدامها لمواجهة فائض الطلب، أي بمعني ليس بالضرورة أن يعني التضخم ارتفاع أسعار السلع والخدمات، بل يمكن أن ترتفع أسعار بعض السلع وتنخفض بعض أسعار السلع الأخرى وتبقي أسعار سلع أخري ثابتة في ظل ظروف التضخم، وكذلك ليس بالضرورة أن يعني التضخم بأن يصبح المجتمع أكثر فقرا، بل الأمر يتعلق بالعلاقة بين معدل الارتفاع في الأسعار ومعدل الزيادة في التضخم ومعدل الزيادة في الدخل النقدي. فقد يزيد الدخل النقدي بمعدل اعلي من زيادة الأسعار فيصبح المجتمع أحسن حالا وكذلك ليس بالضرورة أن يستفيد أصحاب العمل علي حساب العمال، بل أن إعادة توزيع الدخل يعتمد على نوع التضخم ونوع النشاط الذي يمارسه رجال الأعمال(حسين،وآخرون،2004م،ص315).

1.3.2: تعريف التضخم

يعرف التضخم بأنه غالبا إذا كان الاقتصاد يعاني خلال فترة مستمرة حالة من الارتفاع في الأسعار(كروين،1981،ص21)، أو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ويقاس المستوى العام للأسعار عن طريق حساب المتوسط المرجح لأسعار السلع والخدمات في اقتصاد معين ويقاس معدل التضخم بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك أو بعض الأرقام(سلطان،2015م،ص317)، أو هو حالة ارتفاع مستوي الأسعار بصورة متواصلة، مما يؤدي إلى خسارة النقود لقوتها الشرائية. فالتضخم يعكس العلاقة العكسية بين المؤشرين المتغيرين: الأسعار والقوة الشرائية للنقود. فإذا كان السعر هو التعبير عن

وحدات من النقود تدفع مقابل شراء وحدات من سلعة ما، فالتضخم يحدث عندما يزداد عدد وحدات النقود المدفوعة لشراء نفس الكمية من نفس السلعة.

2.3.2: العوامل الداخلية (المحلية) لنشوء التضخم:

يمكن حصر العوامل الداخلية فيما يلي :-

أ- العوامل النقدية لنشوء التضخم:

وضع الاقتصادي فيشر معادلة بسيطة لشرح نشوء التضخم. ومفادها أن الناتج المحلي الإجمالي(ك) مقوم بالأسعار(س) يساوي كمية النقود مضروبة في سرعة تداول النقود(ك×س=ن×ت). وفي حالة ثبات سرعة تداول النقود (ت) وثبات حجم الناتج المحلي الإجمالي (ك) فان المستوي العام للأسعار يرتفع أو ينقص بحسب زيادة أو نقصان كمية النقود في الاقتصاد الوطني. وتستبعد النظرية جميع الأسباب الأخرى للتضخم، غير الزيادات في كمية النقود. فالزيادات في الأجور والمرتبات، أو الزيادات الكبيرة في أسعار المواد الخام والطاقة لها تأثيرها على هيكل وليس علي مستوي العام للأسعار. أما تحليل كينز يقول أن الزيادة في كمية النقود تقود إلى انخفاض في أسعار الفائدة ، مما ينتج عنه زيادة في الطلب علي القروض المصرفية والتوسع في الاستثمارات. ويؤدي ذلك لارتفاع حجم الطلب بصورة مضاعفة. فإذا كانت عناصر الإنتاج في الاقتصاد الوطني موظفة بالكامل فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع السعر وبالتالي نشوء ظاهرة التضخم. وذلك بسبب اختلال العلاقة بين معدلات الزيادة في الأجور النقدية(الطلب النقدي)، وبين معدلات الزيادة في الإنتاجية (العرض السلعي). أضف إلي ذلك سياسات التسعير في بعض الأسواق(بلاكورد،2009م،ص-ص265-268) ذات الصبغة الاحتكارية. ويستنتج من ذلك أن كينز يرجع أسباب التضخم إلي أسواق السلع وأسواق العناصر الإنتاج. وقد أظهرت الدراسات في بعض الدول النامية أن التضخم في ألمدي المتوسط والطويل لا يظهر وتشتد وطأته بدون التوسع في إصدار النقود. كما أن التوسع في مخصصات خطط التنمية (الاستثمار العام)، والتوسع في الميزانيات العامة للدولة وخاصة الإنفاق العام

إضافة إلي التوسع في القروض والمساعدات المالية الخاصة (الاستثمار الخاص)، وأخيرا إتباع سياسات دعم ومستلزمات الإنتاج، وما يحدثه كل ذلك من زيادات في حجم الطلب والأسعار، يؤدي لارتفاع معدلات التضخم.

ب- العوامل الحقيقية (السلعية والسوقية) لنشوء التضخم:

المقصود بالعوامل الحقيقية لنشوء التضخم هي العوامل المؤثرة في قوى السوق أي عوامل العرض والطلب وعلي هذا الأساس يمكن تقسيم التضخم إلي ثلاثة: تضخم طلب، وعرض، وإنتاج:

1. التضخم بسبب الطلب: قد ينشا التضخم عن جانب الطلب، مع زيادة الإنفاق العام أو الخاص، فان الزيادة في الإنفاق أو الأسعار تتبعها زيادة في الأجور وزيادة إضافية في الإنفاق. وفي حالة زيادة حجم الطلب وبأنواعه الثلاثة المذكورة أعلاه بدرجة تفوق الزيادات الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي(العرض) فسوف تنشا فجوة في العرض، من نتائجها ارتفاع الأسعار. وقد يكون من الأسباب الحقيقية لزيادة طلب القطاع الخاص زيادة المدخرات الخاصة(تقليص حجم الاكتناز)، أو الرغبة في الاستثمار بسبب التوقعات الايجابية في المستقبل. كما يرجع السبب في زيادة الطلب الخارجي إلى درجات النمو الكبير في الاقتصاديات الأجنبية. أما سبب زيادة طلب القطاع العام فقد يكون بسبب زيادة الموارد المالية للدولة أو الحصول على قروض محلية وأجنبية.

2. التضخم بسبب عوامل العرض: قد ينشا التضخم على جانب العرض، مع زيادة الأجور أو التكاليف الأخرى، فان الزيادة في الأجور تتبعها زيادة في الإنفاق(موسجريف،2010م،ص431).وأيضا في حالة انعدام المنافسة الحرة وعدم السماح للأسعار بالتقلب حسب قوى السوق، وقيام الاحتكارات المختلفة بتحديد وإخفاء الكميات المعروضة للبيع، ورفع هامش الربح، فان ذلك يؤدي إلى زيادة في الأسعار ونشوء التضخم. ونتيجة لتضخم الأرباح قفزت الدخول النقدية للقطاع الخاص وزادت مدخراته وودائعه الجارية وأصبح بإمكان الجهاز المصرفي أن يخلق الودائع المشتقة بصورة اكبر.

3. التضخم بسبب عوامل الإنتاج: ينشا تضخم النفقات في حالة زيادة الإنتاج (الأجور والمرتبات، أسعار الأراضي والمواد الخام ، والضرائب وفوائد القروض وغيرها) بنسب مئوية عالية لا تتناسب مع نمو معدلات الإنتاجية ، مما يضطر إلي رفع أسعار البيع. وبسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل الحقيقي للعاملين تقوم النقابات والاتحادات بالمطالبة برفع الأجور والمرتبات (أي زيادة نفقات الإنتاج). وهذا ما يدفع أصحاب المشاريع إلى رفع أسعار البيع مرة ثانية. وهكذا تنشا علاقة بين الأسعار والأجور والأسعار يطلق عليها مصطلح العلاقة الحلزونية أو اللولبية بين الأسعار والأجور. وهذا النوع من التضخم له آثار اقتصادية سلبية علي توزيع الموارد الاقتصادية. كما انه يقضي على المنافسة واعتماد الجودة في الإنتاج واستخدام التقنيات الحديثة(بلاكورد،2009م،ص270). وعلي العكس يؤثر التضخم علي المرتبات التي تكون ثابتة مثل المساعدات الاجتماعية، وهذه الأخيرة لا تزيد بنفس معدل الزيادة في التضخم وبالتالي تتأثر سلبا مع التضخم(ألطبولي،وآخرون،1993م،ص250).

ج-العوامل البنيوية (الهيكلية) لنشوء التضخم

أن سبب التضخم يعود إلي الخلل الهيكلي الموجود في البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية، والذي يتمثل في الآتي:-

1. تخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية (الموارد الطبيعية). وهكذا فات الآثار التضخمية تظهر على اقتصادها بسرعة في حالة زيادة حجم الصادرات أو عائداتها.

2. عجز وجمود الجهاز المالي في تحصيل وجباية الضرائب(الضرائب المباشرة) مما يستدعي اللجوء إلى طريقة التمويل بالعجز (أي عجز الميزانية أو الموازنة العامة للدولة).

3. الإنفاق العام موجة لأغراض استهلاكية أو دعائية بالدرجة الأولي، وليس بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية.

4. الخلل الذي تحدثه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة فيما بين الإنفاق النقدي وحجم المعروض منخفض جدا، إضافة إلى ضعف القدرة على زيادة الإنتاج والإنتاجية من اجل زيادة الصادرات.

د- العوامل الخارجية لنشوء التضخم

تنشا ظاهرة التضخم في الاقتصاد الوطني بسبب عوامل خارجية (أجنبية) يمكن حصرها في عاملين وهما:-

1. **التضخم المستورد:** المقصود بالتضخم المستورد هو نقل عدوى التضخم من الاقتصاد الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني، عن طريق استيراد السلع والخدمات من الخارج بأسعار عالية جدا. فالسياسة النقدية المتبعة في العديد من الدول النامية أنتجت زيادات كبيرة في أسعار السلع والخدمات المراد تصديرها إلى الدول النامية. كما أن هوامش الربح العالية التي تحققها الشركات الاحتكارية الكبرى جعلت عملية استيراد المشاريع الإنتاجية والخدمية ذات تكاليف مرتفعة. ويتفرع هذا النوع من التضخم إلى نوعين اثنين هما:-

أ. **التضخم المستورد المباشر:** في حالة ارتفاع أسعار المشاريع والآلات والمعدات، أو ارتفاع المواد الخام والطاقة المستوردة من الخارج، نجد أن نفقات المستوردين سوف ترتفع هي الأخرى. ويقوم المستوردون بنقل العبء إلى المستهلكين بصورة مباشرة ومعها ترتفع الأسعار بصورة أكثر شمولية.

ب. **التضخم المستورد غير المباشر:** في حالة تباين معدلات التضخم بين دول العالم، ويحدث نوع خاص من أنواع التضخم يطلق عليه اسم التضخم المستورد غير المباشر. فإذا كانت الأسعار المحلية منخفضة نسبيا بالأسعار الخارجية، فإذن ذلك يدفع إلي زيادة حجم الصادرات للخارج. ولكن المشكلة تكمن في أن زيادة الصادرات تؤدي إلى تقليص حجم المعروض من السلع في الداخل من جهة، إضافة إلى زيادة الطلب المحلي مما يؤدي لارتفاع السلع والخدمات التي يحدثها عادة مضاعف الصادرات من جهة أخرى. وهكذا ترتفع الأسعار المحلية. (بلاكورد،2009م،ص-ص270-273).

3.3.2: أنواع التضخم

1. **التضخم الزائف أو المعتدل:** هذا النوع من التضخم لا يتجاوز فيه تزايد استمرار الأسعار عن معدل 15% خلال فترة زمنية محددة وقد تكون ليست قصيرة(سليمان،وآخرون،2000م،ص229)، وهذا النوع من التضخم يوجد بشكل منتشر في العالم في وقتنا هذا، وهو تضخم ترتفع فيه الأسعار ببطء ولكن تكون بشكل مستمر. فالزيادة في الأسعار تكون دائما متتالية ولا تؤدي لعمليات تراكمية أو عنيفة في المدة القصيرة، فهي لا تتطور بشكل راسي، ولكن تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستمر على المدي الطويل(احمد،2012م،ص77).

2. **التضخم الجامح أو المفرط:** هو ظهور ارتفاعات متتالية وشديدة في الأسعار حيث تؤدي إلى ظهور آثار ضارة، من الصعب أن تحد منها السلطات الحكومية أو تستطيع معالجتها، كما يؤدي ذلك إلى فقدان النقود لقيمتها وقوتها الشرائية مما يدفع الأفراد إلى التخلص من الأموال التي معهم(السريتي،واخرون،2008م،ص246). ومبادلتها بالسلع حتى يتلافون ارتفاع أسعار السلع ففي المستقبل القريب جدا فان قيمة النقود سوف تزداد تدهورا باستمرار ارتفاع الأسعار فيقوم المنتجين لتوهمهم لارتفاع الأسعار في المستقبل بالإنتاج من اجل التخزين للبيع في المستقبل عندما ترتفع الأسعار أكثر فأكثر، وهو ما يوسع من الفجوة من الطلب المتزايد والعرض المتناقص بمناسبة إقبال المنتجين على التخزين، وتودي إلى زيادة سرعة النقود نتيجة إقبال الإفراد علي استبدال النقود بالسلع، وفى هذه الحالة من التضخم تصبح النقود وسيط فقط للتبادل وتفقد وظيفتها كمخزن للقيمة. وهذا النوع من التضخم من اشد أنواع التضخم النقدي خطورة على اقتصاديات الدول، حيث تزيد نسبة ارتفاع المستوي العام للأسعار فيه علي 50% شهريا وقد تصل إلى 100%، بل قد تتضاعف إلى أن تصل الزيادة في المعدل العام للأسعار إلى أربعة منازل عشرية في المائة (احمد،2012م،ص-ص،79-80).

3. **التضـــخم المكبـــوت:** هـو حالـة يـتم خلالهـا منـع الأسـعار مـن الارتفـاع مـن خـلال سياسـات تتمثـل بوضـع ضـوابط وقيـود تحـول دون زيـادة الإنفـاق الكلـى وتـؤدي لارتفـاع الأسعار، وأيضـا هـذا النـوع مـن التضـخم يتصـف بحالـة مـن ضـبط الأسـعار مـن قبـل السـلطات المسـئولة، وهـذه الحالـة مؤقتـة أمـا أن تسـتطيع السـلطات أن تصـحح الأوضـاع الاقتصـادية مـن خـلال الأسـعار الجبريـة والتوزيـع بالبطاقـات أو تفلـت الأمـور، ويصـبح التضـخم متسـارعاً أو تتفاقم الأوضاع ويصبح التضخم جامحا(سليمان،2000م،ص230).

4. **التضـــخم الـــدوري:** هـو التضـخم الـذي يحـدث نتيجـة تغيـرات العـرض الكلـى والطلـب الكلي والمرتبط بالدورات الاقتصادية(حداد،زهلول،2005،ص196).

4.3.2: سياسات التي يتعم بها معالجة التضخم

1. **سياســات جانــب الطلــب:** هـذه السياسـة تعتبـر واحـدة مـن السياسـات عبرهـا تـتحكم الدولة في التضخم عبر السياسات النقدية والسياسة المالية على النحو الآتي:

أ-**السياســة النقديــة (الانكماشــية):** وتتمثـل هـذه السياسـة فـي ضـرورة تحكـم السـلطات النقديـة متمثلـة فـي البنـك المركـزي فـي عـرض النقـود وضـبطه، بحيـث لا يـزداد بمعـدل اكبـر مـن معـدل النمـو فـي النـاتج الحقيقـي فـي السـلع والخـدمات. وأيضـاً تخفـيض الإنفـاق الكلـي والطلـب عـن طريـق الحـد مـن كميـة النقـود المعروضـة، مـن خـلال زيـادة سـعر الفائـدة وزيـادة سـعر الخصم وزيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني.

ب- **السياســـة المالية(الانكماشـــية):** تنطـوي هـذه الساسـة علـي شـقين، الأول ضـرورة ضـغط الأنفـاق الحكـومي كمحاولـة للحـد مـن الزيـادة فـي الطلـب الكلـي. ولمـا كـان الإنفـاق الحكـومي يحتـوي علـى جـزء اسـتثماري وجـزء اسـتهلاكي، وأن ترشـيد الإنفـاق الحكـومي يركـز علـى الجـزء الاسـتهلاكي بحيـث تـتخلص مـن أوجـه الإنفـاق الاسـتهلاكي غيـر الضـروري. أمـا الثـاني تشـجيع الأفـراد علـي تخفـيض الأنفـاق الاسـتهلاكي الترفـى وزيـادة الجـزء الموجـه للاسـتثمار، ويمكـن أن يـتم هـذا عـن طريـق رفـع معـدلات الضـرائب غيـر المباشـرة علـي السـلع الكماليـة والإنفـاق الترفيهـي ومـنح مزايـا ضـريبة للمشـروعات الإنتاجيـة الناشـئة كإعطائهـا فتـرة

سماح بدون ضرائب عند بداية الإنتاج وتخفيض معدلات الضريبة على أرباحها. ويمكن للحكومة أن تستعيض عن الحصيلة الضريبية المفقودة نتيجة لهذه المزايا بزيادة كفاءة الجهاز الضريبي بحيث يحد من عمليات التهرب الضريبي ويزيد من الحصيلة الضريبية للدولة، ويضاف إلى ذلك رفع معدلات العائد الممنوحة للمدخرين مقابل إبداعاتهم في البنوك(عطية،وآخرون،2005،ص220).

2. سياسات جانب العرض:

أ-ربط الأجر بالإنتاجية: إتباع سياسة أجريه تربط بين الزيادة في الأجور والزيادة في الإنتاجية(مقلد،وآخرون،2013م،ص343)، بحيث لا يزداد الأجر بمعدل اكبر من معدل زيادة الإنتاجية ويؤدي إلى عدم ارتفاع التكلفة مع زيادة الإنتاج وبالتالي يخفف من حدة التضخم.

ب- العمل على رفع الإنتاجية لوسائل الإنتاج بكافة الطرق الممكنة(زيتون،2000م،ص305)، ومحاولة تنويع هيكل الإنتاج في المجتمع بحيث لا يكون الإنتاج مرتبطا بسلعة أولية واحدة كالبترول أو القطن أو غيره مما يزيد من استقرار الأسعار في المجتمع. اعتماد الاقتصاد علي سلعة واحدة يجعل استقراره مرتبطا باستقرار هذه السلعة فقط أما تنويع هيكل الإنتاج فيؤدي إلى تحقيق نوع من الاستقرار أو التوازن بين الأسعار.

ج- زيادة الاهتمام بمشروعات الإنتاج المباشر خاصة في المجالات التي يوجد بها قصور في العرض بالداخل سواء أن كانت زراعية أم صناعية، وبإقامة مزيد من هذه المشروعات يزداد عرض السلع وبالتالي تخف حدة الارتفاع في الأسعار.

ح- تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة بالوحدات الإنتاجية القادمة. فلا شك أن تشغيل هذه الطاقات يؤدي إلى زيادة عرض السلع بتكلفة اقل مما لو تم إقامة وحدات إنتاجية جديدة.

خ- العمل على منح مزايا للاستثمار الخاص والأجنبي بتشجيعه على إقامة مشروعات جديدة خاصة بالمجالات التي يحتاج إليها المجتمع.

د- العمل على استقرار سعر الصرف لتشجيع الصادرات وجذب رؤوس الأموال الأجنبية بالداخل مما يساعد على زيادة الاستثمار وبالتالي الإنتاج.

ذ- محاولة وضع قيود اختيارية على معدلات الأرباح والشركات الكبرى عن طريق الاتفاق معها أو إذا لزم الأمر وضع قيود إجبارية إذا كانت تبالغ في تحديد هذه المعدلات(عبدالقادر ،2005،ص-ص221-222).

ر- في حالة عجز الموازنة تلجا الدول لطبع النقود ونتيجة لذلك فان العرض النقدي ينمو بمعدلات كبيرة ومن ثم يحدث التضخم المستمر(الناقة،2001م،ص176).

المبحث الرابع

مفهوم ميزان المدفوعات

تمهيد:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة للتحليل الاقتصادي، لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدي القصير، كما من الصعب أن نجد دولة في العالم يمكنها أنتاج كافة السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات سكانها، وبالتالي يصعب أيضا وجود دولة لا تتبادل السلع والخدمات مع دول العالم الخارجي. لذلك الإنتاج المحلي لأي دولة يحتاج لسلع أخري حتى تستطيع إتمام مراحل إنتاجها بشكل كفء. وللحصول على هذه السلع من الخارج أي استيرادها يتعين على الدولة امتلاك العملات التي تقبل بها الدول الأخرى، وذلك عن طريق جزء من إنتاجها المحلي، وقد تزيد الصادرات عن الواردات، ويتحقق فائض في التعامل مع العالم الخارجي أو تزيد الواردات عن الصادرات فيحقق عجزا في ميزان المدفوعات. ونجد أن العلاقات بين الدول لا تقتصر على تبادل السلع في شكلها المادي فقط وإنما تمتد إلى تبادل الخدمات والاستثمارات، والمساعدات وغيرها، أيضا الدولة تنفق على سفاراتها في الخارج، كما أن الدول الأجنبية تنفق على صيانة وتشغيل سفاراتها وقنصلياتها في الدول الأخرى، وكذلك الخبراء والعاملين الأجانب يحصلون على دخول في الدولة، ويحولون بعضها إلى الخارج، والعمالة الوطنية في الخارج تحول بعض من دخلها إلى أوطانهم، هذا فضلا عن الاستثمارات الدولية، أن ميزان المدفوعات يعكس العلاقات بين دولة ما ودول العالم الخارجي(الحصري،2010م،ص47).

1.4.2: مفهوم ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات لأي دولة ما هو إلا سجل تاريخي منظم لمعاملاتها الخارجية مع بقية الدول العالم. حيث يشمل بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة تكون سنة. ولا تقتصر فائدة ميزان

المدفوعات على كونه سجلا تاريخيا للمعاملات الدولية، ولكن تمتد فائدته إلى تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية وتقويم السياسة الاقتصادية الدولية(عبدالله، 2010م، ص 383)، وهو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية محددة عادة لسنة. حيث إن ميزان المدفوعات هو تسجيل نظامي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تقوم في فترة زمنية محددة عادة سنة بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في البلدان الأخرى، وبالتالي فان ميزان المدفوعات، يعكس وضمن فترة زمنية معينة الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين كل الأعوان الآخرين في العالم الخارجي. أما صفة المقيمين: فهي تطلق على كافة الأعوان المتواجدين على التراب الوطني الذين يمارسون ضمنه نشاطا اقتصاديا منتظما بالإضافة إلى فروع الشركات الأجنبية، بالمقابل فان موظفي السفارات والقنصليات والبعثات الأجنبية فهم يعتبرون رغم سفرهم من الرعايا المقيمين في البلد الذي يعملون به(اللحام،كافي،2017م،ص143).

2.4.2: أهمية ميزان المدفوعات:

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تبرر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فان تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسالة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب الآتية:

1. يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة: أن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، ولأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيها العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظف، ومستوى الأسعار والتكاليف.

2. يبين القوي المحددة لسعر الصرف: يعكس ميزان المدفوعات قوي الطلب والعرض للعملات الأجنبية، ويبين اثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث

حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدي تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية (السريتي،2001م، ص231).

3. **يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة:** حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

4. **يقيس الوضع الخارجي للدولة:** حيث إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، وهو بذلك يعكس الوضع الخارجي للدولة(الحصري2010م،ص52).

3.4.2: أسباب توازن واختلال ميزان المدفوعات:

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات وهي:

1. **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** حيث انه يترتب على سعر صرف اعلي بكثير من مستوي الأثمان الداخلية في الدولة عجز في ميزان مدفوعاتها، والعكس يترتب عليه فائض في هذا الميزان إذا كان سعر الصرف اقل من مستوي الأثمان السائد في الداخل ، فضلا عن اثر تغيير ظروف كل من العرض والطلب على تجارة الدولة الخارجية عن طريق تأثيرها على توزيع الموارد على مختلف الاستعمالات وإعادة توزيعها وفقا للمزايا النسبية المكتسبة ، وكذلك تأثير سياسات الأجور في تكلفة إنتاج السلع محل التجارة الدولية(السيسي،2014،ص157).

2. **أسباب هيكلية:** هو ذلك الاختلال الذي يكون مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر في هيكل الاقتصاد القومي وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة (يونس،وآخرون،2015م،ص316) والأسباب التي تنشأ من خلال معاملات التجارة الخارجية أي ما تتعلق بالصادرات أو الاستيراد ، إضافة إلى هيكل الناتج المحلي، وينطبق ذلك بشكل خاص على الدول النامية.

3. **أسباب دورية** : وهي أسباب تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الأقطار المتقدمة عادة ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الأقطار وتدعي بالدورات التجارية مثل حالات الرخاء والركود والتي تحصل دوريا.

4. **الظروف الطارئة:** وهي أسباب غير متوقعة في فترة معينة تؤدي غالبا إلى إتلاف محاصيل زراعية موجهة للتصدير وغيرها في البلدان التي تحصل فيها(عوض الله،2000م،ص10)، وهي مثل حصول حالات الكوارث الطبيعية كالفيضانات أو الجفاف أو الزلازل أو في حالة تدهور البيئة السياسية، وهذه الحالات تؤدي إلى اختلال في ميزان مدفوعات البلدان وما يترتب علية من انخفاض في حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا، وقد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات(اللحام،كافي،2017م،ص163).

التوازن في ميزان المدفوعات: من بين الأهداف التي تسعي إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية الكلية هي تامين التوازن في ميزان المدفوعات(صخري،2005م،ص13)، ويعبر عن حالة تتكافا في ظلها الإيرادات التي تتحصل للدولة عن صادراتها مع المدفوعات الناشئة. وهذا التوازن قد يتحقق وقد لا يتحقق وسوف يحدث فائض في ميزان المدفوعات أو عجز.

العجز: هو الحالة التي لا تتكافا في ظلها الإيرادات التي تتحصل للدولة عن صادراتها مع المدفوعات الناشئة، وهناك عجز مؤقت ويمكن تسويته أن أمكن تغطيته بفائض لدى الدولة في حساب رأس المال.

الاختلال في التوازن: هو استمرار العجز في ميزان المدفوعات، وفي الوقت الذي تعاني فيه الدول من انكماش نسبي لصادراتها من السلع التقليدية وحتى أحيانا تدهورها بشكل مطلق(اللحام،كافي،2017م،ص162).

4.4.2: أقسام ميزان المدفوعات:

ينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين رئيسين: ميزان المعاملات الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، والقسم الأول وهو ميزان المعاملات الجارية ويتكون من ميزان المعاملات

المنظـــورة أو الميـــزان التجـــاري وميـــزان المعـــاملات غيـــر المنظـــورة أو الخـــدمات وحســـاب التحـويلات، والقسـم الثـاني وهـو ميـزان المعـاملات الرأسـمالية يتضـمن حسـابي رؤوس الأمـوال قصيرة الأجل ورؤوس الأموال طويلة الأجل.

1. ميزان المعاملات الجارية:

يتضـمن جميـع المـدفوعات والهبـات الناتجـة عـن شـراء أو بيـع السـلع والخـدمات خـلال فتـرة محـــددة(جوارتني،وآخرون،1999،ص542)' ويتكـــون مـــن ميـــزان المعـــاملات المنظـــورة أو الميـزان التجـاري وميـزان المعـاملات غيـر المنظـورة أو الخـدمات بالإضـافة ، ونسـتعرض كـل منهما تباعاً:

أ-ميزان المعاملات المنظورة أو الميزان التجاري:

يتضـمن تسـجيل لحركـة تبـادل السـلع بـين الدولـة والعـالم الخـارجي، وتعـد الصـادرات والـواردات السـلعية أهـم بنـود ميـزان المـدفوعات، وتقيـد الصـادرات فـي الجانـب الـدائن لميـزان المـدفوعات بينمـا تقيـد الـواردات فـي الجانـب المـدين ، وتحـدد قيمـة الصـادرات علـى أسـاس ثمنهـا فـي مينـاء التصـدير- وهـو مـا يرمـز لـه بمصـطلح فـوب حـر عنـد الحـدود أمـا الـواردات فتحـدد قيمتهـا علـى أسـاس ثمنهـا فـي مينـاء التصـدير مضـافا إليـة تكـاليف النقـل والتـأمين عليهـا حتـى وصـولها مينـــاء الاســـتيراد، وهـــو مـــا يرمـــز إليـــة بالمصـــطلح ســـيف CIF (النفقـــة والتـــأمين والنقل)،(الحصـــري،2010م،ص52). وبالتـــالي فـــان القيمـــة التـــي تقيـــد بهـــا الصـــادرات فـــي ميـزان الدولـة المصـدرة سـوف تقـل عـن القيمـة التـي تقيـد بهـا الـواردات فـي ميـزان الدولـة المسـتوردة بمـا يعـادل تكـاليف التـامين والنقـل، ويلاحـظ أن صـندوق النقـد الـدولي يـدعو الـدول لتسـجيل قيمـة الصـادرات والـواردات علـى أسـاس ثمـن البضـائع فـي مينـاء التصـدير علـى أن يـتم قيـد نفقـات النقـل والتـامين ضـمن البنـد الخـاص بهـا فـي ميـزان المعـاملات غيـر المنظورة(حشيش،وآخرون،2002م،ص51).

ب- ميزان المعاملات غير المنظورة أو ميزان الخدمات:

تشـمل صـادرات وواردات الدولـة مـن الخـدمات، وتتمثـل صـادرات الـدول مـن الخـدمات فيمـا يقدمـه المقيمـون مـن خـدمات لغيـر المقيمـين، بينمـا تتمثـل الـواردات فيمـا يقدمـه غيـر المقيمـين

من خدمات إلى المقيمين. وتتزايد أهمية الخدمات في الوقت الحاضر لتعكس التنوع النسبي لقطاع الخدمات في الاقتصاد العالمي،(يسري،2001،ص148)، ومن أهم بنود التجارة غير المنظورة أو الخدمات البنود التالية:

النقل: خدمات النقل التي يقدمها المقيمون لغير المقيمين تقيد في الجانب الدائن، ومن أهمها الخدمات التي تتم بواسطة وسائل النقل البحرية والجوية التي يمتلكها المقيمون من سفن وأتوبيسات وطائرات وغيرها، وعلى العكس فإن خدمات النقل التي يتلقاها المقيمون من غير المقيمين تتم في جانب المدفوعات اي الجانب المدين.

التأمين: أقساط اشتراكات التأمين على البضائع أو على الحياة التي يدفعها غير المقيمين للشركات الوطنية تقيد في الجانب الدائن في حين أن أقساط التأمين على البضائع أو على الحياة التي يدفعها المقيمون لشركات تأمين أجنبية تقيد في الجانب المدين.

حقوق الملكية التجارية والصناعية والفنية: وتتمثل في المبالغ التي يدفعها الأفراد المقيمون والمؤسسات الخاصة والعامة في داخل الدولة للأفراد والمؤسسات في خارج الدولة مقابل الحصول على الحق في استخدام الاختراع الجديد أو الاسم التجاري الأجنبي، وتعد مدفوعات تقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، وتستفيد الدولة المتقدمة تقنياً من تطور المعارف والاختراعات العلمية فيها للحصول على مقابل للترخيص باستخدام هذه المعارف في الدول الأقل تقدما في ذات المجال وينطبق نفس الأمر على حق استخدام برامج الحاسب الآلي.

السياحة: إنفاق غير المقيمين في الدول الأخرى مقابل الخدمات السياحية التي يحصلون عليها كالإقامة في الفنادق والانتقال الداخلي ودخول المتاحف والمعارض وشراء الهدايا وغيرها يقيد في الجانب الدائن، أما نفقات سياحة المقيمين في الدول الأجنبية فتقيد في الجانب المدين.

عوائد الاستثمار: الدخول التي يحصل عليها المقيمين من وراء استثمار أموالهم في الدول الأجنبية كمن يمتلك أصولا في الخارج أو يحوز أسهما في شركات في الخارج، أو يودع أمواله في بنوك أجنبية يقيد في الجانب الدائن، وتعتبر الدخول التي يحصل عليها المقيمون

فـي هـذه الأحـوال، سـواء أخـذت شـكل الريـع (نـاتج الأرض)أو الـربح (نـاتج التنظـيم) أو الفائـدة (نـاتج لـرأس المـال) إضـافة ايجابيـة تسـجل فـي الجانـب الـدائن مـن ميـزان المـدفوعات الـوطني وعلـى العكـس تسـجل فـي الجانـب المـدين الـدخول التـي يتحصـل عليهـا غيـر المقيمـين مـن وراء استثمار رؤوس أموالهم في الدولة(صخري،2005م،ص53).

النفقـــات والمتحصـــلات الحكوميـــة: يقيـد فـي الجانـب المـدين مـن ميـزان المـدفوعات النفقـات الحكوميـة فـي الخـارج مثـل نفقـات البعثـات الدبلوماسـية والثقافيـة والتجاريـة ، أمـا نفقـات البعثـات الأجنبيـة التـي توجـد فـي الـدول فتعتبـر متحصـلات تقيـد فـي الجانـب الـدائن مـن ميـزان المـدفوعات، ومثلهـا المعاشـات التـي حصـل عليهـا المقيمـون مـن دولـة أجنبيـة، والعائـد مـن الرسوم التي تفرضها القنصليات الوطنية في الخارج.

ج-ميـــزان التحـــويلات: يتعلـق هـذا الحسـاب بمبـادلات تمـت بـين الدولـة والخـارج بـدون مقابـل أي أنهـا عمليـات غيـر تبادليـة، مـن جانـب واحـد وتشـمل الهبـات والمـنح والهـدايا والمساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.

وتعـرف التحـويلات بأنهـا مـدفوعات تـتم بـدون مقابـل مباشـر مثـال الهبـات والتعويضـات التـي يتلقاهـا المقيمـون مـن غيـر المقيمـين وكـذلك المسـاعدات والإعانـات التـي تتلقاهـا الدولـة مـن الـدول الأخـرى أو مـن المنظمـات الدوليـة سـواء كانـت نقديـة أو عينيـة ، وتعـد المبـالغ التـي يحولهـا العـاملون بالخـارج لـذويهم المقيمـين فـي الدولـة أهـم صـور التحـويلات فـي الوقـت الحـالي. وتقيـد التحـويلات فـي الجانـب الـدائن إذا كـان المسـتفيد بهـا مقيمـا وتقيـد فـي الجانـب المدين إذا تحملها المقيمون ووجهت لصالح غير المقيمين.

2. ميزان المعاملات الرأسمالية:

يتكون ميزان المعاملات الرأسمالية من حسابي رؤوس الأموال طويلة الأجل ورؤوس الأموال قصيرة الأجل ونستعرض كل منهما تباعا:

أ- **ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل:** يقصد بالمعاملات الرأسمالية طويلة الأجل تلك التدفقات الرأسمالية من بلد إلى الخارج أو بالعكس والتي تطول فترتها عن العام الواحد، وهي تضم الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل وإقساط سدادها(يسري،2001م،ص207). أو بصورة أخري انه يقيد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات كافة العمليات التي تؤدى إلى دخول رؤوس الأموال طويلة الأجل للدولة ، بينما يقيد في الجانب المدين العمليات التي تؤدى إلى خروج رؤوس الأموال من الدولة ، وبالتالي تقيد دخول رؤوس الأموال في نفس اتجاه قيد الصادرات، بينما تقيد خروج رؤوس الأموال في نفس اتجاه قيد الواردات ، وذلك على الرغم من أن دخول رؤوس الأموال يزيد من مديونية الدولة في حين يقلل خروجها من البلاد من مديونية الدولة أو يزيد من داينيها للخارج. والسبب في ذلك هو إن تحديد اتجاه تسجيل المعاملات في الجانب الدائن أو في الجانب المدين يتحدد وفقا لطبيعة اثر هذه المعاملات على ميزان المدفوعات وقت القيد ويصرف النظر عن الآثار اللاحقة المترتبة عليها ، فانسياب رؤوس الأموال إلى الداخل مثل التصدير يعطى الدولة إيراد من الخارج وخروج رؤوس الأموال مثل الاستيراد يقتضى أداء مدفوعات من الدولة إلى الخارج للإيفاء بالتزامات عملية الاستيراد، وأهم بنود ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل هي:

الاستثمار المباشر: كإنشاء أو المساهمة في إنشاء المشروعات في الخارج من جانب المقيمين، أو في الداخل من جانب غير المقيمين.

الاستثمار في الأوراق المالية: مثل شراء الأسهم والسندات من جانب المقيمين خلال تعاملهم في الأسواق المالية العالمية، وكذلك استثمار غير المقيمين لأموالهم عن طريق شراء أسهم الشركات العاملة في البلاد أو السندات التي تصدرها جهات حكومية أو بنوك وطنية مقيمة.

القـــروض طويلـــة الأجـــل: يحصـــل عليهـــا القطـــاع العـــام أو القطـــاع الخـــاص مـــن الـــدول والمؤسســـات المصـــرفية الأجنبيـــة وكـــذلك القـــروض التـــي تمنحهـــا الدولـــة أو المؤسســـات المصرفية المقيمة للحكومات الأجنبية أو المؤسسات والأفراد غير المقيمين.

3-ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل والذهب:

يـــتم قيـــد حركـــة رؤوس الأمـــوال قصـــيرة الأجـــل المســـتقلة أي التـــي لا تســـتهدف تعـــويض الالتزامـــات الناشـــئة عـــن المعـــاملات المنظـــورة وغيـــر المنظـــورة والرأســـمالية طويلـــة الأجـــل – كالمضـــاربة علـــى النقـــد الأجنبـــي أو تحريكـــه نحـــو الأســـواق العالميـــة بغـــرض الوصـــول علـــى أعلـــى ســـعر فائـــدة فـــي نفـــس اتجاهـــات حركـــة رؤوس الأمـــوال طويلـــة الأجـــل. ولكـــن الأمـــر يختلـــف فيمـــا يتعلـــق بحركـــة الـــذهب ورؤوس الأمـــوال الموازنـــة ، حيـــث يقيـــد دخـــول الـــذهب فـــي الجانـــب المـــدين ويقيـــد خروجـــه فـــي الجانـــب الـــدائن ، وتبريـــر ذلـــك هـــو إن تصـــدير الـــذهب يكـــون فـــي حالـــة قصـــور إيـــرادات الدولـــة علـــى الوفـــاء بمـــدفوعاتها الخارجيـــة، ومـــن ثـــم تحصـــل الدولـــة مـــن وراء تصـــدير الـــذهب علـــى إيـــرادات تـــوفى بهـــا التزاماتهـــا الأخـــرى، أمـــا اســـتيراد الـــذهب يـــتم فـــي حالـــة وجـــود فـــائض بعـــد تغطيـــة كافـــة المـــدفوعات الواجبـــة علـــى الدولـــة يتـــيح دفـــع واردات الـــذهب. ونقصـــد بالـــذهب هنـــا الـــذهب النقـــدي الـــذي يســـتخدم كرصـــيد لضـــمان الموازنـــة بـــين إيـــرادات الدولـــة ومـــدفوعاتها الخارجيـــة بـــالنظر لمـــا يتمتـــع بـــه مـــن قبـــول دولـــي فـــي تســـوية المعـــاملات بـــين ســـائر الـــبلاد، وهـــو يختلـــف عـــن الـــذهب المســـتخدم فـــي الزينـــة أو فـــي الصـــناعة الذي ينتقل بين البلاد كسلعة ويسرى عليه ما يسرى على المعاملات المنظورة من قواعد.

ويأخـــذ حكـــم الـــذهب النقـــدي حركـــة رصـــيد الـــبلاد مـــن العمـــلات الأجنبيـــة المقبولـــة فـــي المعـــاملات الدوليـــة وحقـــوق الســـحب الخاصـــة التـــي يصـــدرها صـــندوق النقـــد الـــدولي ، ويطلـــق عليهـــا جميعـــا تعبيـــر رؤوس الأمـــوال الموازنـــة أو التعويضـــات لأنهـــا تنتقـــل بـــين الـــدول المختلفـــة بقصـــد التـــوازن فـــي ميـــزان المـــدفوعات وتعـــويض العجـــز أو الفـــائض النـــاتج عـــن حركـــة المعـــاملات الجاريـــة والرأســـمالية(فاروق،2010م،ص، ص-54-57). ومـــن ضـــمن البنـــود الرأســـمالية لميـــزان

رؤوس الأمـوال قصـيرة الأجـل الودائـع التـي يمتلكهـا المقيمـون فـي الخـارج أو تلـك التـي يمتلكهـا غيـر المقيمـين فـي الـداخل ولا يتجـاوز اجلهـا مـدة العـام، وكـذلك التسـهيلات الائتمانيـة التـي يسـتفيد منهـا المصـدرين أو المسـتوردون لتسـهيل عمليـات التبـادل التجـاري ، والقـروض قصـيرة الأجـل واذونـات الخزانـة و الأوراق التجاريـة كالكمبيـالات والسـندات الإذنيـة. ويعـد ميـزان المـدفوعات كسـائر الموازنـات فـلا يكـون بالضـرورة متوازنـا ، اي يتعـادل فيـه المبلـغ الإجمـالي للبنـود الدائنـة مـع المبلـغ الإجمـالي للبنـود المدينـة ، أو بتعبيـر آخـر تتسـاوى فيـه الأصـول مـع الخصـوم ، فيكـون صـافى المعـاملات الجاريـة والمعـاملات الرأسـمالية مسـاويا لصـافى المعـاملات النقديـة التـي تنـتج عـن حركـة رؤوس الأمـوال الموازنـة. ويمكـن القـول أن وجـود عجـز أو فـائض فـي ميـزان المـدفوعات لا يعـد قـولا دقيقـا ولكنـه قـولا دارج يقصـد بـه العجـز أو الفـائض فـي مجمـوع المعـاملات الجاريـة والمعـاملات الرأسـمالية المسـتقلة وهمـا يحـددان واقعيـا موقـف دائنـة أو مديونيـة الدولـة فـي مواجهـة العـالم الخـارجي دون النظـر إلـى الدور التعويضي الذي تلعبه حركة رؤوس الأموال الموازنة.

5.4.2: السياسات الاقتصادية الملائمة لتكيف ميزان المدفوعات:

إن تكيـف (تصـحيح، تعـديل، تسـوية) اخـتلال ميـزان المـدفوعات يعنـي إعـادة التـوازن الاقتصـادي لميـزان المـدفوعات، أو تلـك العمليـة التـي يـزول بمقتضـاها الاخـتلال فـي ميـزان المدفوعات حالة حدوثه، وعادة ما يتم استخدام إحدى المناهج التالية:

1. منهج المرونات

ترجـع نشـأة المـنهج إلـى الثلاثينيـات وينسـب إلـى السـيدة روبنسـون ويعتبـر تـوافر شـرط مارشـال– لينـر أمـرا ضـروريا لنجـاح سياسـة سـعر الصـرف فـي عـلاج اخـتلال ميـزان المـدفوعات. وهـو المـنهج الـذي يركـز علـى دور سياسـة سـعر الصـرف كمـنهج ملائـم لتصـحيح الخلـل فـي ميـزان المـدفوعات، وعلـى وجـه الخصـوص مـن خـلال التركيـز علـى الميـزان التجاري وميزان الحسابات الجارية.

يمثل هذا المنهج نموذج التوازن الجزئي في التحليل الاقتصادي المرتبط بمشكلة تكيف ميزان المدفوعات إذ يركز هذا المنهج على رصيد الميزان التجاري دون بقية عناصر ميزان المدفوعات (نموذج اقتصادي جزئي) يعتبره الأساس في علاج ميزان المدفوعات. يرتبط هذا الفهم بالرؤية الكلاسيكية للتجارة الخارجية. يركز هذا المنهج على محاولة صياغة المرونة السعرية لكل من الصادرات والواردات لتوضيح استجاباتها للتغيرات في سعر الصرف. ولتحسين الميزان التجاري يتطلب إن يكون مجموع المرونة السعرية للطلب العالمي على الصادرات والمرونة السعرية للطلب المحلى على الواردات اكبر من الواحد الصحيح، ويطلق هذا الشرط مصطلح شرط مارشال– لينر. وهو الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على اثر انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض. ويعتمد هذا الشرط على نوعين فقط من المرونات السعرية هما المرونة السعرية للطلب العالمي على الصادرات والمرونة السعرية للطلب المحلى على الواردات. ففي العجز تنتهج الدولة سياسة تخفيض قيمة العملة أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، ويعنى ذلك إن وحدة العملة الأجنبية يتم استبدالها بعدد اكبر من وحدات العملة المحلية، ويترتب على ذلك إن المنتجات المحلية تكون ارخص نسبياً في نظر المستهلك الأجنبي، بينما السلع الأجنبية في نظر المستهلك المحلى تكون أغلى نسبياً نظرا لزيادة المطلوب من وحدات العملة المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. ويترتب على ذلك ارتفاع قيمة الصادرات لزيادة الطلب العالمي عليها، وانخفاض قيمة الواردات لانخفاض الطلب المحلي عليها، ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الصرف (ارتفاع قيمة العملة المحلية) حيث تصبح المنتجات المحلية غالية السعر في نظر المستهلك الأجنبي وتصبح المنتجات الأجنبية رخيصة السعر من وجهة نظر المستهلك المحلي، فتزداد قيمة الواردات وتنخفض قيمة الصادرات.

2. منهج الامتصاص (الاستيعاب)

يرجع الفضل في إعداد هذا المنهج إلى الاقتصادي ألكسندر (1952)الذي اعتمد في إعداده لهذا المنهج على قواعد التحليل الكينزي لذا أطلق علية البعض منهج الإنفاق الكلى وذلك لاعتماده علي نموذج الدخل – الإنفاق الكينزى البسيط .

إن أهمية سياسات تغير الإنفاق يمكن أن يستخدم في طريقة الامتصاص لحل مشاكل ميزان المدفوعات، يركز هذا المنهج على دور السياسة المالية كوسيلة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات لذلك يعتمد على التحليل الكلى. إذ يعتبر هذا المنهج احد مجموعة سياسات تغير الإنفاق وهى السياسات التي تهتم بتعديل المستوى العام للإنفاق القومي بالزيادة أو النقصان لإحداث التغيرات المطلوبة في مستويات الطلب الفعال وبالتالي إحداث الأثر المطلوب في ميزان المدفوعات، ويعتبر هذا المنهج نموذج التوازن الاقتصادي الكلي في التحليل الاقتصادي إذ انه يركز علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الدخل القومي والإنفاق القومي، وغيرها من المتغيرات الواردة في معادلة الدخل القومي، يركز هذا المنهج مثله في ذلك منهج المرونة علي رصيد الميزان التجاري دون مكونات ميزان المدفوعات. أي يركز على سوق السلع ويتجاهل الأسواق الأخرى مثل سوق النقد وسوق رأس المال، ويعتبره الأساس في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات. يعود سبب العجز في الميزان التجاري إلي سرعة النمو في الدخل المحلى بالنسبة للعالم الخارجي. وقد أوصي المنهج بسياسات نقص الدخل للتقليل من حدة العجز، يركز هذا المنهج علي تأثير تخفيض قيمة العملة على سلوك الإنفاق في الاقتصاد المحلي وعلي تأثير الإنفاق المحلى على الميزان التجاري. يبدأ المنهج بفكرة إن القيمة الكلية للإنتاج المحلى تعادل المستوي الكلى للإنفاق. يتكون الإنفاق الكلى من الاستهلاك (C), الاستثمار (I)، الإنفاق الحكومي (G)وصافي الصادرات (X–M) وتؤكد طريقة الامتصاص على انه من اجل توازن الميزان التجاري ، فان قدرة الدولة على امتصاص السلع والخدمات (أي استهلاكا واستثمارا ونفقات حكومتها) يجب إن تساوى إنتاج الدولة من السلع والخدمات. ومن الناحية العملية، إذا كانت حكومة ما ترغب في تصحيح عجز في الميزان التجاري وتجنب التضخم، فينبغي

عليها أن تطبق توليفه من سياسة تحويل الإنفاق وسياسة تخفيض الإنفاق، وتقوم سياسة تحويل الإنفاق بتحويل الطلب تجاه السلع المنتجة محليا، ولكن يمكن أيضا استخدام التعريفة الجمركية علي الواردات وحصص الاستيراد. وتقوم سياسة تخفيض الإنفاق علي تقليل مستوي الاستيعاب (الإنفاق) المحلي, ويكمن تحقيق ذلك عن طريق رفع أسعار الفائدة ورفع معدلات الضرائب أو عن طريق تقليل الإنفاق الحكومي.

3. الطريقة النقدية أو المنهج النقدي لميزان المدفوعات

أظهرت المسوحات الخاصة بالنظريات التقليدية لتخفيض قيمة العملة قصوراً كبيراً. بالنسبة لمنهجي المرونات والامتصاص لم تضمن الآثار النقدية في تعديلات ميزان المدفوعات. أو أن مثل هذه التأثيرات غير موجودة ومن الممكن حيادها بواسطة السلطات النقدية. يطبق منهجي المرونات والامتصاص فقط علي حساب التجارة السلعية والحساب الجاري في ميزان المدفوعات متجاهلين تأثيرات تدفقات رأس المال (إلى الداخل أو الخارج) فالمنهج النقدي يخاطب هذا القصور.

بدأ هذا المنهج في نهاية الستينات بواسطة **روبرت مندل وهاري جوهانسون** وتم تطويره خلال السبعينات. ويمثل هذا المنهج امتدادا للنقديين الذين يفسرون العجز في ميزان المدفوعات (مدرسة شيكاغو) علي أنها ظاهرة نقدية. أي أن النقود تلعب دورا أساسيا في الأجل الطويل في عجز أو إصلاح (تسوية) ميزان المدفوعات.

يوضح المنهج النقدي لميزان المدفوعات(على النقيض من النظرية الكينزية) إن اختلال ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية وليس ظاهرة حقيقية وينبغي أن يتم تحليلها باستخدام الأدوات الشائعة للتحليل النقدي، وتحديدا طلب وعرض النقود. وتقدم الطريقة النقدية لميزان المدفوعات وسيلة بديلة لدراسة القوى التي تحدد الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات.

وفى هذه الدراسة فان اختلال ميزان المدفوعات ينتج من عدم التوازن بين عرض وطلب النقود داخل الاقتصاد. فإذا زاد العرض المحلى للنقود عن الطلب المحلى عليها، فان الأموال الزائدة سوف تنفق بالخارج على شراء السلع والخدمات والأصول الأجنبية. وهذا يؤدى الى حدوث عجز في ميزان المدفوعات. وإذا كان الطلب المحلى على النقود يفوق

عرضها المحلي، فان المقيمين بالوطن سوف يقومون بزيادة الأرصدة النقدية المحلية عن طريق زيادة مبيعاتهم من السلع والخدمات والأصول إلي الأجانب من ناحية وبتخفيض مشترياتهم من الأجانب من ناحية أخرى وهذا يؤدى إلي تحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

لذلك هنالك جدل يقول إن أي اختلال في ميزان المدفوعات يكون انعكاسا للاختلال في سوق النقود (عرض وطلب النقود وعلاقتها بالدخل القومي Y وسعر الفائدة r من خلال منحني LMأي التوازن في سوق النقود. يتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتساوى عرض النقود M مع الطلب عليها MD. ويعبر عن هذا التوازن بمنحني LM حيث يشير الحرف L إلي الطلب على النقود والحرف M إلي عرض النقود).

وعند تناول محددات عرض وطلب النقود. فالطلب على النقود يفترض بأنه يكون دالة مستقرة في الدخل الحقيقي ومستوي الأسعار وسعر الفائدة. فإذا ارتفعت الأسعار فسوف يرغب الجمهور في الاحتفاظ بكمية اكبر من الأرصدة النقدية لتغطية معاملاتهم الاقتصادية. وعند مستويات الأسعار المنخفضة يطلب الجمهور كمية اصغر من الأرصدة النقدية. وكلما نما الاقتصاد (اى كلما ازداد الدخل الحقيقي علي مر الأيام) فإن الطلب علي النقود سوف ينمو بنفس النسبة. ويمثل سعر الفائدة تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود الى حد انه عند أسعار الفائدة المرتفعة يطلب الجمهور ارصده نقدية اصغر، وعند أسعار الفائدة المنخفضة يطلب الجمهور ارصده نقدية اكبر.

ومن الأمثلة على الكيفية التي يمكن للاختلال بين عرض النقود والطلب عليها أن يؤدى الى اختلال في ميزان المدفوعات على النحو الآتي:

نفترض إن الدولة موضع البحث صغيرة وذات اقتصاد مفتوح تقوم فيه السلطات النقدية المحلية بتثبيت سعر الصرف، كذلك تعتبر المتغيرات الكلية للاقتصاد الأجنبي ثابتة. افترض أيضا إن الاقتصاد المحلى لهذه الدولة ينمو بشكل مطرد بمرور الوقت، بينما تظل الأسعار وسعر الفائدة ثابتة دون تغير. لهذا فسوف يزداد الطلب على النقود بنسبة النمو

الاقتصادي. فإذا زاد عرض النقود بنفس معدل الزيادة في الطلب عليها فلا يحدث اختلال بين عرض النقود والطلب عليها.

وبالرغم من ذلك نفترض بأن البنك المركزي بدأ في زيادة الائتمان المحلي كعنصر من عناصر القاعدة النقدية بمعدل سريع عن طريق زيادة مشترياته من السندات المالية من الجمهور. وعليه سوف يزداد عرض النقود الإجمالي بسرعة اكبر عن الطلب علي النقود وسوف ينفق المقيمون المحليون الزيادة في الأرصدة النقدية علي السلع والخدمات والأصول. وعلى ذلك فإن شراء هذه السلع والخدمات والأصول من زملائهم المقيمين الوطنيين لا يؤدى إلى التخلص من الزيادة في عرض النقود، انه يؤدى إلى انتقال النقود بين المقيمين الوطنيين فحسب، لكن الشراء من الأجانب يؤدى إلي التخلص من الزيادة في عرض النقود وسوف يستمر الإنفاق الخارجي حتى تتبدد الزيادة الكلية في العرض النقدي عن طريق الشراء من الأجانب، وبالطبع تؤدى الزيادة في المشتريات من الأجانب إلي العجز في ميزان المدفوعات، وفى ظل هذا العرض فإن عجز ميزان المدفوعات ينتج من زيادة عرض النقود أكثر من معدل النمو في الطلب على النقود. ويستمر العجز طالما إن نمو عرض النقود يفوق النمو في طلب النقود.

ولنفترض كمثال أخر إن السلطات قد أبطأت من معدل النمو في عرض النقود الى درجة انه أصبح اقل من معدل النمو في طلب النقود. وسوف تبدأ زيادة في الطلب على النقود في الظهور، وبالتالي يحاول الجمهور مقابلة هذه الزيادة في الطلب علي النقود عن طريق سحب أموالهم من الخارج. وسوف يقوم الجمهور بهذا عن طريق زيادة مبيعاتهم من السلع والخدمات والأصول إلى الأجانب وتخفيض مشترياتهم من الخارج. وينتج عن هذا بالطبع فائض في ميزان المدفوعات، وسوف يستمر هذا الفائض طالما إن الطلب على النقود ينمو بمعدل أسرع من عرض النقود(عبد الله،2010م،ص ،502-521).

تناولت هذه النظرية دراسة كيفية استعادة الدولة لتوازن ميزان مدفوعاتها الذي اختل نتيجة الاضطرابات العشوائية، أو نتيجة عوامل رئيسية، مثل تغير معدلات التضخم، أو تغيرات السكان، أو معدلات نمو الإنتاجية (عبد العظيم،1986م،ص136).

المبحث الخامس

مفهوم البطالة

تمهيد:

أن الكثير من المشاكل الاجتماعية ، بل الجرائم اليومية التي ترتكب من قبل الأشخاص يعود احد أسبابها إلي وجود مشكلة البطالة لان البطالة تسبب للأشخاص العاطلين عن العمل اضطرابات نفسية وعصبية، فجرائم السرقة والقتل تعود جذورها إلى مشكلة البطالة.

تعتبر مشكلة البطالة ظاهرة اجتماعية ذات صفة عالمية سواء كان المجتمع متقدما أو ناميا، وتعرف البطالة على أن العاطلين علي العمل هم القادرون والمؤهلون على العمل، والمستعدون للقيام به ولكنهم عاجزون عن العثور على العمل المناسب. واعتبر البعض أن العاطلين عن العمل هم أولئك الأشخاص الذين كانوا يعملون سابقا لكنهم متعطلون عن العمل في وقت الإحصاء. أما الاقتصاديون فيعتبرون أن العاطلين عن العمل هم أولئك الأشخاص الذين يرغبون في العمل ولا يستطيعون أن يجدوا أي فرصة عمل تتناسب مع طبيعة مؤهلاتهم العلمية وحتى الخبرة العملية(عبد الرحمن، وآخرون،2004م،ص،151).

1.5.2: مفهوم البطالة

البطالة تعرف بأنها عدم المساهمة في الإنتاج بصورة إجبارية. وبصورة عامة، يشير مصطلح البطالة إلى عدم استخدام الموارد الاقتصادية بأنواعها كافة في النشاط الاقتصادي كما في حالة عدم استغلال الموارد الطبيعية أو عدم تشغيل الموارد المصنعة في إنتاج السلع والخدمات أو أيدي عاملة لا تساهم في مختلف فعاليات النشاط الاقتصادي. ولكن الحديث غالبا ما يذكر على البطالة بين الأيدي العاملة لما ذلك من دلالات اجتماعية وسياسية وإنسانية. أيضا البطالة يمكن يكون معناها حرمان بعض الأفراد من مصدر رزقهم ومن فرصتهم في العمل الكريم. وانتشار البطالة يصاحبه تدهور في نواحي عديدة في المجتمع، فالفراغ الذي يعيش فيه الفرد ولإحساسه بالإحباط نتيجة عدم عثوره علي عمل

وعـــدم حصـــوله علـــى دخـــل مســـتمر يـــؤثر ســـلبيا علـــى ســـلوكه فـــي المجتمع،(الطحاوي،1984،ص8).

وحتـى يحسـب الفـرد عـاطلا عـن العمـل ويحسـب ضـمن مفهـوم معـدل البطالـة يجـب ان تتـوافر فيه الشروط التالية:

1- أن يكون قادراً وراغباً عن العمل.

2- أن يبحث عن العمل.

3- أن يقبل بالأجور السائدة في سوق العمل.

4- أن لا يجد من يوظفه.

وتقـاس البطالـة عـادة بمـا يسـمي بمعـدل البطالـة وهـي نسـبة مـن المشـتغلين (المتعطلـين) مـن القوة العاملة إلى إجمالي قوة العمل.

معدل البطالة = عدد المتعطلين عن العمل/إجمالي القوة العاملة *100

والقـوة العاملـة مـن السـكان هـم جميـع القـادرين والـراغبين فـي العمـل مـع اسـتبعاد الأطفـال دون سـن 15 وكبـار السـن والمتقاعـدين والعـاجزين وربـات البيـوت وغيـر الراغبـات فـي العمـل والطـلاب بمـراحلهم المختلفـة. وهنـاك مـا يسـمي بقـانون أكـان حيـث يشـير آرثـر أكـان إلـى إن كـل تراجـع حقيقـي فـي الـدخل القـومي بنسـبة 2% يقابلـه زيـادة مقـدارها 1% فـي معـدل البطالة(عبد ربه،2013م،ص،151-182).

2.5.2: أنواع البطالة

1. البطالة السافرة:

يقصـد بالبطالـة السـافرة حالـة التعطـل الظـاهر التـي يعـاني منهـا جـزء مـن قـوة العمـل المتاحـة، أي وجـود عـدد مـن الأفـراد القـادرين علـى العمـل والـراغبين فيـه والبـاحثين عنـه عنـد مسـتوي الأجـر السـائد دون جـدوى، ولهـذا فهـم فـي حالـة تعطـل كامـل لا يمارسـون أي عمـل ولـيس بخـاف أن البطالـة السـافرة يمكـن أن تكـون احتكاكيـة أو هيكليـة أو دوريـة ومـدتها الزمنيـة قـد تطـول أو تقصـر بحسـب طبيعـة نـوع البطالـة وظـروف الاقتصـاد القـومي، وفـى البلـدان

الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة. في مرحلة الكساد الدوري عادة ما يحصل العاطل على إعانة بطالة وأشكال أخرى من المساعدات الحكومية إما في البلدان النامية فان البطالة السافرة أكثر قسوة وإيلاما بسبب عدم وجود نظام لإعانة البطالة بسبب غياب أو ضآلة برامج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية .

2. البطالة المقنعة:

فالمعني المراد بها هو، تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، بحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها فان حجم الإنتاج لن ينخفض. فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية في حالة عمل في أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجرا لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا إلى الإنتاج، وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات. وتقليديا كانت البطالة المقنعة توجد في القطاع الزراعي بالبلاد النامية نظرا لما يوجد به من فائض نسبي للسكان يضغط باستمرار على الأراضي الزراعية المتاحة. ثم انتقل هذا النوع من البطالة إلى قطاع الخدمات الحكومية في كثير من البلاد بسبب زيادة التوظف الحكومي والتزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والفنية طمعا في الحصول على تأييد الطبقة الوسطي، وبحيث أصبح من الممكن أداء كثير من هذه الخدمات بعدد اقل من العمالة.

3. البطالة الاختيارية:

هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به أما لعزوفة عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ(مع وجود مصدر أخر للدخل والإعاشة)، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له اجر اعلي وظروف عمل أحسن فقرار التعطل هنا اختياري لم يجبره علية صاحب العمل.

4. البطالة الإجبارية:

هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري أي من غير إرادته أو اختياره وهي تحدث عن طريق تسريح العمال، أي الطرد من العمل بشكل قسري رغم إن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوي الأجر السائد، وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظف رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوي الأجر السائد، وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية، وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية(زكي،1998م،ص-ص29-30).

5. البطالة الهيكلية:

تظهر البطالة الهيكلية عندما تؤدي المتغيرات في أنماط الطلب على العمال إلى عدم توافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة في منطقة معينة، أو عندما تتسبب هذه التغيرات في عدم توازن عرض العمال والطلب عليهم بين المناطق. فإذا كانت الأجور مرنة تماما ولو كانت تكاليف الانتقال بين الوظائف في منطقة معينة أو الانتقال بين المناطق المختلفة منخفضة للغاية، فان تكاليف السوق سرعان ما تقضي علي هذا النوع من البطالة.

6. البطالة الموسمية:

البطالة الموسمية تشترك مع بطالة قصور الطلب في أن كل منهما ينشا عن تذبذب الطلب علي العمل. غير أن التقلبات في هذه الحالة أكثر انتظاما وبالتالي يمكن توقعها خلال أوقات معينة من السنة. فمثلا، يقل الطلب على عمال الزراعة بعد انتهاء موسم الزراعة ويعود إلى مستواه السابق مرة أخري عند حلول موسم الحصاد وبالمثل ينخفض الطلب على عمال البناء في المناطق الباردة أثناء موسم الشتاء. وأخيرا يقل الطلب علي عمال الإنتاج في بعض الصناعات خلال مواسم معينة من السنة عندما يلجا المصنع إلى إدخال بعض التعديلات على معداته بقصد التماشي مع التغير

السنوي في الموضة، كما هو الحال في صناعة السيارات (إنتاج موديلات جديدة)، (ايرنبرج، واخرون، 2004،ص-ص-587-600).

3.5.2: نظريات البطالة

1. النظرية الكلاسيكية

من ابرز رواد هذه النظرية هم ادم سميث (1723-1790) وديفيد ريكاردو(1772-1823) وجون باتيست ساي. وتتبني النظرية الكلاسيكية مجموعة من الأفكار والنظريات الاقتصادية التي ظهرت في بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر علي عدد من الافتراضات الأساسية أهمها سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق، ومرونة الأجور والأسعار، وسيادة الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج كافة بما فيها عنصر العمل، وان قوي السوق هي التي تحدد العرض والطلب واستجابة للتغيرات التي تطرأ على الأجور الحقيقة، وكانوا يؤمنون بمفهوم الدولة الحارسة التي استندت في فلسفتها إلى الحرية الاقتصادية التي تعني بحرية التجارة ومزاولة أي نشاط اقتصادي أو تجاري وحرية التعاقدات، كما يرون أن التقلبات التي تظهر في الاقتصاد هي تقلبات تكون لظاهرة مؤقتة، وان آلية السوق إذا عملت بحرية التعاقد وحرية مزاولة أي نشاط اقتصادي بدون تدخل الدولة فهي كفيلة بمعالجة هذه التقلبات تلقائيا، إيمانا منهم بالدافع الفردي وبالمشروع الخاص وقدرته في تحقيق التقدم الاقتصادي وتحقيق رفاهية المجتمع.

وقد عبر باتيستساي (فرنسي الجنسية)عن موقف المدرسة الكلاسيكية من ظاهرة البطالة عبر قانون ساي الذي بنص على أن (العرض يخلق الطلب الخاص به) ومن ثم فان عرض قوة العمل لابد أن يقابله بطلب مساوي وفقا للتوازن في سوق تنافسي(النجفي،2000م،ص-ص227-228) ، لذا فان أنصار هذه النظرية كانوا يؤمنون بان موارد المجتمع سوف تشتغل بكفاءة عالية في ظل الحرية الاقتصادية المطلقة. وان آلية السوق الحر كفيلة بتحقيق عمالة لكل الأفراد الذين يرغبون في العمل بمستوي الأجر السائد، وفقا لذلك فان عوامل الإنتاج تقدم سلعا وخدمات وتتقاضي مقابل خدماتها دخولا بواسطة هذه السلع والخدمات، أي أن حجم الدخول في المجتمع تتناسب مع حجم الطلب على

السلع والخدمات وهذا من جانب، ومقدار الدخول تمثل مقدار الإنفاق على كل السلع والخدمات المعروضة في السوق من جانب آخر، لذلك فان أصحاب الدخول يملكون دائما المقادير النقدية اللازمة لاقتناء السلع والخدمات بالأسعار السائدة في السوق، وبناءا على ذلك لا يمكن تصور وجود بطالة بسبب ضيق السوق أو بسبب نقص القوة الشرائية (العيسي، وآخرون، 2006م، ص135)، وعليه فان المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، وان وجدت فإنها تكون أما بطالة اختيارية نظرا لرفض المتعطلين العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية تلك التي توجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى، أو بطالة هيكلية ناتجة عن التقدم التكنولوجي الذي يؤدي إلى الاستغناء عن بعض القوي العاملة إلى أن يحصل هؤلاء العمال على أماكن عمل أخرى في صناعات أو أنشطة جديدة تنشا نتيجة التقدم التكنولوجي، كما أنهم أكدوا على إمكانية حدوث البطالة الجزئية التي يمكن أن تنشا نتيجة الأخطاء التي يقع فيها رجال الإعمال عند عدم تقدير حجم الطلب والإنتاج أو نتيجة تغير أذواق المستهلكين وعلى الرقم من أن البطالة الجزئية تعكس أزمة فائض الإنتاج إلا أنها بفعل مرونة الأجور والأسعار ستقضي على نفسها(حسين،عفاف،2000م،ص244)، أي أن مشكلة البطالة وفقا لهذه النظرية تبرز كحالة عرضية نتيجة لتعطل جزء من قوة العمل التي سرعان ما تقوم آلية السوق التي توفرها المنافسة في سوق العمل بخلق توازن بين العرض والطلب من خلال آلية مرونة الأجور إلى أن يعود التوازن من جديد وتختفي البطالة(مشورب،2004م،ص56).

2. نظرية كينز

ظهرت هذه النظرية في مرحلة صعبة جدا من تاريخ الاقتصاد الرأسمالي وهي مرحلة الكساد الكبير في الفترة ما بين(1929 – 1933) وما نتج عنها من ظاهرة تكدس في الإنتاج وارتفاع نسبة البطالة وعجز النظام الطبيعي الذي نادت به المدرسة الكلاسيكية عن أحداث أي تغير في الاقتصاد والعودة إلى مراحل الانتعاش الاقتصادي فنتيجة لذلك ظهرت النظرية الكنية في الاستخدام والفائدة والنقود، فكانت المشكلة الأساسية التي قام بدراستها وتحليلها كينز هي كيفية إنفاذ النظام الرأسمالي من مشكلة البطالة والانهيار وتكيفه لمواجهة الأزمات الحادة عن طريق تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية واستخدام

وسائل السياسة المالية والنقدية من اجل توجيه الاستثمار لضمان استمرار الفعاليات الاقتصادية.

لقد كان تركيز كينز في معالجة أزمة الكساد الكبيرة علي جانب الطلب الكلي كونه يحدد العرض الكلي على عكس ما تعرض له الكلاسيك في نظريتهم التي اعتمدت قانون ساي (العرض يخلق الطلب) حيث انتقد كينز قبول الكلاسيك لقانون ساي لإهمالهم مستوي الطلب الكلي، فيري أن القرارات الخاصة بالإنتاج والمولدة للدخل لا يصاحبها دائما وبالسرعة نفسها اتخاذ القرارات الخاصة بإنفاق الدخل (الراوي، واخرون، 1989م، ص40) أي أن المنتجون ينتجون الكميات التي يعتقدون أنها تكون موضوع طرفي السوق وعليه سيقدرون هؤلاء المبيعات على أساس الطلب الموجه لهم فعليا. ولتحقيق الحجم المقدر من الإنتاج، يتطلب تشغيل مستوي معين من العمال، أي أن لكل حجم من الإنتاج توافقه كمية من العمل، حيث تتحدد الكمية المناسبة من العمل عند تقاطع العرض الإجمالي مع الطلب الإجمالي(الامين،2002م،ص158). وأشار كينز إلى أن الوصول إلى مستوي دون الاستخدام الكامل، أي وجود بطالة إجبارية ضمنيا، أي ليست بالضرورة لهذا الوضع الذي لا يعني مطلقا تحقيق حالة من الاستخدام الكامل وإنما دون ذلك وهذا يعني أن اقتصاد السوق يعاني من نقطتين أساسيتين لا يمكن معالجتهما تلقائيا وهما: الأولي هي احتمال وقوع هذا الاقتصاد في فترات كساد متواصلة ومزمنة كما حصل في الثلاثينات من القرن العشرين. أما الثانية أن هذا الاقتصاد غير المستقر بطبيعته ولذلك فان حالة الاستخدام الكامل هي حالة نادرة إذا ما تحققت فإنها قد لا تدوم لمدة طويلة وسرعان يعود إلى مستوي إنتاج يقل عن مستوي الاستخدام الكامل نتيجة للتغيرات الحاصلة في الأسواق وانتقالها من حالة توازن إلى حالة توازن أخري، أي أن التقلبات الاقتصادية هي دائمة لاقتصاد السوق. أما في حالة تغير كل من عرض العمل أو الطلب عليه أو كليهما، حيث تنتقل نقطة التوازن إلى مكان آخر فتكون فيه البطالة اعلي أو اقل من نقطة التوازن.

من وجهة نظر النظرية الكنزية يمكن أن نستنتج أن الطلب علي العمل يؤدي دورا رئيسيا في تحديد المستوي التوازني لسوق العمل، لان الطلب علي العمل يساوي عرض العمل

مطروحا من البطالة، فوجود البطالة لن يؤثر على تخفيض الأجور الحقيقة والنقدية وإنما قد يحصل التخفيض لأسباب خارجية عن إرادة العمال والعاطلين عن العمل، فالعمال العاطلون هم خارج عرض العمل من حيث تأثيرهم في سوق العمل(العيسي،2006م،ص-ص،144،145)، وقد بين كينز سبب هذه التشوهات، بسبب وجود نقابات عمالية التي حالت دون حرية انخفاض الأجور إلى مستوياتها التنافسية، ويكون منحني عرض العمل لانهائي المرونة لكون العمل لا يملك سوي قوة عمله كمصدر للحصول على الدخل وذلك وفقا لكينز، ومن ثم فان مستوي التوظيف لا يتوقف علي جانب العرض بل علي جانب الطلب، وعليه ينفي كينز مسؤولية العمل عن البطالة، ويلقيها علي رجال الإعمال الذين يتحملون في جانب الطلب، ومن ثم يقرر أن حجم التوظيف يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال(الامين،2003م،ص158).

3. النظرية النقدية

شهد الفكر الاقتصادي تغيرات كبيرة في أعقاب الأزمة الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي خلال سبعينيات القرن الماضي، والتي أدت إلى عجز النظرية الكينزية عن تفسير الواقع الذي أفرزته أزمة الركود التضخمي، مما سمح ببروز أفكار المدرسة النقدية، والتي من أهم أفكارها في هذا المجال، ما أشارت إليه فيما يخص فكرة معدل البطالة الطبيعي الذي يتغير من مدة إلى أخري، وان أي محاولة لتجاوز هذا المعدل حسب مفكري هذه المدرسة بغية الوصول إلي مستوي التشغيل الكامل سيؤدي حتما إلى التضخم وعدم الاستقرار، إذ يقول فيردمان انه (في أي فترة من الفترات يوجد مستوي من البطالة له خاصية التوافق والانسجام مع هيكل الأجور الحقيقية السائدة)، ومن الملاحظ أن هذه الفكرة تتعارض مع أفكار المدرستين الكينزية والتقليدية والمدارس المنبثقة عنهما فيما يخص مستوي التشغيل الكامل الذي تؤكد المدرستان علي ضرورة بلوغه عنهما فيما يخص مستوي التشغيل الكامل. كما يري فيردمان أن السياسات المالية والتوسعية تكلف الخزينة العمومية تكلفة باهظة تتسبب في عجز الموازنة العامة، وما ينجز عن ذلك من مشاكل تلحق بالاقتصاد يسببها الدين العام(مجلخ،2016م،ص68).

4. نظرية البحث عن عمل

نشأة هذه النظرية بوصفها نتيجة لمحاولات استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية وتحليلها. وتبنى هذه النظرية علي أساس إسقاط فرض المعرفة التامة، وهو فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل، ذلك أن هذه النظرية تؤكد صعوبة توفر المعلومات الكاملة عن سوق العمل، الأمر الذي يترتب عليه زيادة درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات، مما يدفع الإفراد إلى السعي للتعرف علي هذه المعلومات، وتتسم عملية البحث عن هذه المعلومات بسمتين أساسيتين: تتمثل الأولي منهما أنها مكلفة ماديا لكل من العمال والمؤسسات، حيث تتطلب نفقات تتعلق بالبحث والانتقال من قبل العاملين، ونفقات إجراء الاختبارات من قبل رجال الإعمال. وتتمثل الثانية منهما في أنها عملية تحتاج لوقت طويل والى تفرغ من قبل الأفراد لجمع هذه المعلومات، وتستند هذه النظرية إلى وجود هاتين السمتين في تفسير وجود كم هائل من المتعطلين جنبا إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة، فضلاً عن تفسير تباين الأجور المتعلقة بنفس فئات المهارة .

وطبقا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة المشاهدة في المجتمع محل الدراسة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من اجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها، ومن ثم، فانه وفقا لهذه النظرية، فان البطالة السائدة في الاقتصاد البطالة الاحتكاكية، تعد سلوكا اختياريا وينتج عن سعي العمال للحصول إلى أجور اعلي، وفرص عمل أكثر ملائمة، كما أنها ضرورة من اجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة. ومن ناحية أخري، فان رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بالوظائف الشاغرة لبعض الوقت بدلا من شغلها بأول المتقدمين، وذلك بهدف التأكد من العثور علي أفضل العناصر ملائمة لشغل الوظائف الشاغرة لديهم.

بالتالي، فانه وفقا لهذه النظرية، فان الباحث عن العمل يستفيد من عملية البحث هذه حيث أنها تمكنه من الحصول علي الوظيفة والأجر المناسبين، وترتبط عملية البحث

بنـوعين مـن التكاليف(الخواجـة،2001م،ص6)، الأولـي منهـا تتمثـل فـي التكـاليف المباشـرة، مثـل: تكـاليف إعلانـات البحـث عـن الوظيفـة ورسـوم مكاتـب التشـغيل وتكـاليف الانتقـالات. أمـا الثانيـة فهـي التكـاليف غيـر المباشـرة التـي تتمثـل فـي، تكلفـة الفرصـة البديلـة،(الأجر المضـحي به خلال فترة التفرغ للبحث عن الوظيفة الملائمة).

وتتوقف فترة البطالة، فترة البحث عن عمل وفقا لهذه التحليل علي الأجر الذي يتوقع الفرد أن يحصل عليه نتيجة لتحسن معلوماته بأحوال سوق العمل، وعلي قدر الإعانة التي يحصل عليها المتعطل، وكذلك الظروف الاقتصادية في المجتمع، حيث تزداد فترة البطالة هذه كلما زاد الأجر المتوقع الحصول عليه، وزاد مقدار الإعانة الذي يحصل علية الفرد المتعطل، وكذلك فترات الرواج الاقتصادي، نظرا لثقة الأفراد في وجود عدد كاف من فرص العمل المتاحة، والعكس صحيح.

وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة، والسبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخري من قوة العمل وبتطبيق ذلك بصفة خاصة علي الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل حيث انه نظرا لانعدام خبراتهم بسوق العمل، يزداد معدل تنقلهم بين الوظائف المختلفة من اجل الحصول علي قدر اكبر من المعلومات. وبالتالي، يتسم هؤلاء الأفراد بقدر اكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يرفع من معدل البطالة بينهم أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة.

وخلاصة هذه النظرية، أنها تفسر سبب البطالة بقصور المعلومات وعدم توافرها بدرجة كافية عن سوق العمل، ولذا فإنها تمثل خطوة متقدمة من النظريات التقليدية. بالرغم ما أضافته هذه النظرية عن تحليل لأسباب البطالة وتركزها بين فئات معينة من الأخرى، إلا أن ذلك يظل مشوبا بكثير من أوجه القصور، ويوجه إلى هذه النظرية العديد من الانتقادات أهمها:

أ. عـدم اتفـاق النظريـة فـي تفسـيرها للبطالـة مـع الواقـع المشـاهد ذلـك أنهـا تعـزو سـبب البطالـة إلـى رغبـة الأفـراد فـي البحـث عـن عمـل أفضـل، ومـن ثـم، فـان النظريـة تـري أن البطالـة اختياريـة، ولكـن الواقـع العلمـي يبـين أن الجانـب الأكبـر مـن البطالـة يرجـع بالدرجـة الأولـي إلـى الاسـتغناء عـن العمـال مـن قبـل رجـال الإعمـال، ومـن ثـم، فـان غالبيـة البطالـة تكـون إجباريـة وليست اختيارية.

ب. أوضحت العديد من الدراسات، خاصة في الدول المتقدمة أن الفرد يكون لدية قدرة اكبر في البحث عن فرصة العمل الأفضل حينما يكون موظفا وليس متعطلا. كما توجد حالات انتقال بين الوظائف المختلفة بدون مرور الفرد بحالة بطالة.

ج. من الصعب إرجاع الارتفاع المستمر للبطالة لأي مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل.

د.تعجز عن تفسير المحددات الموضوعية(الأساسية) للبطالة واستمرارها في الأجل الطويل. وقبل الانتهاء من هذا العرض الموجز لعملية البحث عن عمل يمكن الإشارة إلى استنتاج أن مجال تطبيق النظرية يختصر على تفسير ظاهرة البطالة الاحتكاكية، حيث ان هذه الظاهرة تتعلق بنوع معين من أنواع البطالة الاختيار.

5. نظرية تجزئة سوق العمل

تجزئة سوق العمل تعني وجود سوق عمل مجزأ إلي جزئيين، لكل جزء ظروف سوقية (أجور وساعات عمل وأمان وظيفي) وتتفاوت فيما بينها تفاوتا جوهريا. وتستند التجزئة إلى أساس قطاعي أو جنسي أو عرقي أو إقليمي أو ديني ونحو ذلك(السلطان،9نوفمبر2015م). و تبني هذه النظرية علي أساس إسقاط فرص تجانس وحدات عنصر العمل(jacques,1989,p,83)، وهو احد الفروض الأساسية من النظريات التقليدية. وتهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة فضلا عن سبب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في القطاعات الأخرى.

تفترض هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعيار الاستقرار التي يتمتع بها سوق العمل هما: سوق رئيسي وسوق ثانوي كما تفترض النظرية أن عنصر العمل لديه القدرة علي التنقل والتحرك داخل كل سوق ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين، وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف بكل منهما(نجا،2005م،ص55).

والنوع الأول إي السوق الرئيسي: فهو سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنونا إنتاجيا كثيفة رأس المال بجانب عمالة على درجة عالية من المهارة، وتعمل هذه المنشآت

علـي الاحتفـاظ بمهـارات العـامين أثنـاء عملهـم، ومـن ثـم يتميـز هـذا السـوق بفـرص عمـل أفضـل وأجور اعلي وتتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار.

أمـا النـوع الثـاني هـو السـوق الثـانوي: فهـو سـوق المنشـآت صـغيرة الحجـم التـي تسـتخدم أسـاليبا إنتاجيـة مكثفـة للعمـل(levy,et al,1979,p60). ويتسـم هـذا السـوق بانخفـاض الأجـور ووجـود ظـروف غيـر ملائمـة للعمـل، فضـلا عـن تعرضـه لدرجـة اكبـر مـن التقلبـات وفقـا لظـروف النشـاط الاقتصـادي، ومـن تـم، يكـون العمـال فـي هـذا السـوق أكثـر عرضـة للبطالـة، خاصة في ظل الافتقار إلى التشريعات التي تنظم هذا السوق(وفيق،2001م،ص25).

الفصل الثالث

أداء بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان (1992 – 2018)

المبحث الأول : الإنفاق العام في السودان (1992 – 2018)

المبحث الثاني : معدل النمو الاقتصادي في السودان (1992 – 2018)

المبحث الثالث : التضخم في السودان(1992 – 2018)

المبحث الرابع : ميزان المدفوعات في السودان(1992 – 2018)

المبحث الخامس : البطالة في السودان(1992 – 2018)

الإنفاق العام في السودان(1992 – 2018)

تمهيد:

يعتبر الإنفاق العام في السودان احد الجوانب المهم في التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، ويعتبر الإنفاق العام الجاري هو ذو القيم الأكبر مقارنة بالإنفاق العام الرأسمالي في السودان، وذلك لان الأول يشمل تسيير شؤون الدولة سواء كانت خاصة بالشؤون التنفيذية والإدارية او مستحقات العاملين، وحاولت الحكومة استخدام سياسات تقشفية للحد من الزيادة المستمرة في إلا نفاق الجاري خاصة بعد انفصال الجنوب نسبة لتأثير نقص الإيرادات النفطية على الخزينة العامة للدولة، إلا أن ما زال في زيادة مستمرة مما كان له الأثر الواضح على بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي، سوف نقوم بشرح وافر في مقبل هذه الدراسة عن ظاهرة الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي.

1.1.3:أهداف الإنفاق العام في السودان

تتمثل أهداف الإنفاق العام في السودان فيما يلي:

1. توجيه الموارد نحو الأولويات الواردة في الخطة الإستراتيجية في الإنفاق علي البنيات الأساسية للطاقة، والري، والطرق القومية، وبرامج مناهضة الفقر، وتنفيذ برامج السلام.
2. تخصيص موارد مقدرة لدعم التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم، والصحة والرعاية الاجتماعية.
3. في بعض الاحيان التركيز علي برامج معينة(خلال فترة الدراسة) مثل اتفاقيات السلام، ودعم برامج السلام والتوطين.

2.1.3: سياسات الإنفاق العام في السودان

انتهجت الدولة العديد من السياسات للرقابة على الإنفاق العام وترشيده، وضبط العجز الكلي في الموازنة العامة إلي ادني حد، ومن تلك السياسات:

1- الالتزام بالشفافية في جانب الإنفاق العام.

2- ترشيد الإنفاق العام وضبط الأداء المالي.

3- الاستمرار في برامج الدعم الاجتماعي، وذلك بحشد، وترشيد موارد الصناديق الاجتماعية للمساهمة في توفير فرص عمل وتخفيض البطالة، وبالتالي تخفيف حدة الفقر وتقليل التفاوت في الدخل(تقرير بنك السودان،2017،ص118)(العرض الاقتصادي،2009م،ص-ص،71،72).

4- التركيز على زيادة الإنتاج والإنتاجية، وزيادة الدخل القومي.

5- توفير التمويل اللازم لتنفيذ العمليات في القطاع الزراعي(العرض الاقتصادي،2008م،ص65) ، وإعادة تأهيل المشاريع الزراعية(العرض الاقتصادي،2017م،ص132) ، وتوفير التمويل للمشروع الوطني للتطوير الصناعي المستمر، وتوفير التمويل أيضا للتعليم التقني والتقاني.

6- الاهتمام بالبنيات الأساسية (العرض الاقتصادي،2008م،ص65).

3.1.3: تطور الإنفاق العام ومعدل نموه في السودان (1992-2018م)

تتناول الدراسة في هذه المساحة تطور الانفاق العام ونموه في السودان خلال فترة الدراسة كما يلي:

جـدول رقـم(1.1.3): الإنفـاق العـام ومعـدل نمـوه خـلال الفتـرة (1992-2018م) ملايـين الجنيهات

السنوات/ البند	الانفاق العام	نمو الانفاق العام
1992	64.2	-
1993	113.7	77.1
1994	144.8	27.3
1995	315.3	117.7
1996	907.9	187.9
1997	1303.4	43.6
1998	1730	32.7
1999	2270	31.2
2000	3522	55.1
2001	3902	10.8
2002	5178	32.7
2003	7362	42.2
2004	11039	49.9
2005	13847	25.4
2006	18253	31.7
2007	20971.2	14.9
2008	25985.6	23.9
2009	24523	-5.6
2010	28324	15.5
2011	32196	13.7
2012	29891	-7.1
2013	40111.1	34.2
2014	55223.4	37.7
2015	60866.6	10.2
2016	66986.3	10.05
2017	91368	36.4
2018	162792	78.1

- المصدر: بنك السودان المركزي، الجهاز المركزي للإحصاء سنوات مختلفة

شكل رقم(1.1.3): الإنفاق العام ومعدل نموه خلال الفترة (1992-2018م)

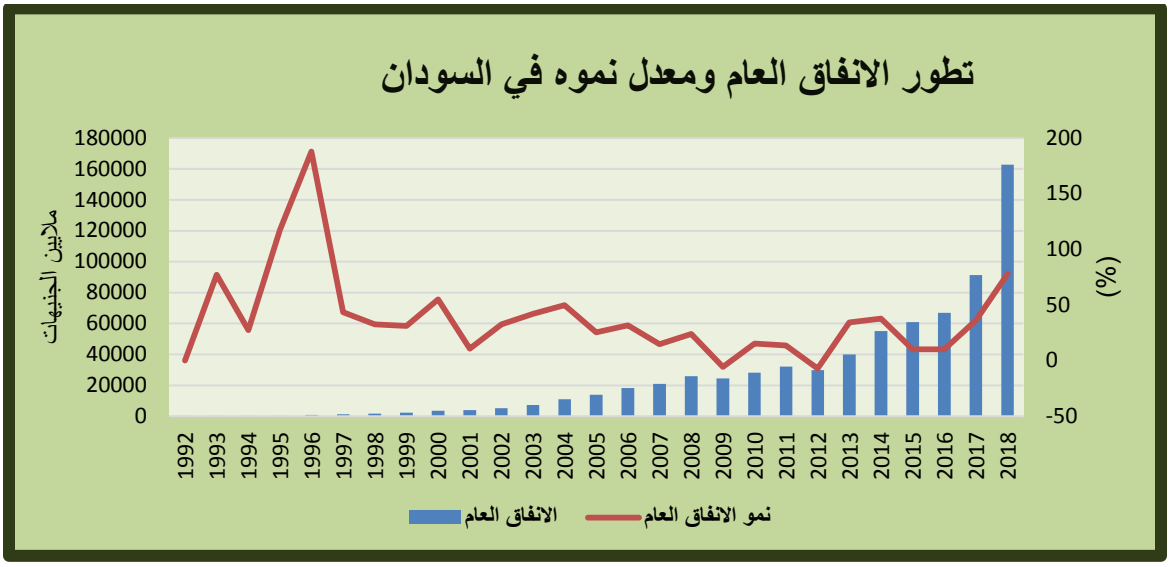

- الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم **(1.1.3)**.

من خلال استقراء الجدول رقم **(1.1.3)** والشكل رقم**(1.1.3)**، نلاحظ أن أكبر قيمة للإنفاق العام خلال الفترة (1992-2018) بلغت (162792) مليون جنية ونسبة نمو قدرت بحوالي (78.1%)، وقد تضمن ذلك المصروفات الجارية بمقدار (155796) مليون جنية وبنسبة مساهمة 96% من اجمالي الانفاق العام، وبلغ صافي مصروفات التنمية القومية 6996 مليون جنية بنسبة تنفيذ 39%.وكما قدرت اقل قيمة للإنفاق العام 64.2 مليون جنية في سنة 1992م.

يلاحظ ايضاً تزايد الانفاق العام في العام 1997م بصورة كبيرة ويعزي ذلك، الى الجهود التي استهدفت استتباب الامن وتحقيق برامج السلام الذي دخلت فيه الدولة بموجب اتفاقية الخرطوم للسلام في ابريل 1997م. كما يلاحظ ايضا في العام 2004م تزايد العام بصورة واضحة، وهذا بسبب الزيادة الفعلية في الاجور والمرتبات والمزايا، بالإضافة الى زيادة مصروفات التسيير والبنود الممركزة والدعم الاجتماعي.

4. نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (1992-2018م)

نتناول هنا نسبة مساهمة الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي على النحو التالي:

جدول رقم(2.1.3): الإنفاق العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (1992-2018م) ملايين الجنيهات

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق العام	نسبة المساهمة%
1992	421.82	64.2	15.2
1993	948.45	113.7	12
1994	1881.3	144.8	7.7
1995	4049.74	315.3	7.8
1996	10478.1	907.9	8.7
1997	16137.4	1303.4	8.08
1998	21935.9	1730	7.9
1999	27058.8	2270	8.4
2000	33770.6	3522	10.4
2001	40658.6	3902	9.6
2002	47756.1	5178	10.8
2003	55733.4	7362	13.2
2004	68721.4	11039	16.1
2005	85707.1	13847	16.2
2006	98291.9	18253	18.6
2007	113182.2	20971.2	18.5
2008	124609.1	25985.6	20.8
2009	135659.9	24523	18.1
2010	162203.9	28324	17.5
2011	186689.9	32196	17.3
2012	243412.8	29891	12.3

13.6	40111.1	294630.3	2013
11.7	55223.4	471295.5	2014
10.4	60866.6	582936.5	2015
9.9	66986.3	677568	2016
11.1	91368	823938	2017
13.2	162792	1228967	2018

- **المصدر**:وزارة المالية-الإحصاء المركزي-البنك المركزي، سنوات مختلفة

شكل رقم(2.1.3): مساهمة الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي (1992-2018م)

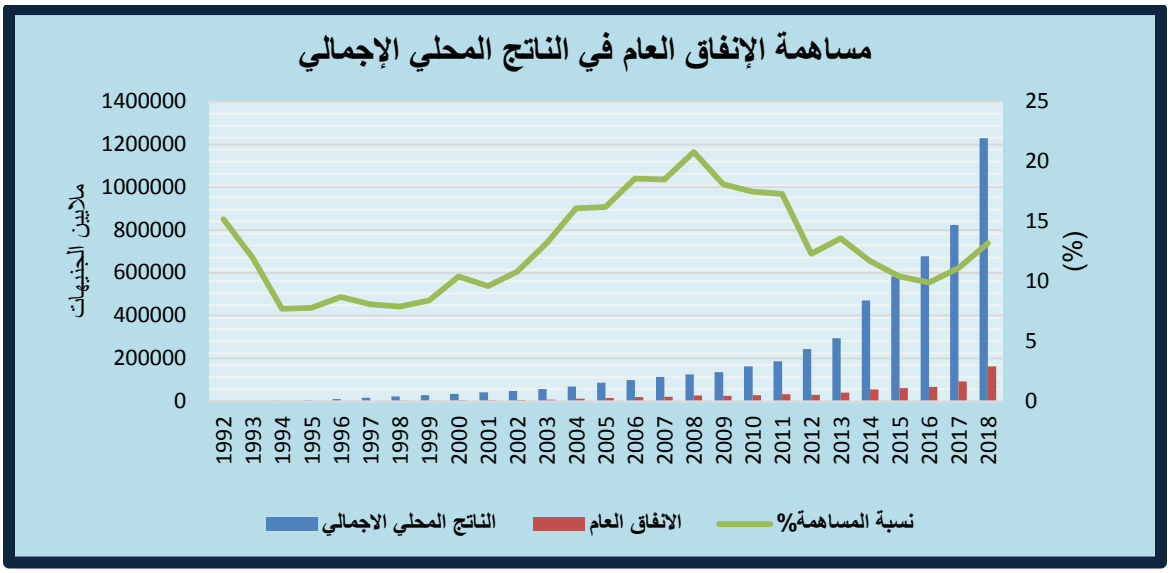

- الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم **(2.1.3)**.

يبين الجدول**(2.1.3)** والشكل رقم**(2.1.3)**،ان اعلى نسبة للإنفاق الجاري الى اجمالي الناتج المحلي قدرت بحوالي 20.8% في العام 2008م، وقدرت اقل نسبة بحوالي 7.7% في العامين 1994م.

بعد التطرق إلى الإنفاق العام ومعدل نموه في السودان نتناول في الفقرة القادمة الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي في السودان، وهما يعتبران ابرز أقسام الإنفاق العام في السودان.

5. تطـور الإنفـاق العـام الجـاري ونسـبته مـن جملـة الإنفـاق العـام فـي السـودان (1992-2018م)

الإنفــاق العــام الجــاري هــو الإنفــاق الــذي يســتلزم تحقيــق تســيير أمــور الدولــة مــن خــلال الحصــول علــى مــا يلزمهــا مــن ســلع وخــدمات لإشــباع الحاجــات الجاريــة التــي تتكــرر بصــورة متكررة في كل سنة.

جدول رقم(3.1.3): تطور الإنفاق الجاري ونسبته من جملة الانفاق العام (1992-2018م)

ملايين الجنيهات

السنوات	الانفاق العام	الانفاق الجاري	نسبة المساهمة
1992	64.2	53.4	83.2
1993	113.7	79.7	70.1
1994	144.8	119.4	82.4
1995	315.3	278.2	88.2
1996	907.9	830	91.4
1997	1303.4	1243.6	95.4
1998	1730	1575	91.0
1999	2270	1975	87.0
2000	3522	3125	88.7
2001	3902	3428	87.8
2002	5178	3770	72.8
2003	7362	5633	76.5
2004	11039	7936	71.9
2005	13847	10435	75.4
2006	18253	14713	80.6
2007	20971.2	17403.3	83
2008	25985.6	22724.8	87.4

84.4	20696.4	24523	2009
85.3	24162.1	28324	2010
88.8	28578.3	32196	2011
87.9	26272	29891	2012
90.2	36178.4	40111.1	2013
91.2	50380.1	55223.4	2014
90.1	54854.2	60866.6	2015
92.8	62195	66986.3	2016
94.4	86106	91368	2017
98.0	155796	162792	2018

- المصدر: بنك السودان المركزي سنوات مختلفة

شكل رقم(3.1.3): تطور الإنفاق الجاري ونسبته من اجمالي الانفاق العام (1992-2018م)

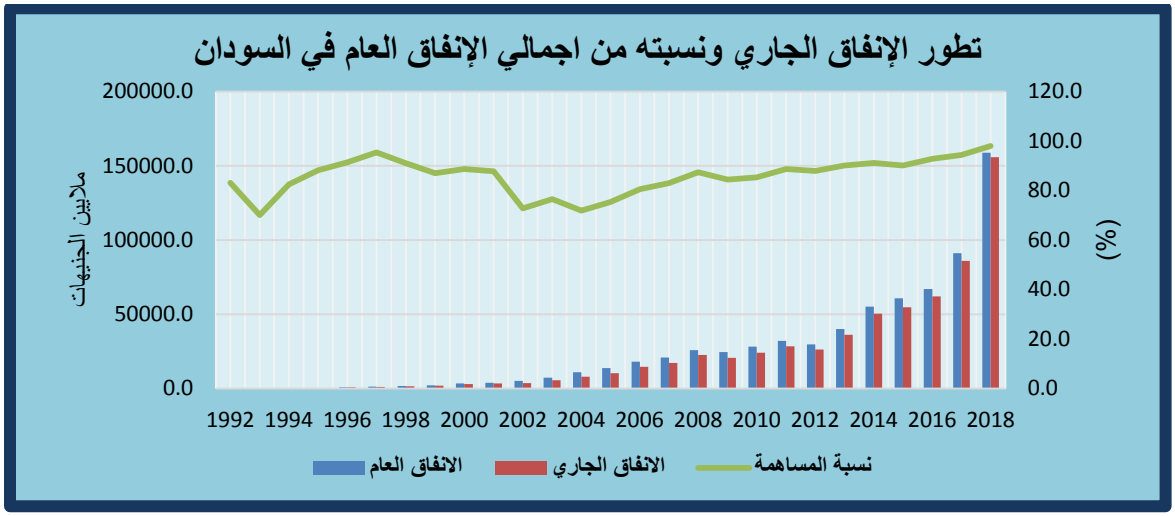

- الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم **(3.1.3)**.

يلاحظ من خلال الجدول**(3.1.3)** والشكل**(3.1.3)**، أن نسبة الإنفاق الجاري من جملة الإنفاق العام مرتفعة جداً مما يدل على أن الصرف على السلع الاستهلاكية والصرف على الأجور والمرتبات وتعويضات العاملين مرتفع جدا، وهذا يؤدي بدوره الى زيادة معدلات التضخم، ويلاحظ أنا علي قيمة للإنفاق الجاري بلغت 155796مليون جنية في العام 2018م ويعزي ذلك إلى دعم السلع الاستراتيجية بقيمة 64،224 مليون جنية بنسبة

مساهمة في إجمالي الانفاق العام قدرت بحوالي 98.0%، بينما بلغتأقل قيمة للإنفاق الجاري 53.4 مليون جنية في العام 1992م،ويعزي ذلك الى انخفاض الفصل الثاني الذي يتضمن مصروفات التسيير والبنود الممركزة والدعم الاجتماعي، بنسبة مساهمة في اجمالي الانفاق العام قدرت بحوالي 83.2%.

5. تطور الإنفاق الرأسمالي ونسبته من إجمالي الإنفاق العام (1992-2018م)

النفقات الرأسمالية: هي النفقات العامة التي تحققها الدولة من أجل الحصول على سلع رأسمالية، لزيادة الإنتاجية، أو إنشاء المصانع أو المباني، التي تزيد حركة الاستثمار أو تلك النفقات التي تزيد من خدمات إمكانية رأس المال البشري كإنشاء المدارس والمستشفيات ومراكز البحوث. وعليه نتناول تطور الانفاق الرأسمالي ونسبته من اجمالي الانفاق العام على النحو الاتي:

جدول رقم(4.1.3): تطور الإنفاق الرأسمالي ونسبته من إجمالي الإنفاق العام (1992-2018م

ملايين الجنيهات

السنوات	الانفاق العام	الانفاق الرأسمالي	نسبة المساهمة
1992	64.2	10.8	16.8
1993	113.7	34	29.9
1994	144.8	25.4	17.5
1995	315.3	37.1	11.8
1996	907.9	77.9	8.6
1997	1303.4	59.8	4.6
1998	1730	155	8.96
1999	2270	295	12.99
2000	3522	397	11.3
2001	3902	474	12.1
2002	5178	1408	27.2
2003	7362	1729	23.5

28.1	3103	11039	2004
24.6	3412	13847	2005
19.4	3540	18253	2006
17.0	3567.9	20971.2	2007
12.5	3260.8	25985.6	2008
15.6	3826.6	24523	2009
14.7	4161.9	28324	2010
11.2	3617.7	32196	2011
12.1	3619	29891	2012
9.8	3932.7	40111.1	2013
8.8	4843.3	55223.4	2014
9.9	6012.4	60866.6	2015
7.1	4791.3	66986.3	2016
5.6	5135	91368	2017
1.98	3141.9	162792	2018

- المصدر: البنك المركزي، سنوات مختلفة

شكل رقم(4.1.3): تطور الإنفاق الرأسمالي ونسبته من إجمالي الإنفاق العام (1992-2018م

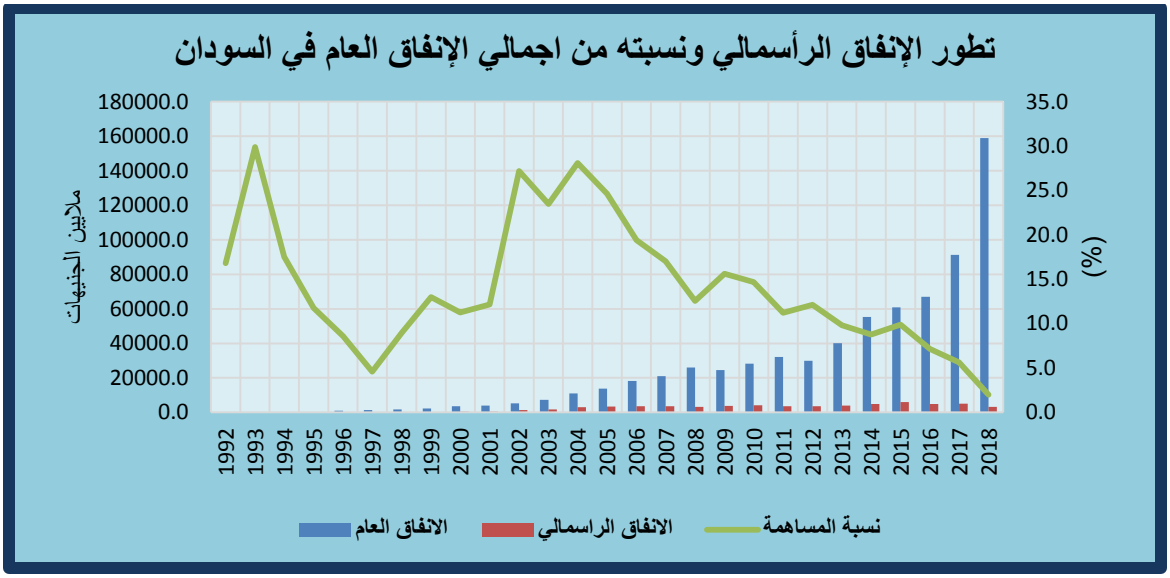

- الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم **(4.1.3)**.

من خلال ما ورد في الجدول رقم(**4.1.3**) والشكل رقم (**4.1.3**)، ان اكبر قيمة للإنفاق الرأسمالي بلغت 6012.4 مليون جنية في العام 2015م يعزي ذلك الى الصرف على قطاع الكهرباء والموارد المائية، حيث ان بلغ الصرف عليه من نصيب الانفاق الرأسمالي 2256 مليون جنية بنسبة مساهمة 37.5% من إجمالي الصرف على التنمية، كما تم صرف مبلغ 380 مليون جنية لتنمية القطاع الصناعي بنسبة مساهمة 6.3% من إجمالي الصرف على التنمية، وذلك بتوفير الاجهزة والمعدات ولتأهيل مركز الاستشارات الصناعية لقيادة النهضة الصناعية مع القطاع الخاص، حيث تم تمويل المسوحات الخاصة بالمجمعات الصناعية، وتم صرف مبلغ 1372 مليون جنية على قطاع النقل والجسور بنسبة مساهمة 22.8% في الصرف على التنمية القومية، وذلك لإكمال الاعمال التحضيرية لبدء العمل في مطار الخرطوم الدولي الجديد، بالإضافة الى تأهيل 133 قاطرة، ويجري العمل في عدد من خطوط السكة حديد، كما تم صرف مبلغ 804 مليون جنية على قطاع الزراعة والري والثروة الحيوانية بنسبة مساهم 13.4% من إجمالي مصروفات التنمية القومية.

وكما ان اقل قيمة للإنفاق الرأسمالي بلغت10.8 مليون جنية في العام 1992م، في هذه الفترة توجد تحديات في تمويل مشروعات التنمية، فدائما يحدث عجزا في الايرادات المحلية تتم تغطيتها وتمويلها بالموارد الاجنبية، واقتصر الانفاق الرأسمالي في هذه الفترة على القطاع الزراعي والصناعي وقطاع النقل والمواصلات وقطاع الخدمات.

والجدير بالذكر أن هناك فرقاً في طبيعة كل من النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية، فالنفقات الجارية تمول عن طريق الإيرادات العادية بينما النفقات الرأسمالية تمول عن طريق القروض العامة، وعندما تكون الدولة في حالة من الأزمات الاقتصادية فإنها بطبيعة الحال تخفض من النفقات الجارية، وتزيد من نفقاتها الرأسمالية، وليس بالضرورةً أن تكون النفقات الجارية كلها ليست منتجة، فقد يتم إرسال أحد الوزراء إلى إحدى الدول لتوقيع اتفاق للحصول على منح استثمارية طويلة الأجل وبالتالي تحقيق زيادة في الإنتاجية في المستقبل،(عبدالسميع،2012م،ص70).

المبحث الثاني

معدل النمو الاقتصادي في السودان (1992 – 2018م)

تمهيد:

أن معدلات النمو الاقتصادي والتي تعتبر احدي مؤشرات الاقتصاد الكلي الهامة، تعتبر من مسار التطورات في البيئة الاقتصادية والتي تتأثر بدورها بعوامل داخلية وخارجية وتنعكس هذه العوامل على التطورات في الاقتصاد الكلي. واهم العوامل الخارجية مثل الحروب الأهلية في الجنوب سابقا وألان في جبال النوبة ودارفور، أيضا والتقلبات في المناخ من زحف صحراوي وجفاف وسيول وفيضانات وتدفق أفواج اللاجئين من دول الجوار إلى السودان، وتراجع تدفقات العون الخارجي. أما العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا علي تطورات الإنتاج وبالتالي علي معدلات النمو الاقتصادي فقد كانت السياسات الاقتصادية التي أدت إلى الاختلال بين الطلب والعرض الكليين والخلل في هيكل الاقتصاد، والتطورات السالبة في معدلات التضخم ونظام سعر الصرف.

وهذه السياسات وفي ظل غياب برنامج إصلاح اقتصادي وهيكلي متكامل أدت إلى التشوهات في الاقتصاد، وبالتالي إلى اختلال توظيف الموارد. لذلك فان الاقتصاد السوداني قد عانى لفترات ممتدة من خلل في مفاصله وتراجع في الدخل الحقيقي وتدهور البنيات الأساسية وفجوة غذائية. وهذا الوضع هو نتاج لتدهور تدريجي استمر خلال فترة طويلة عجز الاقتصاد السوداني خلالها عن توليد إنتاج معتبر ومستدام. ففي العام 1990م نلاحظ تراجع الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الرئيسية وعلي راسها القطاع الزراعي. وبدلاً عن مد الدول العربية بفائض المنتجات الزراعية، فإذا بالسودان يعتمد على ما تمده به الدول ومنظمات الإغاثة من عون غذائي، علماً بان معدل النمو السكان خلال هذه الفترة قد تضاعف مما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية في السودان.

إن التراجع في الإنتاج الزراعي لم يكن قاصراً على الحبوب وحدها بل طال التدهور أيضاً إنتاج القطن الذي تراجع في عام 1990م إلى مستوي أدني من الإنتاج في الستينات وإلى

أقل من نصف مستوي الإنتاج في فترة السبعينات و أوائل الثمانينات وذلك نتيجة للتوسع في زراعة المحاصيل الغذائية على حساب زراعة القطن لسد عجز محصول الذرة على حساب الأراضي التي تزرع بالقطن.

واهم سمة لازمت تطورات الناتج المحلي الإجمالي طيلة الفترة الممتدة من 1970-1996م التذبذب الكبير في معدلاته من عام إلى آخر، إذ تراوحت معدلات النمو خلال هذه الفترة بين سالب -7.8% في عام 1973م وسالب -6.3% في العام 1985م وبين موجب 22.3% عام 1976م و14.6% في 1982م وبمتوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-1980م قدره1.7%، ويعزي هذا التذبذب العالي في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى التفاوت في معدلات هطول الأمطار من عام إلى أخر ونمط توزيعها بين منطقة وأخري. وحين تعرض السودان إلي الجفاف في عامي 1984 و1985م تراجع معدل النمو للناتج الإجمالي إلي (-5%) و(-6.3%) بالتوالي ثم ارتفع المعدل إلى 13.5 في عام 1987م حين تجاوزت البلاد فترة الجفاف. وهذا التذبذب في معدلات النمو وارتباطه بمستويات هطول الأمطار ونمط توزيعها يعبر عن النسبة العالية لمساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت النسبة حوالي 34.7% في عام 1970م بينما بلغت النسبة 28.7% في عام 1990م و43.1% و 45% و47.6% في الأعوام 1995م ، 1996م، 1997معلي التوالي.

أما السمة الثانية والدائمة للتطورات في مسار معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي هي مستويات المعدل المتدني وبطء النمو خلال معظم الفترة إذ لم يتجاوز متوسط معدل النمو خلال الفترة 1970-1995م 2.9%، أما السمة الثالثة هي ارتباط حركة الإنتاج بالقطاعات الأخرى مثل الصناعات التحويلية، النسيج، معاصر الزيوت، الطعام، النقل والتجارة وخاصة تجارة الصادر على أداء الإنتاج الزراعي. وعليه يمكن القول بان أداء القطاع الزراعي الضعيف والمتذبذب كان العامل الرئيسي والأكثر أثراً على الأداء المتدني لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لتشابكه راسيا وأفقيا مع الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الأخرى(عثمان،2001م، ص ص111 - 113).

1.2.3: المعوقات الرئيسية والمؤثرة على معدل النمو الاقتصادي في السودان (1992 – 2018م)

1. العوامل الخارجية:

كثيرا ما تتعرض الدول النامية والسودان من ضمنها إلى صدمات خارجية فتؤثر سلبا على الاستقرار في الاقتصاد الكلي وذلك عن طريق تأثير الصدمات الخارجية على الموارد المالية. كما أن تدهور شروط التجارة الخارجية، أو ارتفاع أسعار الفائدة على الديون الخارجية، أو انحسار تدفقات الموارد الخارجية لأي سبب من الأسباب، كل ذلك يؤدي إلى إحداث خلل في العلاقات بين الطلب والعرض الكليين وبالتالي إلى عدم استقرار الاقتصاد، وانحسار الموارد الخارجية في السودان يؤثر سلبا علي قدرة الدولة في إيجاد التوازن في الاقتصاد لحدوث ندرة في الموارد الخارجية اللازمة لتشغيل القدرات الإنتاجية بالكفاءة المطلوبة، وبالتالي زيادة العرض الكلى عن طريق زيادة الإنتاج ، وتفادي أي عجز في العرض الذي قد يؤدي إلى فجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي. وبالتالي إلي عدم التوازن في الاقتصاد الكلي وما يتبعه من ارتفاع معدلات التضخم وانفلات في نظام سعر الصرف للعملة. كما يؤدي عدم التوازن في الاقتصاد إلى إضعاف قدرة الصادرات الوطنية في التنافس في الأسواق الخارجية .

ومن ناحية أخري فان العلاقة بين القطاع الخارجي والموازنة وثيقة جداً والتي تعتمد على إيراداتها العامة بصفة أساسية على الضرائب المتحصلة من مصادر التجارة الخارجية. لذلك فان أي تراجع أو تذبذب في الحساب الخارجي عن طريق الصدمات الخارجية ينعكس أثره فوراً على الميزانية العامة. ويؤدي إلى توسيع حجم الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة فتضطر الدول إلى سد العجز بالاستدانة من النظام المصرفي أو تسييل الأرصدة الأجنبية. وهذا يؤكد أن تبعية الصدمات الخارجية على الميزانية العامة في الدولة مباشرةً وبشكل تلقائي (عبدالوهاب،2001م،ص-ص20-21).

ومن ناحية أخري نجد أن الحروب الأهلية التي نشبت في جنوب السودان ودارفور وكردفان والنيل الأزرق لعدة عقود من الزمن أدت إلى استنزاف موارد مالية وبشرية كبيرة

جدا في الدولة وعملت على تعطيل عجلة التنمية في مناطق الحروب وتعتبر مناطق زاد قدرة عالية من الإنتاج بما تزخر به من موارد اقتصادية مما أثر سلباً على النمو الاقتصادي في السودان.

2. معوقات الاداء في القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الرائد والمحرك للاقتصاد السوداني حيث يساهم بحوالي 39.4% و 33.8% من الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2012 و2013 على التوالي، ويعتمد عليه أكثر من 60% من إجمالي السكان في توفير سبل العيش ويستوعب حوالي 57% من القوى العاملة، كما يوفر مدخلات إنتاج الصناعات التحويلية كالزيوت والسكر والنسيج , ويعتبر القطاع الزراعي الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة و الأمن الغذائي في البلاد(وزارة الزراعة،2013م،ص1).

بالرغم من أن السودان يمتلك أراضي زراعية ضخمة جدا صالحة لاستخدامات كثيرة في هذا القطاع إلا أنه يوجد الكثير من المعوقات في القطاع الزراعي في السودان نتناول منها الآتي:

أ- مشاكل التمويل الزراعي

تقوم المصارف بتقديم القروض للإفراد من اجل الإنتاج والتسويق والاستثمار في المشاريع الإنتاجية المختلفة(عوض،2007،ص58) ، إذ يمثل التمويل المصرفي للقطاع الزراعي، في السودان احد أهم أضلاع العملية الإنتاجية في القطاع الزراعي إذ يوفر كافة الأموال للمدخلات والعمليات الزراعية المختلفة، يعجز معظم المزارعين عن توفيرها خاصة صغار المزارعين. وعلى الرغم من أهميته فهو ما زال احد أهم التحديات الماثلة أمام نمو وتطور القطاع الزراعي(الياس،2013م،ص13) ، وتدني التمويل الزراعي كثيراً في السودان بعد استخراج النفط وانخفض أكثر عقب اتفاقية السلام الشامل، حيث تركز التمويل على القطاعات الأخرى خاصة على الاستيراد بالرغم من تبني سياسة النهضة الزراعية، ولكن نلاحظ ارتفاع نسب التمويل الزراعي في العام 2012م بعد خروج البترول من الصادرات(احمد، وآخرون، 2016م،ص63).

ب- تدهور البنيات الأساسية

ضعف الإنفاق على القطاع الزراعي في ظل تدهور البنية التحتية للإنتاج والتصدير، التي تتمثل في الطرق ووسائل نقل ومواعين للتخزين وغيرها من متطلبات تحقيق النهضة الزراعية(وزارة الزراعة،2013م،ص3)، وعليه يعاني القطاع الزراعي أيضاً من ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي خاصة المدخلات من آليات ومحروقات وأسمدة ومبيدات والتي تتأثر بتدهور سعر الصرف وعدم وجود آليات لتوفيرها بأسعار مناسبة. بالإضافة لارتفاع تكاليف النقل والترحيل خاصة بعد تدهور السكة حديد. كما تمثل الجبايات المتعددة على الإنتاج الزراعي احد العقبات الكبيرة التي تواجه القطاع الزراعي. إلى جانب ذلك تأثير القطاع الزراعي بضعف وإهمال جانب البحث والتطوير والذي يلعب دورا هاما في زيادة الإنتاج والإنتاجية وخفض التكلفة(الياس،2013م،ص13). وأيضا عدم توفر الأسواق المركزية التي تعمل بكفاءة بالإضافة لعدم توفر المعلومات الدقيقة التي تساهم في حل أي مشكلة طارئة في وقتها(حاج،2001م،ص77).

ت. التسويق

تتعد قنوات التسويق الزراعي في السودان للسلعة المنتجة ابتداء من المزارع وحتى المستهلك والتي تشمل تاجر القرية وتاجر الجملة. وهذا يعبر بان الوسطاء هم المستفيدين أكثر من المزارع. تعتبر الخدمات التسويقية احد وسائل نجاح العملية الإنتاجية والتسويقية وتشمل هذه الخدمات الترحيل الجيد للسلع الزراعية من الحقل، الفرز، التعبئة الجيدة، التخزين النقل وغيرها إضافة إلي خدمات توفير المعلومات السوقية التي يفتقر إليها الإنتاج الزراعي وأيضا يفتقر إلى توصيل المعلومات للمنتج والمصدر عبر الإرشاد التسويقي وأيضا المواصفات وضبط جودة المنتجات الزراعية حسب رغبة ذوق المستهلك في الأسواق العالمية. ومن أهم سلبيات السياسة التسويقية مسئولية الدولة عن تسعير وتسويق المنتجات الزراعية مما نتج عنه عزوف المستثمر المقتدر، ويعزي ارتفاع الهوامش التسويقية لسياسة الحكومة في الاعتماد على الضرائب كمصدر للإيرادات وانعكاسها علي ارتفاع تكلفة الترحيل(حاج،2001م،ص-ص6-77).

3. معوقات الاداء في القطاع الصناعي:

يمتلك السودان قاعدة صناعية واسعة، ويعتبر واحداً من الدول الرائدة في إفريقيا من حيث قاعدة الصناعات التحويلية، ولكن بالرغم من ذلك كانت مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلى الإجمالي متدنية بالمقارنة بالقطاعات الرئيسية مثل الزراعة والخدمات. إذ لم تتجاوز مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 9% في أحسن حالاتها كما ان الأداء المتدني في القطاع كان سبباً في تدني معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي طيلة السنوات الماضية، ويعزي هذا الوضع السالب إلي أسباب عديدة أهمها:

أ-تدهور الأداء الاقتصادي طيلة الفترات السابقة خاصة قبل سياسة التحرير الاقتصادي 1992م أفرزت مناخا غير محفز للاستثمار في المجالات الإنتاجية خاصة في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي والتشوهات في الهياكل الاقتصادية التي أدت إلى تقييد حركة الاقتصاد بالقيود الإدارية، وكذلك عدم استقرار نظام الصرف وتوحيده إداريا دون وجود وسائل لاستمرارية النظام مثل الإصلاح المالي والنقدي واحتواء التضخم الذي أصبح الارتفاع في معدلاته سمة رئيسية للتطورات الاقتصادية بالسودان.

ب- انحسار ثقة القطاع الخاص في سياسات الدولة الاقتصادية واستدامتها نتيجة للقيود الإدارية التي اتسمت بها إدارة الاقتصاد وتمييز المؤسسات العامة التي أخذت تتوسع في النشاط الاقتصادي جراء الصادر والاستيراد، لذلك كان تجاوب القطاع الصناعي الخاص مع سياسة التحرير الاقتصادي بطيئا ولم تنعكس آثار هذا الإصلاح على الصناعات التحويلية القائمة أو الجديدة حتى عام1996م.

ج- نقص النقد الأجنبي اثر سلبا على قدرة هذا القطاع على استيراد المواد الأولية وقطع الغيار مما أدي إلى تراجع الطاقة الإنتاجية إلى حدود دنيا لعدد كبير من المصانع، وتوقف بعضها كليا، هذا إلى جانب انعكاس الأداء المتدني والمتذبذب في الإنتاج الزراعي على مصانع النسيج ومعاصر الزيوت. إذ تعتمد الصناعات التحويلية بشكل كبير على المُدخلات الزراعية(عثمان،2001م،ص-ص133-134).كما تعتمد الصناعة التحويلية السودانية بصورة كبيرة على الواردات(موسى وآخرون،2016م،ص36).

د- بعض الصناعات لم تستطيع مواكبة التغير في التقنيات الحديثة ولم تعد قادرة على المنافسة مثل قطاع المعاصر والصناعات الكيماوية الحديثة .

ذ- ضعف البنيات الأساسية تعتبر من اكبر المعوقات التي تحد من الإنتاج الصناعي خاصة الطاقة الكهربائية والطرق والجسور والنقل.

ر- واجهت بعض الصناعات خاصة في قطاع النسيج مشاكل هيكلية ومالية حادة لاعتمادها في تمويل رأسمالها الإنشائي على قروض تجارية قصيرة ومتوسطة المدى من المصارف المحلية أو من المصادر الخارجية. ونجمت عن ذلك صعوبات في الأوضاع المالية خاصة موقف السيولة(عثمان،2001م،ص134).

ز- لا توجد مؤسسات للتمويل الصناعي في السودان توفر رؤوس الأموال اللازمة لبناء قطاع صناعي متكامل يحقق نموا مضطردا وتكون لديه القدرة على المنافسة في الأسواق الداخلية والتنافسية على مستوي صادراته(نور،2009م،ص168)، وبالتالي تواجه معظم المصانع في القطاع الخاص مشاكل في التمويل لأنها مملوكة لأسر أو مسجلة كشراكة أو شركات خاصة، ولذلك فإن الحصول على تمويل عن طريق طرح أسهمها في الأسواق المالية غير متاح. والبديل الوحيد اللجوء إلي المصارف وهذا المصدر نفسه ليس متاحاً بالقدر المطلوب وذلك لاستثناء الحكومة ومؤسسات القطاع العام بمعظم التمويل المصرفي. إذ بلغ نصيب الحكومة من التمويل المتاح للاقتصاد حوالي 51% ويتم تخصيص حوالي 28% لمؤسسات القطاع العام وأما ما يخصص للقطاع الخاص لم يتجاوز حوالي 20%(عثمان،2001م،135).

2.2.3:تطور معدل النمو الاقتصادي في السودان(1992-2018م)

تتناول الدراسة فيما يلى تطور معدل النمو الاقتصادي في السودان (1992-2018م) على النحو الاتي:

جدول رقم(5.2.3): تطور معدل النمو الاقتصادي في السودان(1992-2018م)

السنوات	النمو الاقتصادي
1992	6.6
1993	4.6
1994	1
1995	6
1996	11.56
1997	6.06
1998	8.24
1999	4.24
2000	8.38
2001	6.4
2002	6.7
2003	6.27
2004	5.14
2005	7.7
2006	9.3
2007	10.2
2008	6.0
2009	6.2
2010	6.5
2011	2.1
2012	2.4
2013	6.8
2014	7.0
2015	3.7
2016	3.8
2017	5.3
2018	5.7

- المصدر: بنك السودان المركزي، سنوات مختلفة.

شكل رقم(5.2.3): تطور معدل النمو الاقتصادي في السودان(1992-2018م)

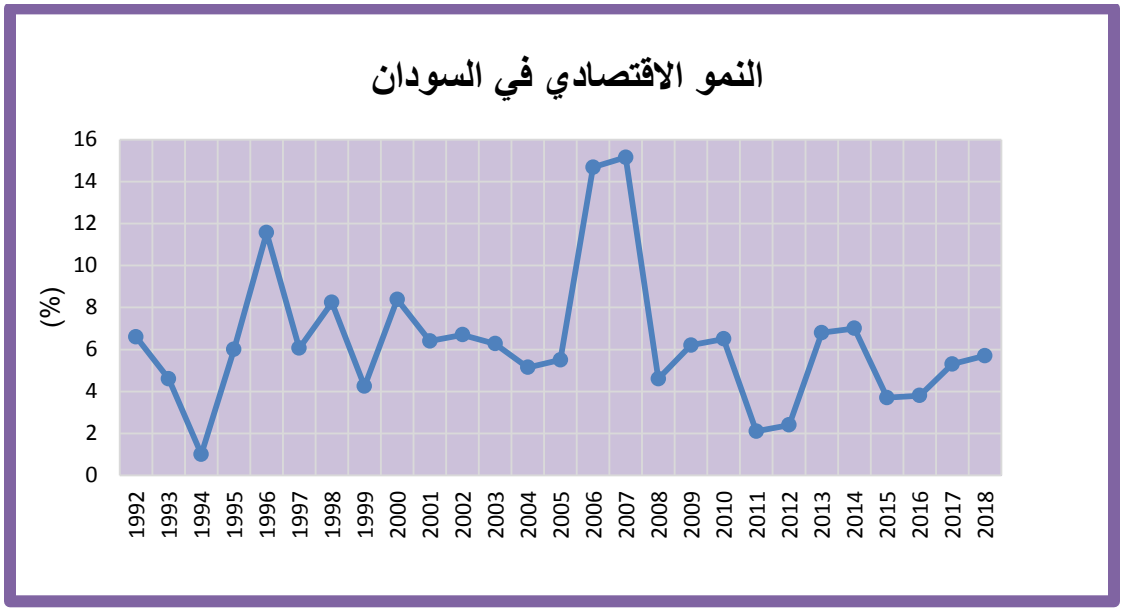

- الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم **(5.2.3)**.

من خلال استقراء الجدول رقم**(5.2.3)** والشكل رقم**(5.2.3)**، نلاحظ أن أعلى معدل نمو اقتصادي في العام 1996م وقدر بحوالي (11.56 %)، ويعزي ذلك الى ارتفاع نمو اغلب القطاعات الاقتصادية المتمثلة في القطاع الزراعي والصناعي، بحيث تم اعادة تأهيل المشروعات الزراعية الكبرى واكتمال بنياتها الاساسية، وتحسن موقف هطول الامطار في مناطق الزراعة المطرية. اما قطاع الصناعة والتعدين فقد ارتفع معدل نموه الحقيقي، ويرجع ذلك للإصلاحات التي تمت في بعض الصناعات الرئيسية، وقد تمثل ذلك في استحداث بند مال التركيز لدعم وتأهيل البنيات الاساسية للقطاع الصناعي بهدف رفع الطاقة الانتاجية لمصنع السكر والنسيج والاسمنت، اضافة الي تخفيض رسوم الانتاج على بعض السلع المصنعة محليا والاعفاء الكامل للبعض الاخر. وارتفع معدل النمو الحقيقي لقطاع الكهرباء ايضا. وكما سجل ادني معدل نمو قدر بحوالي (1%) وكان ذلك في العام 1994م، ويعزي ذلك الى انخفاض معدلات النمو في القطاعات الرئيسية للاقتصاد المتمثلة في القطاع الزراعي والصناعي والخدمات الاخرى.

وفيما سبق انه اتسمت معدلات النمو الاقتصادي في السودان بالضعف، وذلك ناتج من ضعف قدرة البلاد على استيراد مدخلات الانتاج المستوردة، مما ادي الى ضعف الانتاج والانتاجية في القطاعات الاقتصادية المهمة(القطاع الزراعي، والصناعي، والخدمي)، وادي هذا الانخفاض في هذه القطاعات الى انخفاض في معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي.

بالإضافة الى العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية على السودان منذ العام 1988م، حتي قبل تضع البلاد ضمن قوائم الارهاب التي شددت من هذه العقوبات، ادي كل هذا الى تدهور مريع في الاقتصاد السوداني، وعلى اثرها الحقت خسائر فادحة، فاقت الخمسين مليار دولار، وعزل البلاد من التعامل الاقتصادي مع دول العالم، مما سبب في ضعف النمو الاقتصادي بالبلاد.

3.2.3: تطور نمو القطاعات الاقتصادية (1992-2018م)

يتناول البحث في هذه الفقرة معدل نمو القطاعات الرئيسية للاقتصاد السوداني والمتمثلة في القطاعي الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات خلال الفترة 2004-2018م

1. **تطور نمو القطاع الزراعي (1992-2018م)**

جدول رقم(6.2.3): معدل نمو القطاع الزراعي في السودان (1992-2018م): ملايين الجنيهات

السنة/البند	القطاع الزراعي		
	القيمة	معدل النمو%	نسبة المساهمة%
1992	-	-	-
1993	-	-	-
1994	-	-	-
1995	-	-	-
1996	-	-	-
1997	-	-	-

–	–	–	1998
–	–	–	1999
–	–	–	2000
35.8	–	14547.9	2001
37.7	23.6	17986.3	2002
38.4	19	21411.0	2003
34.	9.1	23369.4	2004
33.2	21. 8	28454.7	2005
31.7	9.6	31190.8	2006
29.1	5.7	32985.5	2007
30.1	13.6	37480.6	2008
33.1	20	44969.6	2009
32.5	17.1	52691.4	2010
34.1	20.7	63609.3	2011
34.8	33.1	84638.3	2012
39.3	36.7	115739.2	2013
10.6	-56.7	50113.4	2014
31.4	265.5	183150.3	2015
32.3	19.5	218878.9	2016
23.9	-10.1	196841.6	2017
23.9	49	293294.0	2018

– **المصدر**: بنك السودان المركزي، سنوات مختلفة، ملاحظة: البيانات الخاصة بالسنوات (1992 – 2000) غير متوفرة

شكل رقم(6.2.3): معدل نمو القطاع الزراعي في السودان (1992-2018م):

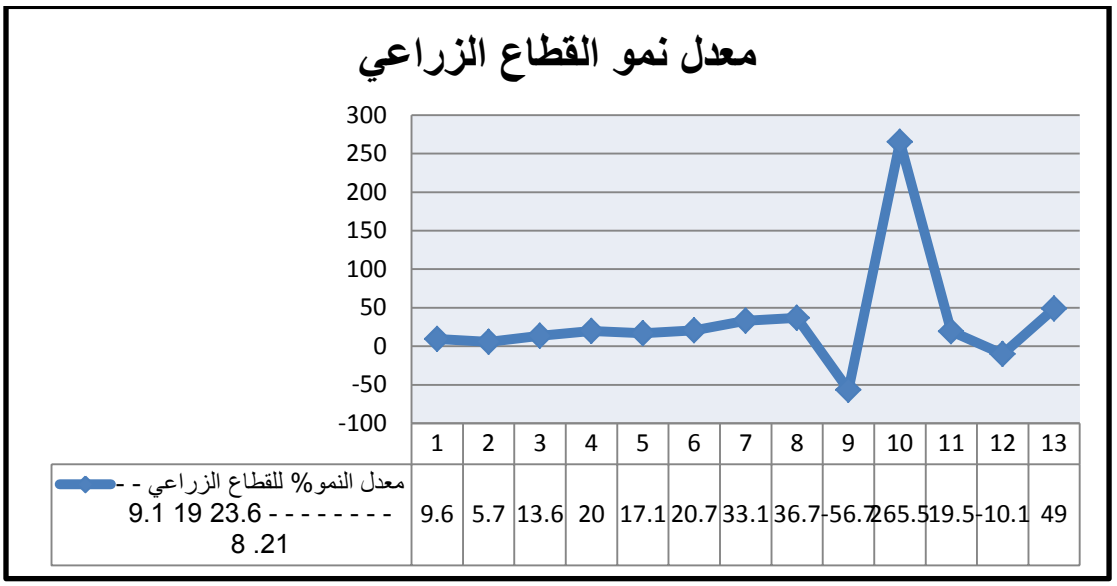

- الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم **(6.2.3)**.

من خلال استقراء الجدول والشكل رقم**(6.2.3)** الذي يوضح معدل نمو القطاع الزراعي في السودان خلال الفترة1992م-2018م، نلاحظ أن اقل معدل نمو للقطاع الزراعي خلال هذه الفترة بلغ حوالي 56.7-% في العام 2014م، بينما بلغ اكبر معدل نمو في القطاع الزراعي ب265.5% في العام 2015م.

القطاع الزراعي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي، وعلى الرغم من هذه المساهمة الكبيرة الا انه يعتبر ذات دعم ضعيف بالنسبة الى الاقتصاد السوداني، لان القطاع الزراعي يتميز بمشاكل كبيرة جداً، اذ انه يعتمد على الزراعة التقليدية التي تفتقر الى الآلات الحديثة التي تعمل على زيادة الانتاج والانتاجية، والاعتماد بشكل كبير على العوامل الطبيعية مثل الامطار التي تتذبذب بشكل واخر في كل موسم من مواسم الانتاج، مما تؤدي الى ضعف الانتاج، بالإضافة الى عدم توفر التمويل اللازم لهذا القطاع الذي يسوده العمل التقليدي في اغلب مراحل الانتاج فيه.

2. تطور نمو القطاع الصناعي (1992-2018م)

جدول رقم (7.2.3):تطور معدل نمو القطاع الصناعي (1992-2018م: ملايين الجنيهات

السنة/البند	القطاع الصناعي		
	القيمة	معدل النمو%	نسبة المساهمة%
1992	-	-	-
1993	-	-	-
1994	-	-	-
1995	-	-	-
1996	-	-	-
1997	-	-	-
1998	-	-	-
1999	-	-	-
2000	-	-	-
2001	3354.1	-	8. 3
2002	4426.6	32	9.3
2003	4862.1	10	8.7
2004	6392.5	31.5	9.3
2005	7322.3	14.5	8.5
2006	8041.7	9.8	8.2
2007	8781.7	9.2	7.8
2008	9726.3	10.8	7.8
2009	11508.2	18.3	8.5
2010	13672.9	18.8	8.4
2011	16285.4	19.1	8.7
2012	21676.8	33.1	8.9

17.7	140.2	52079.7	2013
17	53.6	80013.5	2014
20.2	47.3	117862.0	2015
21.1	21.1	142702.5	2016
15.7	-9.6	128929.4	2017
17.4	66.0	214057.5	2018

- المصدر: بنك السودان المركزي – وزارة المالية، سنوات مختلفة، ملاحظة: البيانات الخاصة بالسنوات (1992 – 2000) غير متوفرة.

شكل رقم(7.2.3):تطور معدل نمو القطاع الصناعي في السودان (1992-2018م)

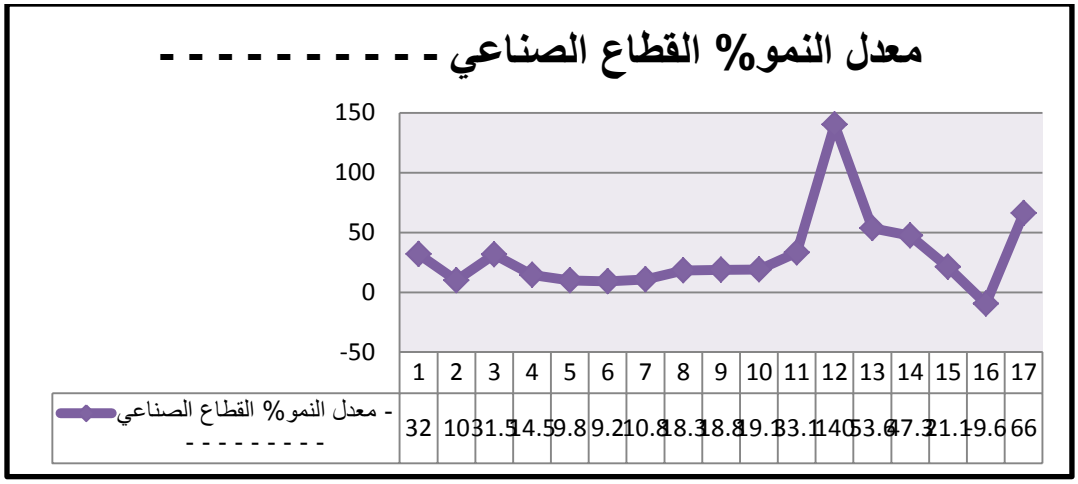

- الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم **(7.2.3)**.

من خلال استقراء الجدول رقم**(7.2.3)** والشكل **(7.2.3)** نلاحظ أن أعلى معدل نمو للقطاع الصناعي قدر بحوالي 140.2% في العام 2013م، بينما قدر أدنى معدل نمو للقطاع الصناعي في العام 2017م بحوالي 9.6-%.

يعتبر هذا القطاع من القطاعات الرائدة في عملية التنمية الاقتصادية والنمو السريع، ومكمل بشكل كبير بالنسبة الى القطاع الزراعي، خصوصا في الصناعة التحويلية، وتأثر بشكل كبير بسبب العقوبات الامريكية على الاقتصاد الوطني، مما ادي الى توقف كثير من المصانع جراء عدم توفر قطع الغيار اللازمة لتحديث وصيانة الآلات، وخروج هذه

المصـانع الخدمـة ادي الـى ضـعف مسـاهمة هـذا القطـاع بصـورة كبيـرة فـي النـاتج المحلـي الاجمالي، وبالتالي ساهم في ضعف النمو الاقتصادي.

3. تطور معدل نمو قطاع الخدمات (1992-2018م)

جدول رقم(8.2.3):تطور معدل نمو قطاع الخدمات (1992-2018م): ملايين الجنيهات

السنة/البند	قطاع الخدمات		
	القيمة	معدل النمو%	نسبة المساهمة%
1992	-	-	-
1993	-	-	-
1994	-	-	-
1995	-	-	-
1996	-	-	-
1997	-	-	-
1998	-	-	-
1999	-	-	-
2000	-	-	-
2001	2227.5		5.5
2002	2433.3	9.2	5.1
2003	2661.7	9.4	4.8
2004	3845.6	44.5	5.6
2005	4269.1	11.9	5
2006	5297.4	24.1	5.4
2007	5943.7	12.2	5.2
2008	6680.6	12.4	5.4
2009	7481.6	12	5.5
2010	8362.4	11.8	5.1
2011	9996.4	19.5	5.3

6.3	52.51	15248.2	2012
59.4	1047.6	174984.3	2013
52.1	40.4	245700.8	2014
48.4	14.7	281925.1	2015
49	17.7	331933.2	2016
54.3	34.9	447696.7	2017
58.7	61.2	721615.8	2018

- المصدر: بنك السودان المركزي، سنوات مختلفة. ملاحظة: البيانات الخاصة بالسنوات (1992 – 2003) غير متوفرة

شكل رقم(8.2.3):تطور معدل نمو قطاع الخدمات (1992-2018م)

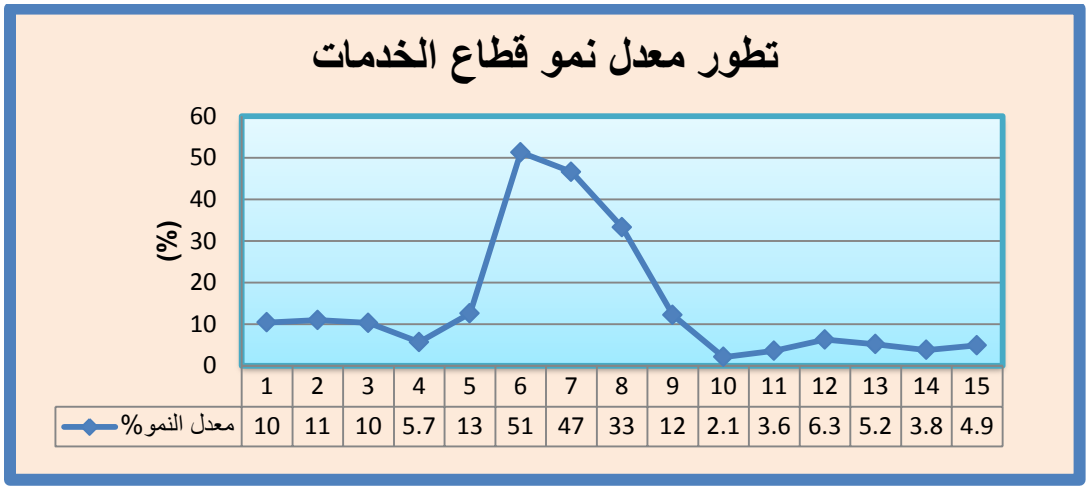

- الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم **(8.2.3)**.

من خلال استقراء الجدول**(8.2.3)** والشكل**(8.2.3)**، نلاحظ أن أعلى معدل نمو لقطاع الخدمات قدر بحوالي 1047.6% في العام 2013م، ذلك نتيجة لارتفاع معدل نمو مكونات قطاع الخدمات في هذا العام، بينما قدر ادني معدل نمو لقطاع الخدمات بحوالي 9.2% في العام 2002م.

ان قطاع الخدمات من اهم القطاعات الداعمة لقطاعي الزراعة والصناعة، اذ انه يساهم مساهمة مقدرة في الناتج المحلي الاجمالي، ويعزي ذلك الى الاستثمارات الخاصة والاجنبية التي اهتمت به خصوصا –الاتصالات– الا انه يعتبر متخلفا من ناحية النقل والبنية التحتية.

المبحث الثالث

التضخم في السودان (1992 – 2018م)

تمهيد:

ظل السودان كغيره من الدول النامية يعاني من التضخم ولفترات طويلة وان اختلفت حدته من فترة إلى أخري وقد لعبت السياسات الاقتصادية غير الملائمة دوراً رئيسياً في ارتفاع معدلاته، ويعزي ارتفاع التضخم في السودان لمشاكل هيكلية ظلت تلازم الاقتصاد السوداني فترة طويلة نتيجة لعدم وجود التخطيط السليم إلى جانب تسييس العملية الاقتصادية برمتها، وقد لعب الإنفاق الحكومي المتعاظم دوراً كبيراً في ارتفاع حدة التضخم لاسيما وان هذا الإنفاق لا يقابله إنتاج حقيقي، بل يصرف في قنوات أخرى، مثل الصرف على الأمن والدفاع الذي بلغ 75% من ميزانية الدولة بالإضافة إلى الصرف على مستحقات اتفاقية السلام الموقعة بين الحكومة والأطراف الأخرى علاوة على زيادة حجم السيولة الناتجة عن استدانة الحكومة من الجهاز المصرفي لمواجهة عجز الميزانية. وتكمن مشكلة ارتفاع معدلات التضخم في توزيع الدخول والثروة التي تتركز بسببه عند فئة معينة بينما يزداد عدد الفقراء وبالرغم من أن بعض الاقتصاديين يرون أن المعدلات المنخفضة للتضخم ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن النسب المرتفعة للتضخم يمكن اعتبارها بمثابة أزمة اقتصادية ينبغي وضع الحلول الناجعة لها(موسوعة التوثيق الشامل،25 ديسمبر 2019م).

1.3.3: أسباب التضخم في السودان

هناك العديد من العوامل المسببة للتضخم في السودان وتتمثل في الآتي:

1. الارتفاع الملحوظ في الإنفاق العام

أن مجالات الإنفاق الحكومي المركزي واسعة وان هذه النفقات تميل نحو الارتفاع المستمر، وذلك نتيجة للتوسع في نطاق الاحتياجات التقليدية للدولة، بالإضافة إلي ضرورة قيامها بأعباء جديدة، وبالطبع ترجع الزيادة في النفقات العامة إلي الارتفاع الملحوظ في

مستوي الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للنقود . ولاشك أن التطور الاقتصادي والاجتماعي يستدعي زيادة الإنفاق العام، وقد جاء إنفاق الحكومة المركزية في السودان مسايراً لهذا الاتجاه العام بصفة مستمرة. فقد بلغ الأنفاق العام في السودان في عام 1957/56م 32,7مليون جنيه سوداني وتطور حتى بلغ مئات الملايين في عام 1978/77م حيث بلغ 451,2مليون حتى بلغ في العام 1983/82م آلاف الملايين "مليار جنيه " حيث بلغ 1,191,2.(عثمان،2006م،ص74) علي صعيد الإنفاق العام في عهد حكومة الإنقاذ ارتفعت نسبة الإنفاق الجاري ونفقات التسيير علي حساب الإنفاق الرأسمالي والتنموي وقد ذهبت النسبة الكبرى من الموارد إلي نفقات الأمن والدفاع (أكثر من 70% من الإنفاق العام) والإنفاق علي الجهاز السيادي الحكومي المتضخم (الذي يقع معظمه ضمن ما يسمي بالإنفاق المتنوع). استحوذت الأجور والمرتبات وتحويلات الولايات علي الحصة ألكبري من الإنفاق العام ومعظم ذلك الإنفاق يذهب إلي تعويضات العاملين وشراء السلع والخدمات الحكومية التي في غالبها سلع استهلاكية وخدمات غير منتجة. ارتفعت أيضا متأخرات الدين الحكومي للقطاع الخاص ، حجم مستحقات الدين العام الداخلي (خاصة شهادات شهامة) والاستدانة من النظام المصرفي وان لم يتم الإعلان صراحة عن المستوي الحقيقي لتلك المؤشرات (حسن،2019م).

2. عجز الموازنة العامة

طبقت سياسة التمويل بالعجز في السودان (الاستدانة من الجهاز المصرفي) منذ عقد الستينات مع إصدار الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية حيث كان التمويل بالعجز في الميزانية، ويعتبر ذلك تغيراً جذريا في الاقتصاد السوداني حيث توجه الاقتصاد ناحية الاقتصاد المخطط مركزياً وفيه تم انتهاج سياسة تحرير الواردات، حيث أصبحت كل الموارد تحت تصرف القطاع العام مما أدي إلي زيادة عجز الموازنة ومن ثم اللجوء إلي التمويل بالعجز.

يواجه السودان كغيره من الدول النامية مشكلة التمويل التضخمي نتيجةً للزيادة الكبيرة في الإنفاق العام مقارنةً بالإيرادات العامة، ويعزي ذلك إلي عدد من العوامل نذكر منها علي

سبيل المثال الزيادة السنوية في الأجور والمرتبات وزيادة الصرف الحكومي على خدمات التسيير وخاصة بعد تطبيق نظام الحكم الفدرالي وزيادة الصرف على الأمن والدفاع. ومعلوم بالطبع أن إيرادات دولة نامية مثل السودان لا تنمو بمعدلات كبيرة تحقق فائضاً كبيراً بالنسبة لمصروفاتها الجارية، مما يمكنها من زيادة الصرف على التنمية، عليه فإن الدولة النامية تلجأ عادة إلي الاستدانة الداخلية من الجهاز المصرفي والاستدانة الخارجية من مصادر التمويل المتاحة لها، وقد كانت الاستدانة الحكومية المركزية من الجهاز المصرفي قليلة نسبياً خلال سنوات السبعينات والنصف الأول من عقد الثمانينات فهذه الاستدانة لم تكن مطلقة وإنما كانت محدودة وفق القانون (حيث ضمنت الاستدانة في المادة (57أ) من قانون بنك السودان المعدل للعام 1973م).(عثمان،1998،ص-ص285-286)، ولكنها ازدادت بصورة ملحوظة فترة التسعينات (1990 – 2000).

3. التضخم المستورد

من أهم العوامل المؤثرة على ديناميكية ارتفاع الأسعار العالمية هو ارتفاع سعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى، والسبب الرئيسي في هذه العلاقة الطردية القوية بين ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة ومعدلات التضخم ناتجة من أن السلع المستوردة تمثل أكثر من 65% من مكونات سلة مقياس الأسعار الاستهلاكية، وهذا يعني أن أي ارتفاع في معدلات الأسعار العالمية للسلع المستوردة ينتقل بسرعة وبقوه وبنفس الحجم إلى مستوي الأسعار المحلية ويشكل ضغوطا تضخمية(بدر الدين،2009م،ص16).

2.3. آثار التضخم على الاقتصاد السوداني

تتمثل آثار التضخم في السودان في الآثار الاقتصادية والاجتماعية، ونتناولها على النحو الآتي:

1. الآثار الاقتصادية:

أ. النمو الكبير للنشاط الهامشي في القطاع الموازي ويتمثل في سوق المضاربة بالعملات والعقارات وأعمال السمسرة وفي أسواق المحاصيل الرئيسية، وقد نتج عن ذلك خلل في توظيف الموارد بين القطاعات الإنتاجية مما أدي إلى انحسار في معدلات النمو.

ب. تأكل المدخرات وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

ج. ارتفاع التضخم انعكس في الارتفاع المضطرد على تكلفة السلع القابلة للتصدير ومن ثم اثر في موقعها التنافسي مما أدى إلى فقدان جزء من الحصة في السوق العالمية ومن ثم في الموارد من النقد الأجنبي وبالتالي تفاقمت الميزانية بالإضافة إلى احتفاظ السودانيين العاملين بالخارج بودائعهم خارج البلاد والذي تسبب في انخفاض معدلات التدفق الدائري من العملات الأجنبية كل ذلك انعكس على ميزان المدفوعات.

د.اثر التضخم على سعر الصرف من خلال التذبذب في أسعار الصرف هبوطا وصعودا ،حيث اتسم سعر الصرف خلال تلك الفترة بعدم الاستقرار واتساع الفجوة بين السعر الرسمي والموازي، وان التقلبات في سعر الصرف في الأسواق المختلفة وعدم القدرة بالتنبؤ بها جعل من الصعوبة تخطيط الإنتاج للمدى المناسب لاستيراد المدخلات والتصنيع ثم عرض الإنتاج للبيع واستيراد الأموال المستثمرة في الإنتاج، وترتب على ذلك تخفيض الطاقة الإنتاجية.

2. الآثار الاجتماعية للتضخم

تظهر من خلال النشاطات الهامشية في القطاع الموازي، وذلك بإفرازاتها السالبة في النسيج الاجتماعي، فقد تطور النشاط الموازي في سوق التمويل وبمسميات مختلفة متعارف عليها محليا بين المتعاملين في تلك الأسواق وأدت هذه المعاملات إلى خسارة كبيرة لكل

الأطـراف البائعـة والمشـترية، فالمشـتري كـان يتكبـد خسـارة يعجـز عـن الإيفـاء بتلـك الالتزامـات مـن التـدفقات المتوقعـة مـن المشـترين وهكـذا تتوسـع دائـرة التعثـر المـالي ، وفـي النهايـة يتـورط البـائع والمشـتري فـي صـعوبات ماليـة تقتضـي بهـم فـي الغالـب إلـى إعـلان الإفـلاس، ومـن جـراء إفـرازات النشـاطات الهامشـية فقـد الكثيـرين أصـولهم وتـدهورت أحـوالهم الاجتماعيـة والأسرية(مبارك،2017م،ص-ص36-37).

3.3.3: تطور معدل التضخم في السودان (1992 – 2018م)

تتنـاول الدراسـة فـي هـذه الفقـرة تطـور معـدل التضـخم فـي السـودان خـلال الفتـرة (1992-2018م) على النحو الاتي:

جدول رقم(9.3.3):تطور معدل التضخم (1992-2018م)

السنوات	معدل التضخم(%)
1992	119.24
1993	101.18
1994	115.90
1995	68.97
1996	130.44
1997	46.50
1998	17.01
1999	16.10
2000	8.02
2001	4.90
2002	8.30
2003	7.70
2004	8.35
2005	5.60
2006	15.70
2007	8.80

14.90	2008
13.90	2009
15.40	2010
18.90	2011
35.60	2012
37.10	2013
36.90	2014
16.90	2015
17.50	2016
32.58	2017
63.3	2018

– المصدر: البنك المركزي، سنوات مختلفة.

شكل رقم(9.3.3): تطور معدل التضخم (1992–2018م)

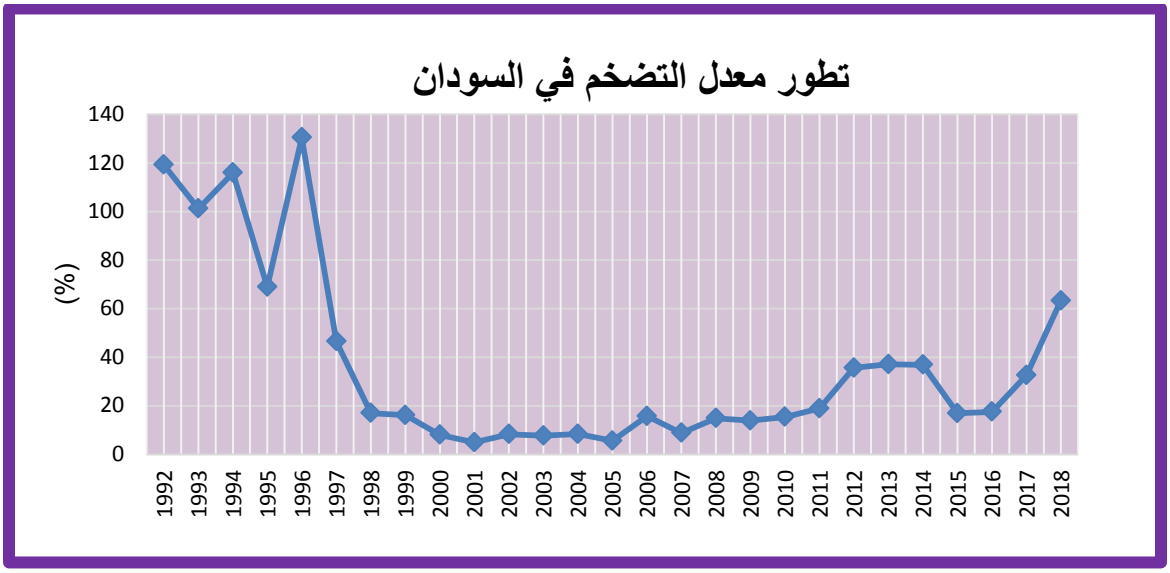

– الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم **(9.3.3)**.

من خلال استعراض بيانات الجدول والشكل **(9.3.3)** نلاحظ أن التضخم بدا مرتفعاً، ويعزي هذا الارتفاع الحاد في معدلات التضخم الى التغيرات الهيكلية التي صاحبت سياسة التحرير الاقتصادي كتعديلات سعر الصرف في القطاع النقدي، ونمو الكتلة النقدية،

وادخال المزيد من الانشطة الاقتصادية تحت مظلة الضرائب، ومراجعة المرتبات والاجور كل ستة اشهر في قطاع السياسات المالية، بالإضافة الى التضخم المستور، ولكن قامت الحكومة مع صندوق النقد الدولي في العام 1997م بتطبيق سياسة الإصلاح الهيكلي للاقتصاد السوداني، واستخدمت الدولة لسياسات انكماشية نتج عنها انخفاض في التضخم، بالإضافة إلى مردود الصادرات النفطية التي أيضا بسببها تحسن الاقتصاد السوداني، وحافظ التضخم على معدلات تضخم منخفضة، إلى أن حدثت الأزمة المالية العالمية في العام 2008م، والتي أثرت بصوره عامة على اقتصاديات دول العالم، وانخفضت أسعار البترول عالميا، وقلص هذا من الإيرادات البترولية وبدورها أثرت على الموازنة العامة في السودان، بالإضافة إلى انفصال جنوب السودان في العام 2011م، وذهاب ثلاث أرباع الإنتاج النفطي إليه، وبدا التضخم في الارتفاع إلى وصل إلى أعلى معدل له في العام 2018م 63.3 % ويعزي هذا الى التوسع النقدي الكبير الذي شهده الاقتصاد النقدي مؤخراً، وايضاً شهدت هذه الفترة عدم قدرة الدولة على تغذية الخزينة العامة من الضرائب بصورة طبيعية، وذلك بسبب التوتر السياسي والحراك الشعبي الذي عم البلاد في هذه الفترة.

ولما سبق ان معدل التضخم انخفض بصورة واضحة خلال الانتاج النفطي، ويعزي هذا الى ان الاثر الكبير للبترول في انتعاش الاقتصاد السوداني ووفرة السلع المختلفة ودعم كثير من السلع الاستراتيجية، مما ادى هذا الى انخفاض اسعارها وبالتالي انخفاض معدل التضخم.

4.3.3:ملامح من متوسط معدل التضخم الكلي حسب الولايات(2004-2018م)

1. متوسط معدل التضخم الكلي حسب الولايات (2004- 2008م)

جدول رقم (10.3.3): متوسط معدلات التضخم الكلي حسب الولايات (2004-2008م)

الولاية/السنة	2004م	2005م	2006	2007	2008
الخرطوم	8.4	8.5	7.2	8.1	16.2
الجزيرة	9.5	11.2	3.2	0	15.9
نهر النيل	8.4	13.7	4.4	5.3	15.7
الشمالية	1.3	2.8	17.7	9.1	20.7
البحر الأحمر	3.5	6.9	6.8	6.4	15.2
كسلا	10.9	14.7	6.5	0	16.5
النيل الأزرق	13.1	9	2.7	1.5	13.7
النيل الأبيض	12.8	18.4	6	2	12.7
شمال كردفان	10.5	9.5	6.1	6.5	27.1
جنوب كردفان	5.2	17.3	-1.1	4.3	19.2
شمال دارفور	25.4	33.5	8.9	1.4	16.3
جنوب دارفور	22	20.1	7.4	3.9	20.4
سنار	9.2	10.6	6.5	5.2	14.3

- المصدر: البنك المركزي، سنوات مختلفة.

شكل رقم(10.3.3):متوسط معدلات التضخم الكلي حسب الولايات (2004-2008م)

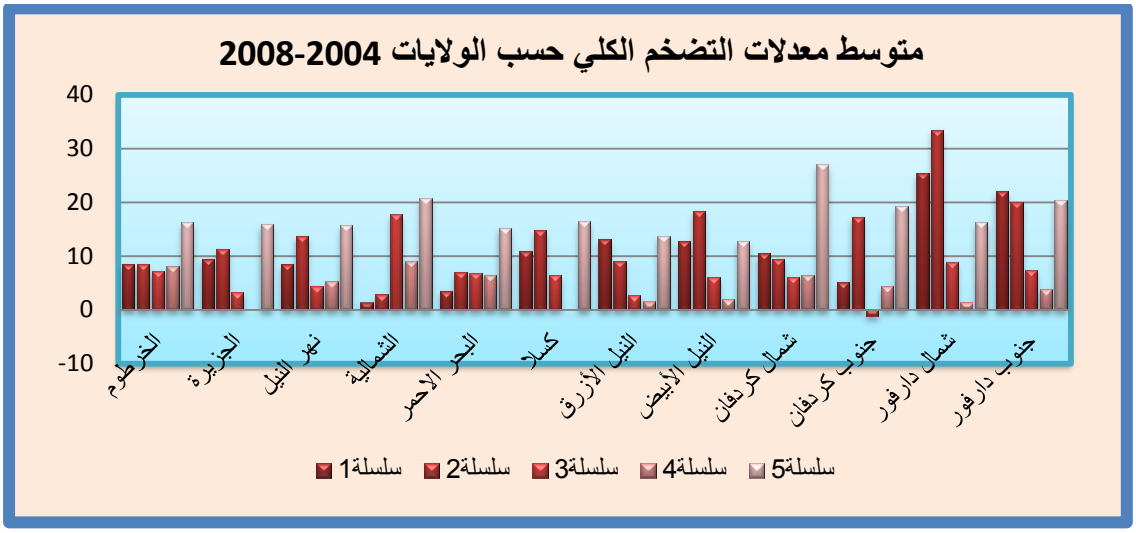

– الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (10).

من خلال استقراء الجدول (**10.3.3**) يلاحظ أن في العام 2004م قدرت أدنى معدلات تضخم بحوالي 1.3 % في الولاية الشمالية كما قدر اعلي معدل تضخم بلغ حوالي 25.4% من نصيب ولاية شمال دارفور، وإما في العام 2005 م بلغ اقل معدل تضخم بحوالي 2.8%من نصيب الولاية الشمالية ، بينما قدر أعلى معدل تضخم حسب تصنيف الولايات بحوالي 33.5%من نصيب ولاية شمال دارفور، وفي العام 2006م، وقدر معدل التضخم الولائي كأقل معدل بحوالي1.1% في ولاية جنوب كردفان، بينما قدر اعلي معدل تضخم في الولاية الشمالية وقدر بحوالي17.7%، وقدر اعلي معدل تضخم ب 8.1 %في العام 2007م كان من نصيب ولاية الخرطوم، بينما قدر اقل معدل تضخم في العام ذاته بـ 1.4% في ولاية شمال دارفور، أما في العام 2008م بلغ اقل معدل تضخم ب12.7 % في ولاية النيل الأبيض، بينما قدر أعلى معدل تضخم في شمال كردفان وبلغ 27.1 %.

2. متوسط معدل التضخم الكلي حسب الولايات (2009- 2013م):

جدول رقم(11.3.3):مستوى معدل التضخم الكلي حسب الولايات (2009- 2013م)

الولاية/السنة	2009	2010	2011	2012	2013
شمال دارفور	-	-	-	46.1	34.3
القضارف	-	-	-	44.0	37.9
كسلا	-	-	-	43.4	34.6
جنوب دارفور	-	-	-	42.9	31.2
النيل الأبيض	-	-	-	40.2	43.6
الخرطوم	-	-	-	37.9	38.4
نهر النيل	-	-	-	37.1	33.6
غرب دارفور	-	-	-	35.0	26.8
النيل الازرق	-	-	-	31.5	38.9
شمال كردفان	-	-	-	30.2	48.8
الجزيرة	-	-	-	29.7	34.1
جنوب كردفان	-	-	-	29.5	32.0
البحر الاحمر	-	-	-	29.3	29.0
الشمالية	-	-	-	28.7	25.3
سنار	-	-	-	28.4	34.9

– المصدر: البنك المركزي سنوات مختلفة –ملاحظة: البيانات الخاصة بالسنوات (2009 – 2011) غير متوفرة

شكل رقم(11.3.3): مستوى معدل التضخم حسب الولايات (2009-2013م)

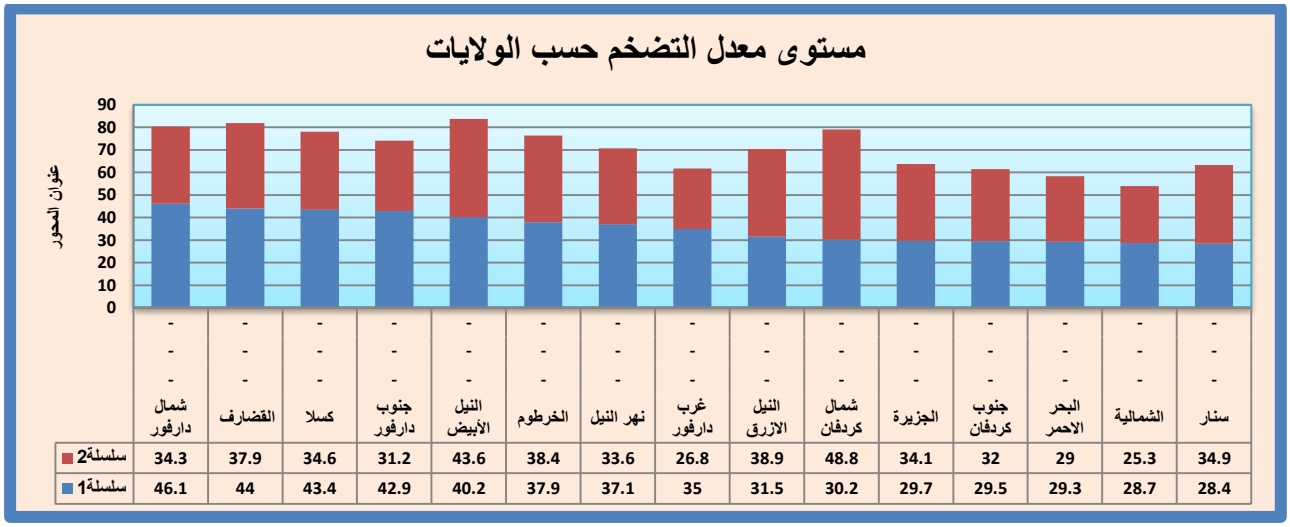

- الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (11.3)

من خلال استقراء الجدول **(11.3.3)** نلاحظ في العام 2012م قدر أعلى مستوى لمعدل التضخم حسب الولايات بحوالي46.1 %من نصيب ولاية شمال دارفور، بينما قدر أدنى مستوى لمعدل التضخم في سنار قدر بحوالي 28.4 %، أما في العام 2013م قدر أدنى مستوى لمعدل التضخم بحوالي25.3 %من نصيب الولاية الشمالية أما أعلى مستوى معدل تضخم في نفس العام قدر بحوالي48.8 % من نصيب ولاية شمال كردفان.

3. متوسط معدل التضخم الكلي حسب الولايات (2014- 2015م)

جدول رقم (12.3.3): مستويات معدلات التضخم الكلي حسب الولايات (2014-2018م):

الولاية/السنة	2014	2015	2016	2017	2018
شمال دارفور	45.7	2.8	14.4	30.0	76.4
القضارف	30.9	15.0	21.5	34.5	65.0
كسلا	27.8	17.9	16.6	34.5	71.3
جنوب دارفور	45.8	7.1	10.9	37.9	49.9
النيل الابيض	22.9	23.8	17.2	28.9	75.4
الخرطوم	33.0	17.4	20.7	25.9	54.6
نهر النيل	34.4	21.7	18.1	30.0	73.5
غرب دارفور	35.5	15.5	13.4	42.7	61.1
النيل الازرق	40.1	18.8	18.0	34.9	67.0
شمال كردفان	40.1	31.8	15.2	32.3	53.8
الجزيرة	51.6	12.6	20.4	34	83.2
جنوب كردفان	33.4	21.8	20.9	44.1	49.9
البحر الاحمر	34.7	14.7	19.5	28.2	90.4
الشمالية	37.3	22.9	12.3	37.1	81.6
سنار	41.5	28.2	27.5	33.5	63.3

– **المصدر**: البنك المركزي، سنوات مختلفة.

شكل رقم(12.3.3): مستويات التضخم حسب الولايات (2014 – 2018م)

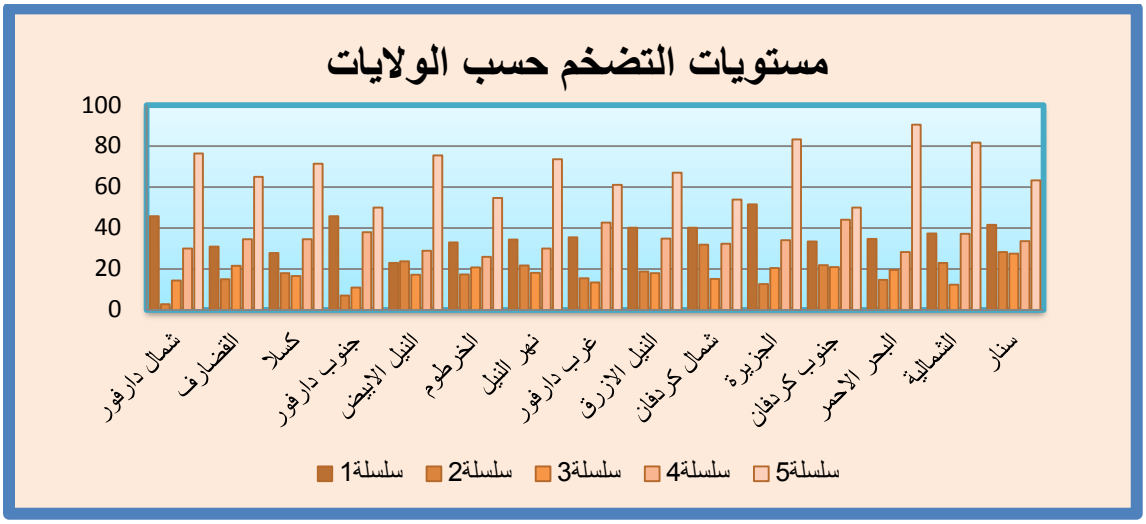

– الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (12.3).

من خلال استقراء الجدول**(12.3.3)** يلاحظ أن متوسط معدل التضخم الكلي حسب الولايات بلغ أدنى مستوى له في العام 2014 قدر بحوالي22.9 %وكان من نصيب ولاية النيل الأبيض، بينما قدر أعلى مستوى له 45.8 %من نفس العام كان من نصيب ولاية جنوب دارفور، أما في العام 2015م بلغ أدنى مستوى للتضخم حسب الولايات ب2.8% في ولاية شمال دارفور أما أعلى مستوى تضخم قدر ب31.8 من نصيب ولاية شمال كردفان، وفي العام 2016م قدر متوسط معدل التضخم الكلي حسب الولايات بنحو 10.9% كأدنى مستوى من نصيب ولاية جنوب دارفور وكان أعلى مستوى معدل للتضخم حوالي27.5% في ولاية سنار، وفي العام 2017م قدر متوسط معدل التضخم الكلي حسب الولايات بنحو 25.9% كأدنى مستوى وكان من نصيب ولاية الخرطوم، في حين كان أعلى مستوى معدل للتضخم حوالي44.1% في ولاية جنوب كردفان، وأما في العام 2018م اشتركت كل من ولاية جنوب دارفور و ولاية جنوب كردفان في أدنى مستوى لمعدل التضخم الولائي وقدر بنحو 49.9% لكل منهما، أما أعلى مستوى لمعدل التضخم كان من نصيب ولاية البحر الأحمر بوالي90.4 %.

المبحث الرابع

ميزان المدفوعات في السودان (1992 – 2018م)

تمهيد:

بالنظر إلى اقتصاديات الدول النامية والى مكونات صادراتها من المنتجات الأولية، يتضح أن طبيعة هذه الاقتصاديات نفسها تفرز العديد من مسببات الضغوط على ميزان المدفوعات، فاعتماد هذه الاقتصاديات على التجارة الخارجية بتصدير منتجاتها الأولية، واستيراد احتياجات البلاد من السلع الغذائية والاستهلاكية والمواد الخام والسلع الرأسمالية، تجعلها عرضة لمؤثرات الأسواق الخارجية العالمية ولمؤثرات الإنتاج الداخلي، ولا شك أن طبيعة الصادرات، وهي من المواد الأولية، والواردات وهي من السلع المصنعة، تضفي علي عائدات تلك البلاد ضغوطا، وتجعل موقف الميزان التجاري في غير صالحها، فتكون آثار تقلبات الأسعار العالمية والتضخم العالمي والركود والانتعاش واضحة علي الميزان التجاري وميزان المدفوعات للدول النامية.

وبما أن الاقتصاد السوداني لا يختلف عن اقتصاديات الدول النامية من حيث السمات الأساسية لهذه الدول، ولذلك لا يختلف ميزان مدفوعاته في هيكله كثيراً عن موازين مدفوعات بقية دول العالم، والموقف التنافسي للاقتصاد السوداني، ومن خلال ما يلي سيتم تسليط الضوء على وضعية ميزان المدفوعات من خلال تتبع تطور مختلف أرصدته(مكي 2016م،ص21)

1.4.3: أسباب تدهور ميزان المدفوعات في السودان

هنالك عدة أسباب ساهمت في تدهور مكونات ميزان المدفوعات خاصة الحساب الجاري، مما أدي إلى تدهور أيضا في ميزان المدفوعات نجملها في الآتي:

1- النمو المتدني والبطيء للإنتاج وخاصة الصادرات السلعية الأساسية.

2- ارتفاع معدلات الاستهلاك في القطاعين العام والخاص، والذي تم تمويله بالاستدانة المحلية والخارجية.

3- نقص العمالة الماهرة نتيجة لهجرة العقول للخارج.

4- سياسة القيود على الأسعار، وهوامش الأرباح التي أدت إلى التشوهات في الاقتصاد والتي أثرت سلبا على الإنتاج والصادرات السلعية.

5- نظام سعر الصرف غير الواقعي وغير المحفز للصادرات والمشجع للمستوردات.

6- فئات عائد التمويل والادخار الحقيقية السالبة التي تعوق الادخار وتقلل فرص تمويل عمليات الإنتاج والتصدير.

7- ارتفاع الأسعار العالمية لمعظم سلع الاستيراد الأساسية خاصة أسعار المواد البترولية والسكر ومدخلات الإنتاج الزراعية.

8- الارتفاع المستمر في أعباء خدمة الديون الخارجية والنمو الحاد في مديونية السودان(عبد الوهاب، 2001، صص89-90).

2.4.3: تطور أداء الميزان الكلي للمدفوعات في السودان (1992-2018م)

خلال هذه الفقرة تتناول الدراسة التطور أداء ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة 1992-2018م.

جدول(13.4.3) أداء ميزان المدفوعات (1992-2018م) ملايين الدولارات

السنوات	الحساب الجاري	الميزان التجاري	ح/الخدمات والدخل والتحويلات	الحساب الراسمالي والمالي	الاخطاء والمحذوفات	ميزان المدفوعات	معدل التغير%
1992	(415.5)	(668.7)	283.9	383.3	2.9	(29.3)	
1993	(566.7)	(637.6)	70.9	266.1	342.4	41.8	-242.662
1994	(624.3)	(637.6)	13.3	230.9	363.0	(30.5)	-172.967
1995	(576.3)	(629.1)	52.8	422.3	177.6	23.6	-177.377
1996	(872.7)	(884.1)	11.5	137.6	737.1	1.2	-94.9153
1997	(827.3)	(827.7)	4.9	98.5	704.8	(24.0)	-2100
1998	(957.5)	(1136.5)	179.0	285.9	687.6	16.0	-166.667
1999	(497.0)	(473.3)	(23.7)	418.4	188.6	110.0	587.5

-416.818	(348.5)	(240.5)	300.7	(980.5)	440.3	(540.2)	2000
91.36298	(666.9)	(794.5)	511.3	(958.8)	(326.1)	(1284.9)	2001
-36.9171	(420.7)	(120.7)	844.1	(759.0)	(203.7)	(962.7)	2002
-106.846	28.8	451.4	1404,1	(944.7)	6.1	(938.6)	2003
-775.347	(194.5)	535.7	1358.6	(1009.8)	191.6	(818.2)	2004
-372.751	530.5	1666.0	1468.0	(1481.7)	(1121.7)	(2603.5)	2005
-139.321	(208.6)	1307.5	4992.2	(5060.1)	(1448.1)	(6508.2)	2006
35.18696	(282.0)	(743.9)	4004.1	(4699.1)	1156.8	(3542.2)	2007
-107.482	21.1	1992.3	1504.8	(6917.1)	3441.1	(3476.0)	2008
-2206.64	(444.5)	(497.6)	4979.6	(4655.7)	(270.9)	(4926.6)	2009
-93.7683	(27.7)	1992.3	1985.1	(4290.3)	2464.9	(1725.4)	2010
2384.838	(688.3)	(497.6)	2729.9	(4718.8)	2065.9	(2652.9)	2011
-96.4114	(24.7)	(307.4)	3915.3	(2202.9)	(4056.2)	(6259.1)	2012
-28.7449	(17.6)	(765.3)	4422.3	(1883.9)	(3938.2)	(3545.5	2013
-81.25	(3.3)	1344.1	2198.1	291.0	(3836.4)	(3545.5)	2014
-1263.64	38.4	199.7	5399.1	(171.2)	(5389.2)	(5560.4)	2015
-148.698	(18.7)	699.1	3559.4	108.7	(4385.9)	(4277.7)	2016
-31.5508	(12.8)	1290.0	3548.3	(731.2)	(4119.9)	(4851.1)	2017
96.875	(25.2)	1790.0	2950.0	(1347.7)	(3580.4)	(4928.1)	2018

- اعداد الباحث: تقارير بنك السودان المركزي، سنوات مختلفة

شكل رقم (13.4.3) اداء ميزان المدفوعات (1992-2018م)

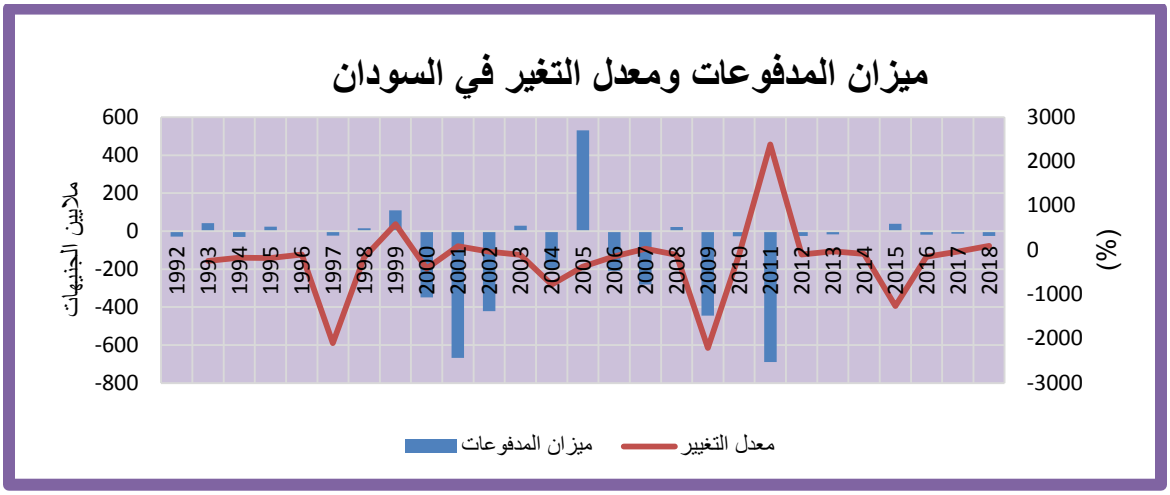

- الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (13.3).

يتبين من الجدول **(13.4.3)** والشكل **(13.4.3)** لأداء ميزان المدفوعات، فقد تأثرت الاوضاع الخارجية للسودان سلبا خلال الفترة 1992 – 1998م بالعجز في الحساب الجاري والذي شكل نسبة 11.8% من الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط خلال الفترة، وقد نتج عجز الحساب الجاري بصورة اساسية عن عجز الميزان التجاري، وذلك بسبب التزايد المستمر في حجم الواردات دون تحقيق نمو مكافئ في حجم الصادرات، حيث بلغ متوسط معدل نمو الواردات خلال الفترة 16% مقابل 12% للصادرات، والاثر السالب لذلك على حجم الاحتياطيات الدولية.

كما شهدت هذه الفترة عدم وجود استثمارات اجنبية بالمعني الداعم لوضع ميزان المدفوعات، فقد تشكل ميزان الحساب الرأسمالي والمالي من المنح ومتأخرات القروض الاجنبية وخدمات الدين (التمويل الاستثنائي).

وقد مثل تدهور وضع الميزان الخارجي خلال هذه الفترة امتدادا للتدهور التاريخي المتوارث منذ منتصف السبعينات نتيجة لعوامل داخلية وخارجية اهمها ارتفاع معدلات الاستهلاك في القطاعين العام والخاص والذي تم تمويله بالاستدانة المحلية والخارجية، والنمو المتدني والبطيء للإنتاج وخاصة سلع الصادر الاساسية، ونظام سعر الصرف غير الواقعي وغير المحفز للصادر والمشجع للاستيراد.

اما خلال الفترة 1999 – 2011م فالرغم من تحسن موقف الميزان التجاري نسبيا بعد دخول الصادرات النفطية ضمن خارطة الصادرات السودانية حيث انخفض عجز الميزان التجاري منسوبا الى الناتج المحلى الاجمالي الى 5.9% في المتوسط خلال الفترة، اضافة الى استمرار وضع الفائض للحساب الرأسمالي والمالي، الا ان العجز الكبير في حساب الخدمات والدخل والتحويلات خلال الفترة والبالغ 2,256 مليون دولار في المتوسط والناتج بصورة اساسية عن ارتفاع قيمة تحويلات ارباح الاستثمار الاجنبي المباشر، اثر سلبا على ميزان الحساب الجاري الذي كان من الممكن ان يسجل وضعا افضل، اذا ما تمت رسملة ارباح شركات الاستثمار الاجنبي التي يتم تحويلها الى الخارج، وانعكس ذات الاثر على الموقف الكلي لميزان المدفوعات، مع ملاحظة ان تراجع اسعار النفط خلال فترة الازمة المالية العالمية (2008 – 2010م) انعكس اثرها السالب على العام 2009 فقط، ونتج ذلك عن تراجع معدل نمو قسمة الواردات خلال فترة الازمة من 8.7% في عام 2007م الى 3.7% في عام 2010م، بينما سجلت قيمة صادرات العام 2009م معدل نمو سالب بلغ 27.4% نتج عن انخفاض اسعار النفط العالمية ادى الى حدوث عجز في الميزان التجاري خلافا لبقية سنوات الازمة التي شهد الميزان التجاري خلالها فائضا مستمرا.

ايضا شهد معظم هذه الفترة ارتفاعا مستمرا في معدل نمو قيمة الواردات من 6.7% في المتوسط خلال الفترة 1992 – 2998م الى 15% في المتوسط خلال الفترة 1999 – 2011م، نتيجة لتحول السلوك الاستهلاكي للمواطن السوداني نحو السلع المستوردة والذي كان خصما على الانتاج المحلى، وقد كان لارتفاع سعر العملة المحلية خلال تلك الفترة اثرا كبيرا على ارتفاع قيمة الواردات وانخفاض قيمة الصادرات غير البترولية.

اما الفترة خلال 2012 – 2015م فقد تأثر الوضع الخارجي للاقتصاد السوداني سلبا بانفصال جنوب السودان في عام 2011م وخروج الصادرات النفطية عن خارطة الصادرات السودانية، حيث سجل الميزان التجاري عجزا مستمرا بلغ 4,211 مليون دولار في المتوسط خلال الفترة ادى الى ارتفاع عجز الحساب الجاري الى مبلغ 5,451 مليون دولار في المتوسط خلال الفترة مقارنة بمتوسط عجز بلغ 760 مليون دولار خلال الفترة

(1992 – 2011م)، كما ارتفعت نسبة عجز الحساب الجاري منسوبا الى الناتج المحلي الاجمالي الى 7.3% في المتوسط خلال الفترة (2012 –2015).

ادت هذه التطورات في الحسابات المكونة لميزان المدفوعات خلال هذه الفترة الى تسجيل عجوزات شبه مستمرة في الموقف الكلي لميزان المدفوعات، وانخفاض رصيد السودان من الاحتياطات الاجنبية، الامر الذي انعكس سلبا على سعر الصرف العملة الوطنية والتضخم وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي(مكي،2016م، ص، ص 23،24).

انخفض عجز ميزان المدفوعات من مبلغ 18.7 في 2016م الى مبلغ 12.8 في 2017م بمعدل تغير قدر بحوالي –31.55، كما ارتفع العجز الكلي في ميزان المدفوعات من مبلغ 12.8 مليون دولار في عام 2017م الى مبلغ 25.2 مليون دولار في عام 2018م، لنسبة تغير بلغت96.9%.

بناءً لما سبق من سرد، يتأثر الموقف الكلي لميزان المدفوعات، فائضاً وعجزاً من خلال تسجيل قيم العناصر التي يتكون منها ميزان المدفوعات نفسه، ولا سيما العجز شبه المستمر في الحساب الجاري والميزان التجاري، نلاحظ ايضاً ان خلال الفترة التي انفصل فيها جنوب السودان، شهده الاقتصاد السوداني تدهوراً بصورة عامة، وسجل ميزان المدفوعات قيم سالبه، وذلك بسبب ضعف او توقف شبه كامل للصادرات النفطية التي تشكل 90% تقريباً من اجمالي الصادرات.

وفي القطاع الخارجي قام بنك السودان المركزي بمراقبة تجار النقد الاجنبي، ومن ثم بدأت الحكومة في تخفيض سعر الصرف كأداة لتحقيق التوازن الخارجي، مما ادي هذا الى زيادة اختلال ميزان المدفوعات، وتسبب في تزايد خدمة الدين العام الى زيادة الطلب على النقد.

المبحث الخامس

البطالة في السودان (1992 – 2018م)

تمهيد:

لا زالت قضية البطالة تمثل تحديا في الاقتصاد السوداني وتحتاج لمعالجة أساسية، بدراسة جذورها وتتبني الخطط والسياسات التي تعمل على معالجتها(احمد،2013م،ص281)، وهي تبقى حتى من بين أبرز المعضلات الكبرى والتحديات الأساسية التي تواجه المجتمع السوداني، ولعل الجانب الأكثر تعقيداً في الصورة يتمثل في أن أحداً لا يتوقع حلول سهلة وسريعة والأرقام مرشحة للتضاعف ويؤكد هذه الحقيقة الأطر المرجعية المتمثلة في التوصيات والمقررات الصادرة من الاجتماعات والمؤتمرات والمواثيق الوطنية والإقليمية والدولية والتجارب التنموية السابقة التي أكدت أن عدد الباحثين عن عمل في تزايد مستمر بينما عدد فرص العمل المتوفرة لا تتزايد بنفس نسبة نمو العمالة وأن كثيراً من فرص العمل المتوفرة هي في أوضاع غير لائقة برواتب غير كافية الأمر الذي تتولد عنه ظروف معيشية وحياتية لا تليق بالإنسان الذي كرمه الله واوجب علينا تكريمه، ولقد بذلت الدولة جهوداً مقدرة لتوفير فرص لعمل الشباب حيث تم استيعاب إعداد في الخدمة المدنية في موازنة 2013م بالإضافة إلى التشغيل الذاتي وفرص العمل الخارجي بالإضافة لمساهمة القطاع الخاص، إن البطالة في العالم هي التحدي الأكبر الآن والتي تتطلب العدالة الاجتماعية والمسئولية الاجتماعية للشركات العالمية متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الكبرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي(وزارة العمل،2011م).

1.5.3: سياسات محاربة البطالة في السودان

يعتبر السودان إحدى الدول التي تعاني من البطالة، وله تجربة في مواجهة توظيف الخريجين وغيرهم من الفئات الأخرى بدأت منذ الستينات، حيث خصصت الحكومة بندا في الميزانية لاستيعاب الخريجين يسمي (بند محاربة البطالة). وفي الثمانينات، شهد السودان عدة محاولات لمعالجة مشكلة البطالة التي برزت بين خريجي الكليات الزراعية

لأول مـرة خـلال توزيـع ارض زراعيـة لهـم وتأسـيس جمعيـات تعاونيـة لحـل المشـكلة والتـي فشلت لعدة أسباب منها النزاعات حول الأرض، عدم التزام الدولة بالتمويل الكافي وضعف القدرات الإدارية للخريجين حديثي التخرج، وفي عام 1986م تم إعداد إستراتيجية التنمية والإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، التي تم من خلالها تنفيذ مشروعات العمالة وعدد من مراكز التدريب المهني والتي رغم تحقيقها الكثير من النجاحات إلا أن عدم تنفيذ تلك المشروعات في شكل حزم متكاملة افرز كثيرا من أوجه القصور.

شهدت بداية التسعينات توزيع مشروعات الأسر المنتجة على الأسر الفقيرة، ومن الجهود الرامية إلى توفير فرص الاستخدام والتوظيف في القطاعين الحكومي والخاص، من خلال مشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين في عام 1998م لمواكبة سياسة التوسع في التعليم العالي في ظل الإعداد الكبيرة للخريجين، والذي يسعى إلى تمليك الخريجين وسائل الإنتاج المناسبة في مجال تخصصاتهم المختلفة عن طريق تقديم قروض بشروط ميسرة لهم.

وفي إطار اعتماد الأهداف التنموية للألفية كهدف قائد وموجه للتنمية تم تشكيل لجنة وزارية عليا في عام 2001م لوضع سياسات تهدف إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة بما في ذلك سياسة سوق العمل التي تستهدف الشباب بشكل خاص، ووضع وتنفيذ تدابير تنمية الموارد البشرية والتدريب التي من شانها رفع قابلية التدريب لدي الشباب وتقديم مبادرة متكاملة تهدف إلى الحد من بطالة الشباب على مستوي المجتمع.

وقامت اللجنة بصياغة إستراتيجية متكاملة لمعالجة مشكلة البطالة بصورة عامة وبطالة الخريجين بصورة خاصة من خلال تنسيق الجهود وتضافرها بين القطاع الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني والجهد الدولي كما اعتمدت اللجنة حزمة من السياسات والمشروعات والتي يمكن تلخيصها في المحاور الآتية:

1- تناغم السياسات الاقتصادية مع السياسات الاجتماعية.

2- تمويل المشروعات الصغيرة والموسمية للحرفيين عن طريق محفظة الخريج التي أسست عام 2000م،والتي أنشئت بقرار من وزير الرعاية الاجتماعية وشئون المرآة والطفل وتضم إلى جانب بنك السودان والأمانة العامة لمشروع الخريجين ثمانية بنوك أخري.

3- التدريب التحويلي.

4- استيعاب الخريجين في المشروعات القومية(زروق،2012م،ص-ص14-15).

بالرغم من محاولات الحكومة من الحد من مشكلة البطالة إلا أن عدد المتعطلين عن العمل في تزايد مستمر ويعني هذا أن السياسات التي اعتمدت الحكومة عليها لحل هذه المشكلة لم تكن مجدية لذلك من باب أولى على الدولة تسعى بصورة جادة لتخفيف هذه المشكلة حتى تتجنب الآثار السالبة التي يمكن أن تنتج من ارتفاع معدلات الفقر بسبب البطالة.

2.5.3: العوامل التي تسببت في تفاقم مشكلة البطالة في السودان

هنالك الكثير من الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في السودان، ومنها:

1. عدم الاهتمام بتنمية الموارد البشرية:

لم يجد تخطيط الموارد البشرية الاهتمام اللازم في السودان ويظهر ذلك في عدم ملائمة مشروعات التنمية لمتطلبات التنمية المتوازنة والتي ينعكس أثرها علي مستوى المعيشة ويسهم في التوازن الديمغرافي والتنمية الريفية المتوازنة، إضافة لإسهامه في تطوير القوي العاملة وتوزيعها جغرافيا وهيكليا بين الأقاليم المختلفة من وجهة ومختلف القطاعات الاقتصادية من جهة أخري. إضافة لذلك نجد معظم مشروعات التنمية لا تهتم بتخطيط الموارد البشرية فيما يتعلق بالطاقة الاستيعابية للمشروع ومكاسبه الداخلية والخارجية واثر ذلك على القوة العاملة.

2. عدم ارتباط التعليم بتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية

تشير كل الدلائل إلى عدم ارتباط التعليم في السودان بتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية، واكبر دليل على ذلك يعتبر تهميش التعليم الفني وضعف الجانب التجريبي في التعليم إضافة لتغليب ثقافة الكم وسيادة جانب التباهي الاجتماعي، وتأخذ الدولة دور(العارض) الأكبر للمسرح التعليمي في السودان. وبالرغم من الدور الحكومي الحاسم في العملية

التعليمية إلا أن هناك غياب للتخطيط والذي يتماشي مع السياسة الاقتصادية الكلية ومطلوبات التنمية الاقتصادية الأمر الذي جعل التوسع في التعليم العالي بدون مخرجات تذكر على تحسين المستوى ألتأهيلي للقوة العاملة ورفع مستوي الكفاءة الاقتصادية. من ناحية أخرى فان المتتبع لهيكل القوة العاملة يجد أن هناك نسبة كبيرة (أكثر من 60% حسب بعض الإحصائيات) عبارة عن عمال غير مهرة يبحثون عن عمل وهم دون مهارات تمكنهم من التوظيف.

بالرغم من عدم مسئولية السياسة التعليمية بشكل مطلق عن تدهور مستوى القوة العاملة وازدياد معدلات البطالة إلا أنها تتحمل مسئولية مهمة في عدم اطلاعها بدورها التخطيطي وعدم مواكبتها للحاجة الأساسية للتنمية في البلاد ومراعاة الجوانب المستقبلية للعملية التعليمية، ويعتبر التركيز على جانب التعليم الأكاديمي النظري وإهمال التعليم الفني التطبيقي وغياب ميزانيات البحث العلمي من اكبر عيوب السياسة التعليمية في السودان، إضافة لعدم سيطرة الدولة على مخرجات التعليم في السودان.

3. عدم التنسيق بين برامج التدريب وسياسة التوظيف

ونشير هنا إلى الاعداد الكبيرة في صفوف الخريجين وعدم توفر فرص مناسبة للتدريب وذلك لقلة مراكز التدريب وانعدام التنسيق بين التدريب والسياسات التعليمية السائدة في البلاد، ترتب على ذلك ازدياد عدد الخريجين الجامعيين وفي ذات الوقت لم يقابله زيادة في توفير فرص العمل لهم، وبالتالي أصبح لدنيا مشكلة تتمثل في عدم موائمة التعليم مع احتياجات سوق العمل.

الأمر الذي تطلب التنسيق بين مكاتب العمل ومختلف المؤسسات في وضع خطة لاستيعاب الخريجين في مختلف التخصصات خلال السنوات القادمة، إضافة لضرورة إنشاء وحدات خاصة، بالفنيين والتوسع في إنشاء مراكز التدريب.

4. انخفاض فرص العمل بمختلف القطاعات الاقتصادية

عـاني الاقتصـاد السـوداني مـن العديـد مـن المشـكلات الإنتاجيـة والهيكليـة خـلال العقـدين السـابقين ممـا اضـر بمعـدلات النمـو الاقتصـادي ومسـتوي الإنتـاج والإنتاجيـة، إضـافة لارتفـاع معـدلات التضـخم خـلال العقـود السـابقة، وإذا أضـفنا لـذلك السياسـات الاقتصـادية الخاطئـة وغيـر المتدرجـة مثـل سياسـة الإستخصـاص والسياسـة النقديـة فـي السـودان وعـدم توفيـق السياسـة الاقتصـادية فـي القطـاع الزراعـي وإهمـال التنميـة الريفيـة لاكتملـت الصـورة وتعطـى مشـهداً واضـحاً حـول أسـباب تـدني فـرص العمـل لهـم فـي هـذه القطاعـات، ويسـتدعي ذلـك إصـلاحات اقتصـادية وضـرورة التخطـيط لهيكلـة العمالـة حسـب القطاعـات الاقتصـادية المختلفة(نور،2008م،ص177الى 179).

5. الهجرة الداخلية

مـع التطـور الاقتصـادي للسـودان ومـع الـوعي الـذي بـدا ينتشـر فـي ربـوع الـبلاد المختلفـة فـان ظـاهرة الهجـرة بـين الولايـات المختلفـة بـدأت تنتشـر وتتوسـع بشـكل ملحـوظ. ولا شـك أن العديـد مـن العوامـل تتضـافر مـع بعضـها الـبعض لخلـق دوافـع الهجـرة. والعوامـل هـذه يمكـن تقسـيمها إلـى عوامـل طـرد وهـي انخفـاض دخـول الأفـراد نتيجـة لشـح الأمطـار والجفـاف أو نتيجـة لانخفـاض الإنتـاج فـي المنـاطق الزراعيـة، قلـة فـرص العمـل فـي الأقـاليم، الضـغط السـكاني. وعوامـل جـذب تتمثـل فـي تـوفر فـرص العمـل فـي القطاعـات فـي الحديثـة ارتفـاع مسـتويات المعيشة في المدن، وعامل المحاكاة للأقران.

6. العمالة الوافدة

اثـر موقـع السـودان الجغرافـي وتـوفر النشـاط الزراعـي فيـه علـى تـدفق الهجـرة الوافـدة أليـه، ومعلـوم أن السـودان يجـاور دول افريقيـة عديـدة علـى طـول حـدوده وانـه يقـع فـي الطريـق إلـى مكـة المكرمـة لـدول غـرب إفريقيـا، لـذلك عـرف السـودان الهجـرة الوافـدة منـذ زمـن بعيـد متمـثلا فـي وافـدي غـرب إفريقيـا وخاصـة نيجيريـا والـذين اسـتقروا فـي بعـض المواقـع الزراعيـة فـي وسـط وشـرق السـودان وفـي بعـض المـدن التـي يتـوفر فيهـا العمـل اليـدوي الـذي يعتمـد علـى الجهـد الجسماني(عثمان،2002،ص-ص58-62).

كما يلاحظ أيضاً هجرة الأثيوبيين في الآونة الأخيرة وبصورة كثيفة وأيضا بعض الأسيويين وكذلك هجرة كثيفة لبعض سكان الدول التي بها نزاعات، نلاحظ أن معظمهم امتهن العمل الخدمي سواء كان هم أصحاب رأس المال أو عاملين وهذا بالتأكيد اثر على العمالة الوطنية.

3.5.3: تأثير العمالة الوافدة على سوق العمل في السودان

تعتبر العمالة الوافدة من جميع أنحاء العالم في السودان من العوامل التي فاقمت من مشكلة البطالة في السودان، نتيجة الأعداد الكبيرة من هذه العمالة التي تعمل في سوق العمل السوداني والجزء الأكبر منهم يعملون بصورة غير قانونية وفق التقديرات بلغت نسبتهم 45.4% من إجمالي العاملة الوافدة، ويعملون في القطاعات الأكثر حيوية في السودان مثل الطرق والجسور والكهرباء والبترول والذي كان على حساب الأيدي العاملة السودانية.

ويعود ازدياد العمالة الوافدة إلي السودان (وبعضهم بصورة غير قانونية)لتوجه هذه العمالة إلى السودان بسبب النزاعات في بلدانهم مثل العمالة الوافدة من الدول الأفريقية (أثيوبيا، ارتريا، النيجر، الصومال، ونيجيريا) وكذلك من الدول العربية (سوريا ومصر).

جدير بالذكر بأنه لا يمكن تحديد عدد العمالة الوافدة بشكل دقيق لعدم وجود إحصائيات رسمية لهذه الأعداد وبخاصة العمالة الوافدة بصورة غير قانونية أو شرعية. أيضا نجمت مجموعة من الآثار السلبية عن هذه الأوضاع ومنها بروز ظاهرة البطالة بين المواطنين السودانيين وتحديدا وسط فئة الشباب (ادريس،2019م، ص15).

4.5.3: أنواع البطالة في السودان:

1- **البطالة الموسمية:** وهي التي تحدث في مواسم محددة وليس في كل الأوقات وتتمثل في موسم الزراعة حيث المزارعين يعملون في الزراعة وعند الحصاد من ثم يتوقفون في باقي المواسم، وأيضا هناك مهن تنشط في الصيف وعند الشتاء تواجه ركودا والعكس بالنسبة لعمالة الشتاء.

2- **البطالــة المقنعــة** : وهـذه النـوع مـن البطالـة يعـاني منهـا الكثيـرون فـي السـودان وهـي كثيرة في القطاعات التي بها موظفون وهم يكونون عدد كبير دون الحاجة إليهم.

3- **البطالــة الهيكليــة:** وتحـدث هـذه البطالـة نتيجـة لإحـداث تغيـرات علـي مسـتوي الهيكـل الاقتصادي الوطني ونجدها بصورة شائعة في السودان.

4- **البطالــة الاحتكاكيــة:** ويحـدث مثـل هـذه النـوع مـن البطالـة لتغييـر نـوع العمـل مـن قبـل العمـال أنفسـهم آملـين فـي تغييـر عمـل أفضـل مـن عملهـم ويوجـد مثـل هـذا النـوع مـن البطالـة بصورة قليلة في السودان.

5- **البطالــة التقنيــة:** وهــي تحـدث نتيجـة لتـدهور الصـناعات القديمـة ونشـوء صـناعات أخـــري أكثـــر حداثـــة وتعمـــل بـــالقوة الميكانيكيـــة وتحـــل محـــل العمـــل باليـــد (عادل،2015م،ص32).

5.5.3: ملامح من مشروعات دعم الخريجين:

محــافظ تشــغيل الخــريجين حســب القطاعــات: تـم انشـاء محفظـة لتمويـل الخـريجين فـي السـودان بمسـاهمة البنـك المركـزي والمصـارف التجاريـة بـراس مـال قـدره 100000000 جنيـة،(مصـرف المـزارع، 2012م، ص2). امـا فـي المحفظـة الثانيـة (2012-2016م)، تـم تمويـل الخـريجين فـي عـدة قطاعـات وهـي القطـاع التجـاري بأصـل تمويـل قـدره 8.097.383 جنيـه بنسـبة قـدرت بحـوالي 62%، والقطـاع الزراعـي بلـغ تمويلـه 3.838.384 جنيـة بنسـبة تمويـل بلغـت 30%، امـا الخـدمي والصـناعي 750.000، بنسـبة 6%، و298.400، بنسـبة 2%، علـى التـوالي(مصـرف المـزارع التجـاري، 2017م، ص1-4). امـا فـي المحفظـة الثالثـة تـم تمويـل الخـريجين فـي القطـاع التجـاري قـدره 1.279.700 جنيـه بنسـبة تمويـل 62%، امـا فـي القطـاع الخـدمي بلـغ التمويـل 92.000 جنيـة بنسـبة 4% والحيـواني بلـغ التمويـل 707.825 جنيـة بنسـبة 34%.(مصـرف المـزارع التجـاري، ادارة الاسـتثمار والتمويل، تقرير عن اداء محفظة الخريجين الثانية، 2017م، ص3)

ايضـا تمتقـديم عبـر الصـندوق القـومي لتشـغيل الخـريجين 2012م، 65 مشـروع للتمويـل عبـر المحفظـة لبنـك المـزارع التجـاري تـم تنفيـد 31 مشـروع و**9** مشـاريع بصـدد التنفيـذ و25مشـروع

تحت الإجراء المصرفي عبر مركز تطوير المشروعات. وبذا يكون عدد المشروعات التي تم تنفيذها 898 مشروع عبر محفظة تمويل الخريجين بالمركز. والولايات عدد 955 خريج بتكلفة14.256.109.51.

اما تمويل مشروعات الخريجين عبر الصندوق القومي لتشغيل الخريجين وهو في الاصل جاء إنشاءه بهدف استراتيجي يتمثل في المساهمة في تخفيف نسبة البطالة عن طريق تأهيل وتدريب الخريجين وتوفير فرص العمل الحر لهم ويعمل وفق برامج علمية منهجية ملتزمة في إطارها العام بالسياسات الكلية للدولة.

وقد كان الأداء خلال هذا العام كما يلي:-

تمويل مشروعات الخريجين: تم تقديم 171 مشروع للتمويل عبر المحفظة لبنك المزارع التجاري تم تنفيد 449 مشروع و45 مشاريع بصدد التنفيذ و86 مشروع تحت الإجراء المصرفي(وزارة العمل المسح الميداني 2011م).

6.5.3: تقــديرات القــوى البشــرية ومعــدل البطالــة فــي الســودان (1992-2018م)

سوف نتناول تقديرات القوي البشرية ومعدل البطالة في السودان على النحو الاتي:

جدول رقم (14.5.3) تقديرات القوى البشرية ومعدل البطالة في السودان (1992-2018م)

السنوات	معدل البطالة	القوي العاملة	المشتغلين بآلاف	المتطلين عن العمل بالآلف
1992	15.41	–	–	–
1993	15.76	–	–	–
1994	15.18	–	–	–
1995	14.62	–	–	
1996	14	–	–	–
1997	13.5	–	–	–
1998	13	8.6	7.3	1.3
1999	15.7	8.9	7.5	1.4
2000	15.2	9.2	7.8	1.4
2001	15	9.7	8.3	1.46
2002	15.8	10.4	8.5	1.65
2003	16.3	11.3	8.6	1.8
2004	16.3	10.7	9	1.7
2005	16.2	11.1	9.2	1.8
2006	17.1	11.4	9.5	1.9
2007	20.2	12.9	8.9	2.2
2008	20	13	10.3	2.4
2009	17.3	81.38	-	140.52
2010	17.8	82.4	-	14.63
2011	18.3	83.44	-	15.23
2012	18.7	703.15	-	155.84

2013	19.1	85.63	–	16.50
2014	22.3	12.34	95.4	28.03
2015	25.3	149.44	111.6	37.86
2016	28.5	189.8	135.8	54.1
2017	32.1	25.3	171.8	81.155
2018	20.6	–	–	–

– **المصدر**:وزارة المالية، سنوات مختلفة

– (–): البيانات غير متوفرة.

شكل رقم(14.5.3) تطور معدلات البطالة في السودان (1992–2018م)

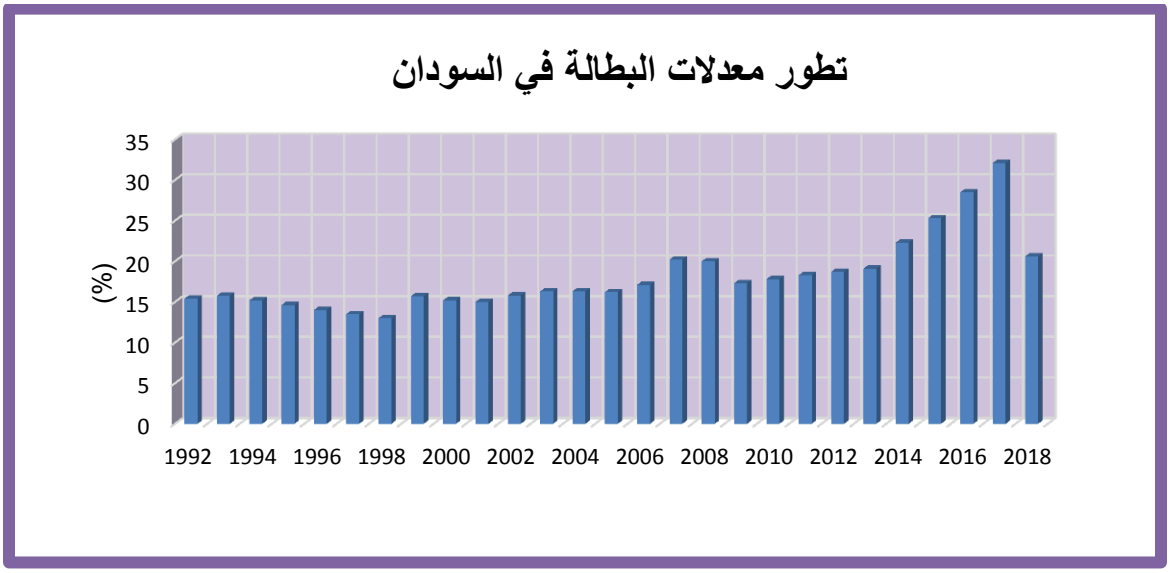

– الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (15.3).

من خلال استقراء الجدول **(14.5.3)** نلاحظ أن أعلى معدل للبطالة قدر بحوالي 32.1% وتحقق في العام 2017م، يعزي الى زيادة نمو عدد السكان وزيادة القوي العاملة(القادرين على العمل)، بالإضافة الى حجم المتعطلين، بينما قدر اقل معدل بطالة بحوالي 13%، وذلك في العام 1998م.

ومن خلال ما سبق، يزيد معدل البطالة مع زيادة عدد السكان وزيادة عدد المتعطلين، بالإضافة الى زيادة عدد الخريجين، هناك تحدي يواجه الدولة في توفير الوظائف وذلك

لتنـامي حجـم السـكان مـن عـام الـى عـام، وتنـامي عـدد الجامعـات والمعاهـد العليـا وزيـادة اعـداد الخـريجين فـي مختلـف المجـالات، ومـع ضـعف الاقبـال علـى التعلـيم التقنـي الـذي مـن خلالـه يمكـن تـوفر وظـائف حـرة وغيـر مقيـدة بتوظيـف الدولـة لطـالبي الوظـائف، غيـر ان هـذا القطـاع مـن التعلـيم لـم يجـد التـرويج المناسـب لـه ممـا يجـذب الافـراد والاقتنـاع بـه، حتـي يسـاهم فـي ردم الفجوة بين طلب وعرض للعمل.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

المبحث الأول : بناء النموذج

المبحث الثاني : سكون واستقرار السلسلة

المبحث الثالث : مناقشة نتائج الفرضيات والخاتمة

المبحث الأول

بناء النماذج

1.1.4 تاريخ بناء النماذج:

أول محاولة للنمذجة القياسية كانت في عام 1937م وهو نموذج Tinbergen في الاقتصاد الهولندي الذي بني على النظرية الكنزية، وطور بعد ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية على يد كل من Klein and GoldbergerوأعمالWharton، وبعد ذلك انتشرت النمذجة في أوروبا الغربية وبعدها إلى أنحاء العالم، وبحلول عام 1992م كان هنالك أكثر من 3000 نموذج يستخدم للدراسات الاقتصادية(السيوفي،2006م، ص22).

ويعرف النموذج الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغ رياضية تسمى المعادلات أو مجموعة من المعادلات، التي تشرح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد ما أو قطاع معين، ويطلق عليها المعادلات الهيكلية (مالك، 2008م، ص25) والنموذج الاقتصادي هو صورة مبسطة تمثل النشاط الاقتصادي للبلد او للقطاع خلال فترة زمنية معينة في شكل رموز وقيم عددية.

2.1.4 تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

نقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها فقد يكون نموذج خطى أو غير خطي، ودرجة تجانس كل معادلة فقد تكون متجانسة او غير متجانسة من درجة معينة، فالنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج وإنما توضح في بعض الأحيان بعض المعلومات التي تفيد ولو لحد ما في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي الملائم .

3.1.4 أسلوب الانتشار

حيث يقوم الباحث بجمع بيانات عن المتغيرات المختلفة التي تتضمنها النموذج ثم يقوم برصد هذه البيانات في شكل انتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع على محور واحد والمتغير المستقل على المحور الأخر ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن للباحث

اختيار الشكل الرياضي الملائم، ولكن نجد مقدرة هذا الأسلوب محددة بمتغيرين فقط لذلك لا يمكن استخدام هذا الأسلوب في حالة الانحدار الذي يشتمل على أكثر من متغيرين.

4.1.4 أسلوب التجريب

وفقاً لهذا الأسلوب فأن الباحث يقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة ثم يختار الصيغة التي تعطي نتائج أفضل من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية ولا شك في أن الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب علية أخطاء فيما يتعلق بقياس وتفسير الظاهرة محل البحث ولذلك يجب على الباحث أن يسترشد بالعوامل والقواعد التالية عند تحديده للشكل الرياضي(الرشيد،2005م،ص17):

درجة تعقيد الظاهرة: كلما كانت الظاهرة معقدة وكانت المتغيرات التي تؤثر فيها متعددة كلما كان من الأفضل استخدام نموذج ذو معادلات متعددة (نموذج معادلات آنية) حتى يُأخذ هذه العلاقات المتشابكة في الحسبان.

- **الهدف من تقدير النموذج:** فهنالك بعض المتغيرات يمكن إسقاطها لعدم أهميتها بالنسبة لبعض الأهداف في حين يتعين إدراجها في النموذج في حالة بعض الأهداف الأخرى.
- **مدى توفر البيانات:** فقد يضطر الباحث إلى إسقاط بعض العلاقات من النموذج نظراً لعدم توافر بيانات عنها أو نتيجة لعدم إمكانية قياسها.

وعليه سوف نعتمد في تحديد الشكل الرياضي للنموذج المقترح باستخدام أسلوب التجريب. واستند بناء النماذج من خلال الدراسات السابقة .

الشكل الرياضي لنموذج الدراسة رقم (1)

$$EG = C_0 + C_1 CUS + DES + U$$

حيث يشير:

$\boldsymbol{EG}$ معامل النمو الاقتصادي ويمثل هنا المتغير التابع.

أما المتغيرات المستقلة

$\boldsymbol{CUS}$ معامل الانفاق الجارى

$\boldsymbol{DES}$ معامل الانفقاق الرأسمالى

تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم:

في هذه الخطوة يتم تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات النموذج بناءً على ما تقدم النظرية الاقتصادية أو المصادر السابقة من معلومات وتعتبر التوقعات القبلية للإشارة وحجم المعلمات هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها.

عليه نتوقع أن:

نجد تمثل C_0 الثابت وهي النمو الاقتصادي $\boldsymbol{EG}$ ويمثل المتغير التابع من المتوقع وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية أن تكون الإشارة موجبة.

وتمثل C_1 معامل الانفاق الجاري و من المتوقع وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية أن تكون الإشارة موجبة لوجود علاقة طردية بين الانفاق الجاري و $\boldsymbol{EG}$ النمو الاقتصادي .

وتمثل C_2 معامل الانفاق الرأسمالي من المتوقع وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية أن تكون الإشارة موجبة لوجود علاقة طردية بين الانفاق الرأسمالي والنمو الاقتصادي.

الشكل الرياضي لنموذج الدراسة رقم (2)

$$INF = C_0 + C_1 CUS + DES + U$$

حيث يشير:

INF معامل التضخم ويمثل هنا المتغير التابع.

أما المتغيرات المستقلة

CUS معامل الانفاق الجارى

DES معامل الانفقاق الرأسمالى

تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم:

في هذه الخطوة يتم تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات النموذج بناءً على ما تقدم النظرية الاقتصادية أو المصادر السابقة من معلومات وتعتبر التوقعات القبلية للإشارة وحجم المعلمات هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها.

عليه نتوقع أن:

نجد تمثل C_0 الثابت وهي معامل التضخم INF وتمثل المتغير التابع من المتوقع وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية أن تكون الإشارة سالبة.

وتمثل C_1 معامل الانفاق الجاري و من المتوقع وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية أن تكون الإشارة موجبة لوجود علاقة طردية بين الانفاق الجاري و INF التضخم.

وتمثل C_2 معامل الانفاق الرأسمالي من المتوقع وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية أن تكون الإشارة سالبة لوجود علاقة عكسية بين الانفاق الرأسمالي والتضخم.

الشكل الرياضي لنموذج الدراسة رقم (3)

$$BOP = C_0 + C_1 CUS + DES + U$$

BOP معامل ميزان المدفوعات ويمثل هنا المتغير التابع.

أما المتغيرات المستقلة

CUS معامل الانفاق الجارى

DES معامل الانفاق الرأسمالي

تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم:

فـي هـذه الخطـوة يـتم تحديـد توقعـات نظريـة مسـبقة عـن إشـارة وحجـم معلمـات النمـوذج بنـاءً علـى مـا تقـدم النظريـة الاقتصـادية أو المصـادر السـابقة مـن معلومـات وتعتبـر التوقعـات القبليـة للإشـارة وحجـم المعلمـات هامـة بالنسـبة لمرحلـة مـا بعـد التقـدير حيـث يـتم اختبـار المدلول الاقتصادي للمعلمات من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها.

عليه نتوقع أن:

نجـد تمثـل C_0 الثابـت وهـي معامـل ميـزان المـدفوعات $\boldsymbol{BOP}$ وتمثـل المتغيـر التـابع مـن المتوقع وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية أن تكون الإشارة موجبة او سالبة.

وتمثـل C_1 معامـل الانفـاق الجـاري و مـن المتوقـع وفقـا لمنطـق النظريـة الاقتصـادية أن تكـون الإشارة موجبة لوجود علاقة طردية بين الانفاق الجاري و $\boldsymbol{BOP}$ ميزان المدفوعات.

وتمثـل C_2 معامـل الانفـاق الرأسـمالي مـن المتوقـع وفقـا لمنطـق النظريـة الاقتصـادية أن تكون الإشارة موجبة لوجود علاقة طردية بين الانفاق الرأسمالي و ميزان المدفوعات.

الشكل الرياضي لنموذج الدراسة رقم (4)

$$UNR = C_0 + C_1 CUS + DES + U$$

$\boldsymbol{UNR}$ معامل معدل البطالة ويمثل هنا المتغير التابع.

أما المتغيرات المستقلة

$\boldsymbol{CUS}$ معامل الانفاق الجارى

DES معامل الانفاق الرأسمالي

تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم:

فـي هـذه الخطـوة يـتم تحديـد توقعـات نظريـة مسـبقة عـن إشـارة وحجـم معلمـات النمـوذج بنـاءً علـى مـا تقـدم النظريـة الاقتصـادية أو المصـادر السـابقة مـن معلومـات وتعتبـر التوقعـات القبليـة للإشـارة وحجـم المعلمـات هامـة بالنسـبة لمرحلـة مـا بعـد التقـدير حيـث يـتم اختبـار المدلول الاقتصادي للمعلمات من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها.

عليه نتوقع أن:

نجد تمثل C_0 الثابت وهي معامل معدل البطالة $\boldsymbol{UNR}$ ويمثل المتغير التابع من المتوقع وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية أن تكون الإشارة سالبة.

وتمثل C_1 معامل الانفاق الجاري و من المتوقع وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية أن تكون الإشارة عكسية لوجود علاقة عكسية بين الانفاق الجاري و $\boldsymbol{UNR}$ معدل البطالة.

وتمثل C_2 معامل الانفاق الرأسمالي من المتوقع وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية أن تكون الإشارة سالبة لوجود علاقة عكسية بين الانفاق الرأسمالي ومعدل البطالة.

المبحث الثاني

سكون واستقرار السلسلة:

تمهيد

إن بيانات السلاسل الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروف معينة تؤثر في جميع المتغيرات أما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات متعاكسة وبمعنى أخر فإن وجود اتجاه عام لبيانات احد متغيرات النموذج يعكس صفة عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة وبالتالي فان الانحدار الذي تحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية يكون غالباً زائفاً (Spurious) كما إن الخواص الإحصائية لتحليل الانحدار تفتقد عند استخدام سلاسل غير ساكنة بالإضافة إلى ذلك فان وجود اتجاه عام في بيانات السلسلة الزمنية يجعل من الصعب الاعتماد على قيمة المتوسط في الاستشراف وذلك لأنه في حالة الاتجاه العام المتزايد فإن الاعتماد على القيمة المتوسطة يعطي قيماً أقل من الواقع في حالة الاتجاه العام المتناقض فان الاعتماد على القيمة المتوسطة يعطي قيماً أعلى من الواقع، ولهذا لا بد من اكتشاف مدى وجود الاتجاه العام في بيانات متغيرات السلسلة الزمنية والتخلص منه لضمان صفة الاستقرار (السكون) وعلى المستوي التطبيقي هنالك عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختيار صفة السكون في السلسلة الزمنية من أهمها اختبار جذور الوحدة .

ويعتبر هذا الاختبار من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العلمية ومستخدم في معظم البرامج الجاهزة ويعزي هذا الاختبار إلى ديكي فولر وقد عرف في الأوساط العلمية باختبارات (ADF) في عام 1979م ومضمون هذا الاختبار إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذور الوحدة الذي يعني عدم استقرار.

1.2.4 عيوب اختبارات جذور الوحدة:

إن هذه الاختبارات التي ذكرت ليست خالية من المشاكل تماماً إذ أن لها بعض العيوب نجد من أهمها:

المشكلة الأولى: معظم اختبارات جذور الوحدة ترتكز على فرضية حدود الخطأ ليست مترابط بشكل جوهري وذلك إذا كان للأخطاء ارتباط ذاتي فإنه يجب تعديل اختبار ديكي فولر (ADF) باستخدام الانحدار التالي:

$$\Delta yt = \& + Bt + (e-1)yt-1.\Delta Pi.\ yt-j+Ut$$

وهذا يعرف باختبار ديكي فولر المدمج (ADF) المشكلة الثانية التي تواجه اختبار جذور الوحدة في حالة السلسلة المعدلة، ورسمياً إذ نجد في هذه الحالة استخدام البيانات السنوية فقط، وبشكل إجمالي فان اختبار جذور الوحدة مرتبط بمصاعب ومشاكل عديدة حيث إن قبول فرضية العدم لجذور الوحدة لا يعني بالضرورة إن ذلك حقيقة وهذا يشير إلى الحاجة إلى تمييز السلسلة قبل استخدامها.

2.2.4 طرق التخلص من عدم السكون في السلسلة:

للتخلص من مشكلة عدم السكون في السلسلة الزمنية في التطبيقات العلمية ينصح باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- ❖ من الممكن إضافة متغير الزمن إلى التحليل متعدد العوامل لإزالة الاتجاه العام أو إضافة متغير موسمي لإزالة الأثر الموسمي.
- ❖ استخدام الأسلوب الرياضي لإزالة الاتجاه العام عن طريق تحويل البيانات (التحويل أللوغاريتمي أو الآسي) وتعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق المستخدمة في حالة الاتجاه غير الخطي.
- ❖ استخدام طريقة الفروق للسلسلة حيث يتم الحصول على الفروق من الرتبة الأولى أو من الرتبة الثانية وهكذا حتى يتم الحصول على سلسلة ساكنة ويقال عليها في هذه الحالة إنها متكاملة من الدرجة (D)(الرشيد، 2005م،ص31-33) .

سوف يستخدم البحث في تحليل جذور الوحدة إختبار فيلبس بيرون لأنه الاقوى في تحديد درجة الإستقرارية.

أولاً تحليل معادلة النمو الاقتصادي.

جدول رقم (15.2.4) نتائج اختبار فيلبس بيروون لمتغيرات الدراسة (CUS الانفاق الجاري، الانفاق الرأسمالي العامةDES النمو الاقتصادي *EG*).

المتغيرات	PP	القيمة الحرجة عندي مستوي معنوية0.05	القيمة الحرجة عندي مستوي معنوية0.01	مستوي الاستقرار
EG :	−3.894761		−3.711457	مستقر عند المستوى
CUS	6.161154		−3.71146	مستقر عند المستوي
DES	2.355831	−1.95441		مستقر عند المستوى قاطع واتجاه عام

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

يتضح من الجدول رقم (15.2.4) ان قيمة (PP) بالنسبة للنمو الاقتصادي EG أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 1%مستقر عند المستوي، وان قيمة (PP) بالنسبة ل ***CUS*** قيمة الانفاق الجارى أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 1% مستقر عند المستوي، وقيمة (PP) بالنسبة ل ***DES*** قيمة الانفاق الرأسمالى أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية5% مستقر عند المستوي (قاطع واتجاه عام) في هذه نستخدم إختبار جوهانسون للتكامل المشترك وفى التقدير نستخدم طريقة المربعات الصغرى.

جدول رقم (16.2.4) نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون لمتغيرات الدراسة (CUS الانفاق الجاري، الانفاق الرأسمالي العامةDES، النمو الاقتصادي *EG*).

Hypothesized No. of CE(s	Eigen value	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.416839	33.12537	29.79707	0.007
At most 1 *	0.37447	17.64306	15.49471	0.0069
At most 2 *	0.110029	5.91416	3.841465	0.0078
Hypothesized No. of CE(s	Eigen value	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.416839	25.4823	21.13162	0.0089
At most 1 *	0.37447	20.7289	14.2646	0.0012
At most 2 *	0.110029	5.91416	3.841465	0.0078

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

يلاحظ من خلال الجدول رقم (16.2.4) أن القيمة المحسوبة لاختبار الاثر Trace Statisticوالتي تقدر ب **33.12537**أكبر من القيمة المجدولة المقدرة ب **29.79707**عند مستوى معنوية **5%** فيما يخص الفرضية الاولى **(None)**، آي وجود علاقة تكامل مشترك، كما يلاحظ أيضاً أن القيمة المحسوبة لاختبار الاثر والتي تقدر ب **17.64306**أكبر من القيمة المجدولة المقدرة ب **15.49471**عند مستوى معنوية **5%** فيما يخص الفرضية الثانية **(At most 1)** ، أن القيمة المحسوبة لاختبار الاثر والتي تقدر ب **5.91416**أكبر من القيمة المجدولة المقدرة ب**3.841465**عند مستوى معنوية **5%** فيما يخص الفرضية الثالثة **(Atmost2)** وعليه نستنتج وجود علاقتين للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة حسب إختبار الأثر، فيما يخص إختبار القيمة العظمي Max-Eigen Statistic . يلاحظ كذلك من الجدول رقم (16.2.4) أن القيمة المحسوبة لاختبار القيمة العظمي Max-Eigen Statistic و التي تقدر ب **25.4823**أكبر من القيمة المجدولة المقدرة ب **21.13162**عند مستوى معنوية **5%** فيما يخص الفرضية

الاولى (**None**)، آي وجود علاقة تكامل مشترك، كما يلاحظ أيضاً أن القيمة المحسوبة لاختبار القيمة العظمي والتي تقدر ب **20.7289**أكبر من القيمة المجدولة المقدرة ب **14.2646**عند مستوى معنوية **5%** فيما يخص الفرضية الثانية (**At most 1**)، أن القيمة المحسوبة لاختبار القيمة العظمي والتي تقدر ب **5.91416**أكبر من القيمة المجدولة المقدرة ب **3.841465**عند مستوى معنوية **5%** فيما يخص الفرضية الثالثة (**At most 2**) وعليه نستنتج وجود علاقتين للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة حسب الاختبارين ليست مختلفين في الحالة نستخدم في التقدير طريقة المربعات الصغرى لنموذج النمو الاقتصادي.

جدول رقم (17.2.4) التقدير بطريقة المربعات الصغرى لمتغير النمو الاقتصادي

المتغيرات	المعاملات	القيمة الاحتمالية	إختبار f	R-squared
C	6.347845	0.0000	0.002931	0.67128
CUS	5.25E-05	0.0024		
DES	13.13E-06	0.0051		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

وبناءً على ما تقدم فأن النموذج المقدم هو :

$$EG = 6.347845 + 5.25E - 05(DES) + 13.13E - 06CUS$$

اما تقييم النموذج فيتم وفق ثلاثة معايير:

اولاً: المعيار الاقتصادي

معامل الثابت والتي تعادل 6.347845 وهي معامل النمو الاقتصادي EG وهى موجبة ،عند ثبات كل (،الانفاق الجاري CUS، والانفاق الرأسماليDES وهذه تتفق مع النظرية الاقتصادية .

قيمة معامل و الانفاق الجاري CUS تساوي $5.25E - 05$ ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين الانفاق الجاري CUS و النمو الاقتصادي أي كلما زاد الانفاق الجاري CUS بوحدة واحدة سيزيد النمو الاقتصادي ب $5.25E - 05$ مع ثبات

الانفاق الرأسمالي وذلك لأن زيادة الطلب على السلع والخدمات (اذا كان هنالك إستجابة من جانب العرض فهذا يؤدى الى زيادة الانتاج وتكون العلاقة موجبة و هذه تتفق مع النظرية الاقتصادية.

قيمة معامل الانفاق الرأسمالي DES تساوي 13.13E−06 ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين معامل الانفاق الرأسمالي والنمو الاقتصادي $\boldsymbol{EG}$ وتشير هذه العلاقة الى انه اذا تغير الانفاق الرأسمالي DES بوحدة واحدة سيزيد النمو الاقتصادي ب$13.13E-064$ مع ثبات الانفاق الجاري CUS وذلك لان الزيادة في الانفاق الرأسمالي تؤدى إلى زيادة الاستثمارات الامر الذى يؤدى الى زيادة الانتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي وتكون العلاقة موجبة وهذه تتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً: المعيار الاحصائي

وفي هذا المعيار يتم تقييم ثلاثة نقاط وهي:

1- اختبار المعنوية الجزئية للمعالم:

من الجدول رقم (17.2.4) يتضح الاتي:

القيمة الاحتمالية للثابت تساوي **(0.0000)** وهي أقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان الثابت معنوي.

القيمة الاحتمالية لمعامل الانفاق الجاري CUS تساوي **(0.0024)** وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل الانفاق الجاري CUS. وتشير الى ان معامل الانفاق الجاري CUS له اثر معنوي على النمو الاقتصادي EG .

القيمة الاحتمالية لمعامل الانفاق الرأسمالي DES تساوي **(0.0051)** وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل الانفاق الرأسمالي DES . وتشير الى ان معامل الانفاق الرأسمالي DES له اثر معنوي على النمو الاقتصادي EG.

2- المعنوية الكلية للنموذج (F)

يلاحظ من الجدول رقم (17.2.4) ان القيمة الاحتمالية لـ F تساوي **(0.00082)** وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان نموذج النمو الاقتصادي EG ككل معنوي.

3- اختبار جودة التوفيق (R-Squared)

يلاحظ من الجدول رقم (17.2.4) ان قيمة معامل التحديد تساوي 0.71 وهذا يعني ان المتغيرات (الانفاق الجاري CUS، الانفاق الرأسمالي DES ، النمو الاقتصادي EG) مسؤلةعن71% التي تحدث في النموذج والباقي 29% يرجع الى المتغيرات الغير مضمنة في النموذج وهذه دلالة على جودة توفيق النموذج.

المعيار القياسي

1- اختبار مشكلة اختلاف التباين :Heterosedasticity Test

جدول رقم (18.2.4) يوضح نتائج اختبار ARCH

F-statistic	0.369212	Prob. . F(1,24)	0.5491
Obs*R-squared	0.393919	Prob. Chi-Square(1)	0.5302

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد ان القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري F و-Chi Square أكبر من 5% وهذا دلالة على ان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

2- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation

جدول رقم (19.2.4) يوضح نتيجة اختبار Durbin-Watson

Durbin-Watson Statistics	=1.623681

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

يلاحظ من الجدول أعلاه ان قيمة DW تساوي (1.93) وهي قريبة من القيمة المعيارية 2 وهذه دلالة على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج.

3..-اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity

الجدول رقم (19.2.4) معامل تضخيم التباين

المتغيرات	Coefficient variance
C	0.580922
CUS	5.58E-10
DES	1.43E-07

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E views12.

من خلال جدو رقم (19.2.4)يتضح من نتائج التقدير في العمود الأول coefficient variance ان جميع قيم المعاملات تقل عن الرقم (10) وهذه النتيجة تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج.

ثانياً تحليل معادلة التضخم

جدول رقم (20.2.4)نتائج اختبار فيلبس بيروون لمتغيرات الدراسة (CUS الانفاق الجاري، الانفاق الرأسمالي العامةDES معدل التضخم INF).

المتغيرات	PP	القيمة الحرجة عندي مستوي معنوية0.05	القيمة الحرجة عندي مستوي معنوية0.01	مستوي الاستقرار
: INF	-2.17992	-1.95441		مستقر عند المستوى بدون قاطع
CUS	6.161154		-3.71146	مستقر عند المستوي
DES	2.355831	-1.95441		مستقر عند المستوى قاطع واتجاه عام

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

يتضح من الجدول رقم (20.2.4) ان قيمة (PP) بالنسبة ل $\boldsymbol{INF}$ قيمة معدل التضخم أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5%مستقر عند المستوي بدون قاطع وقيمة (PP) بالنسبة ل $\boldsymbol{CUS}$ قيمة الانفاق الجارى أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 1% مستقر عند المستوي وقيمة (PP) بالنسبة ل $\boldsymbol{DES}$ قيمة الانفاق الرأسمالي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية5% مستقر عند المستوي (قاطع واتجاه عام) في هذه

الحالـة نسـتخدم إختبـار جوهانسـون للتكامـل المشـترك وفـى التقـدير نسـتخدم طريقـة المربعـات الصغرى.

جدول رقم (21.2.4)نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون لمتغيرات الدراسة (CUS الانفاق الجاري، الانفاق الرأسمالي العامةDES معدل التضخم INF).

Hypothesized No. of CE(s	Eigen value	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.543045	36.57293	29.79707	0.0071
At most 1 *	0.366489	16.99366	15.49471	0.0295
At most 2 *	0.200099	5.581696	3.841465	0.0181
Hypothesized No. of CE(s	Eigen value	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.543045	36.57293	29.79707	0.0071
At most 1 *	0.366489	16.99366	15.49471	0.0295
At most 2 *	0.200099	5.581696	3.841465	0.0181

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

يلاحظ من خلال الجدول رقم (21.2.4) أن القيمة المحسوبة لاختبار الاثر Trace Statistic والتي تقدر ب **36.57293**أكبر من القيمة المجدولة المقدرة ب **29.79707**عند مستوى معنوية **5%** فيما يخص الفرضية الاولى **(None)**، آي وجود علاقة تكامل مشترك، كما يلاحظ أيضاً أن القيمة المحسوبة لاختبار الاثر والتي تقدر ب **16.99366**أكبر من القيمة المجدولة المقدرة ب **15.49471**عند مستوى معنوية **5%** فيما يخص الفرضية الثانية **(At most 1)**، أن القيمة المحسوبة لاختبار الاثر والتي تقدر ب **5.581696**أكبر من القيمة المجدولة المقدرة ب **3.841465**عند مستوى معنوية **5%** فيما يخص الفرضية الثالثة **(At most 2)** وعليه نستنتج وجود علاقتين للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة حسب إختبار الأثر، فيما يخص إختبار القيمة العظمي Max-Eigen Statistic . يلاحظ ايضا من خلال الجدول رقم (21.2.4) أن

القيمة المحسوبة لاختبار القيمة العظمي Max-Eigen Statistic والتي تقدر ب **36.57293**أكبر من القيمة المجدولة المقدرة ب **29.79707**عند مستوى معنوية **5%** فيما يخص الفرضية الاولى **(None)**، آي وجود علاقة تكامل مشترك، كما يلاحظ أيضاً كذلك أن القيمة المحسوبة لاختبار القيمة العظمي والتي تقدر ب **16.99366**أكبر من القيمة المجدولة المقدرة ب **15.49471**عند مستوى معنوية **5%** فيما يخص الفرضية الثانية **(At most 1)** ، أن القيمة المحسوبة لاختبار القيمة العظمي والتي تقدر ب **5.581696**أكبر من القيمة المجدولة المقدرة ب **3.841465**عند مستوى معنوية **5%** فيما يخص الفرضية الثالثة **(At most 2)** وعليه نستنتج وجود علاقتين للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة حسب الاختبارين ليست مختلفين في الحالة نستخدم في التقدير طريقة المربعات الصغرى لنموذج التضخم ،

جدول رقم (22.2.4) **تقدير معادلة التضخم**

المتغيرات	المعاملات	القيمة الاحتمالية	إختبار f	R-squared
C	106.3199	0.0000	0.000001	0.674218
CUS	0.001181	0.0005		
DES	-0.03137	0.0000		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

وبناءً على ما تقدم فأن النموذج المقدم هو :

$$INF = 106.3199 - 0.03137(DES) + 0.001181(CUS)$$

اما تقييم النموذج فيتم وفق ثلاثة معايير:

اولاً: المعيار الاقتصادي

معامل الثابت والتي تعادل 106.3199وهي معامل التضخم INF وهى موجبة، عند ثبات كل (،الانفاق الجاري CUS، والانفاق الرأسمالي **DES** وهذه لا تتفق مع النظرية الاقتصادية لعدم دقة البيانات.

قيمة معامل و الانفاق الجاري CUS تساوي 0.001181 ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين الانفاق الجاري CUS والتضخم أي كلما زاد الانفاق الجاري CUS بوحدة واحدة سيزيد التضخم ب 0.001181 مع ثبات الانفاق الرأسمالي وفى هذه تتفق مع النظرية الاقتصادية وذلك لأن الانفاق الجاري في حالة عدم استجابة العرض يؤدى الى زيادة معدل التضخم.

قيمة معامل الانفاق الرأسمالي DES تساوي 0.03137− ذات إشارة سالبة وتعني وجود علاقة عكسية بين معامل الانفاق الرأسمالي والتضخم INF وتشير هذه العلاقة الى انه اذا تغير الانفاق الرأسمالي DES بوحدة واحدة سينخفض التضخم INF ب0.03137 − مع ثبات الانفاق الجاري CUS و ذلك لان الانفاق الرأسمالي يزيد من عرض السلع في الاقتصاد الامر الذى يؤدي الى تخفيض التضخم وهذه تتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً: المعيار الاحصائي

وفي هذا المعيار يتم تقييم ثلاثة نقاط وهي:

1- اختبار المعنوية الجزئية للمعالم:

من الجدول رقم (22.2.4) يتضح الاتي:

القيمة الاحتمالية للثابت تساوي (**0.0000**) وهي أقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان الثابت معنوي.

القيمة الاحتمالية لمعامل الانفاق الجاري CUS تساوي **(0.0005)** وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل الانفاق الجاري CUS. وتشير ان معامل الانفاق الجاري CUS له اثر معنوي على التضخم INF.

القيمة الاحتمالية لمعامل الانفاق الرأسمالي DES تساوي **(0.0000)** وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل الانفاق الرأسمالي DES . وتشير الى ان معامل الانفاق الرأسمالي DES له اثر معنوي على التضخم INF.

2- المعنوية الكلية للنموذج (F)

يلاحظ من الجدول رقم (22.2.4) ان القيمة الاحتمالية لـ F تساوي **(0.000001)** وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان نموذج التضخم ككل معنوي.

3- اختبار جودة التوفيق (R-Squared)

يلاحظ من الجدول رقم (22.2.4) ان قيمة معامل التحديد تساوي 0.67 وهذا يعني ان المتغيرات ((الانفاق الجاري CUS ، الانفاق الرأس مالي DES ، والتضخمINF) مسؤولة عن67% من التغيرات التي تحدث في النموذج والباقي 33% يرجع الى المتغيرات الغير مضمنة في النموذج وهذه دلالة على جودة توفيق النموذج.

المعيار القياسي

1- اختبار مشكلة اختلاف التباين :Heterosedasticity Test

جدول رقم (23.2.4) يوضح نتائج اختبار ARCH

F-statistic	1.576069	Prob. F(2,22)	0.2293
Obs*R-squared	3.133071	Prob. Chi-Square(2)	0.2088

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

من خلال نتائج الجدول (23.2.4) نجد ان القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري F وChi-Square أكبر من 5% وهذا دلالة على ان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

2- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation

جدول رقم (24.1.4) يوضح نتائج اختبار Breusch- LM Test:

F-statistic	1.19384	Prob. F(2,20))	0.3237
Obs*R-squared	2.77294	Prob. Chi-Square(2)	0.25

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

من خلال نتائج الجدول (24.2.4) نجد ان القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري F وChi-Square أكبر من 5% وهذا دلالة على ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

3.-اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity

الجدول رقم (25.2.4) معامل تضخيم التباين

المتغيرات	Coefficient variance
C	90.82175
CUS	2.24E-05
DES	8.73E-08

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E views12.

من خلال جدو رقم (25.2.4)يتضح من نتائج التقدير في العمود الأول coefficient variance ان جميع قيم المعاملات تقل عن الرقم (10) وهذه النتيجة تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج.

ثالثاً تحليل معادلة ميزان المدفوعات

جدول رقم (26.2.4) نتائج اختبار فيلبس بيروون لمتغيرات الدراسة (CUS الانفاق الجاري، الانفاق الرأسمالي العامةDES ميزان المدفوعات BOP).

المتغيرات	PP	القيمة الحرجة عندي مستوي معنوية0.05	القيمة الحرجة عندي مستوي معنوية0.01	مستوي الاستقرار
BOP	−4.697258		−3.711457	مستقر عند المستوى
CUS	6.161154		−3.71146	مستقر عند المستوي
DES	2.355831	−1.95441		مستقر عند الستوى قاطع واتجاه عام

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

يتضح من الجدول رقم (26.2.4) ان قيمة (PP) بالنسبة ل $\boldsymbol{BOP}$ قيمة ميزان المدفوعات أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 1%مستقر عند المستوي (PP) بالنسبة ل $\boldsymbol{CUS}$ قيمة الانفاق الجارى أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 1% مستقر عند المستوي وقيمة (PP) بالنسبة ل $\boldsymbol{DES}$ قيمة الانفاق الرأسمالى أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية5% مستقر عند المستوي (قاطع واتجاه عام) في هذه نستخدم إختبار جوهانسون للتكامل المشترك وفى التقدير نستخدم طريقة المربعات الصغرى.

جدول رقم (27.2.4) نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون لمتغيرات الدراسة (CUS الانفاق الجاري، الانفاق الرأسمالي العامةDES ميزان المدفوعات BOP).

Hypothesized No. of CE(s	Eigen value	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.402431	31.49361	29.79707	0.0146
At most 1 *	0.342803	17.62149	15.49471	0.0239
At most 2 *	0.117581	5.127209	3.841465	0.027
Hypothesized No. of CE(s	Eigen value	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.402431	27.87212	21.13162	0.0041
At most 1 *	0.342803	15.49428	11.2646	0.0215
At most 2 *	0.117581	5.127209	3.841465	0.027

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

يلاحظ من خلال الجدول رقم (27.2.4) أن القيمة المحسوبة لاختبار الاثر Trace Statistic والتي تقدر ب **31.49361**أكبر من القيمة المجدولة المقدرة ب **29.79707**عند مستوى معنوية **5%** فيما يخص الفرضية الاولى **(None)**، آي وجود علاقة تكامل مشترك، كما يلاحظ أيضاً أن القيمة المحسوبة لاختبار الاثر والتي تقدر ب **17.62149**أكبر من القيمة المجدولة المقدرة ب **15.49471**عند مستوى معنوية **5%** فيما يخص الفرضية الثانية **(At most 1)**، أن القيمة المحسوبة لاختبار الاثر والتي تقدر ب **5.127209**أكبر من القيمة المجدولة المقدرة ب **3.841465**عند مستوى معنوية **5%** فيما يخص الفرضية الثالثة **(At most 2)** وعليه نستنتج وجود علاقتين للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة حسب إختبار الأثر، فيما يخص إختبار القيمة العظمي Max-Eigen Statistic . يلاحظ ايضا أن القيمة المحسوبة لاختبار القيمة العظمي Max-Eigen Statistic و التي تقدر ب **27.87212**أكبر من القيمة المجدولة المقدرة ب **21.13162**عند مستوى معنوية **5%** فيما يخص الفرضية الاولى

(None)، آي وجـود علاقـة تكامـل مشـترك، كمـا يلاحـظ أيضـاً كـذلك أن القيمـة المحسـوبة لاختبـار القيمـة العظمـي والتـي تقـدر ب **15.49428**أكبـر مـن القيمـة المجدولـة المقـدرة ب **11.2646**عنـد مسـتوى معنويـة **5%** فيمـا يخـص الفرضـية الثانيـة (**At most 1**) ، أن القيمـة المحسـوبة لاختبـار القيمـة العظمـي والتـي تقـدر ب **5.127209**أكبـر مـن القيمـة المجدولـة المقـدرة ب **3.841465**عنـد مسـتوى معنويـة **5%** فيمـا يخـص الفرضـية الثالثـة (**At most 2**) وعليـه نسـتنتج وجـود علاقتـين للتكامـل المشـترك بـين متغيـرات الدراسـة حسـب الاختبـارين ليسـت مختلفـين فـي الحالـة نسـتخدم فـي التقـدير طريقـة المربعـات الصـغرى لنموذج ميزان المدفوعات.

جدول رقم (28.2.4) التقدير بطريقة المربعات الصغرى لمتغير ميزان المدفوعات

المتغيرات	المعاملات	القيمة الاحتمالية	إختبار f	R-squared
C	-104.816	0.0005	0.00082	0.708942
CUS	3.000972	0.0003		
DES	-0.00654	0.0026		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

وبناءً على ما تقدم فأن النموذج المقدم هو :

$$\boldsymbol{BOP = -104.816 - 0.00654(DES) + 3.00972(CUS)}$$

اما تقييم النموذج فيتم وفق ثلاثة معايير:

اولاً: المعيار الاقتصادي

معامـل الثابـت والتـي تعـادل 104.816-وهـي معامـل ميـزان المـدفوعات BOP وهـي سـالبة ،عنـد ثبـات كـل (،الانفـاق الجـاري CUS، والانفـاق الرأسـماليDES وهـذه تتفـق مـع النظرية الاقتصادية.

قيمـة معامـل الانفـاق الجـاري CUS تسـاوي 3.000972 ذات إشـارة موجبـة وتعنـي وجـود علاقـة طرديـة بـين الانفـاق الجـاري CUS وميـزان المـدفوعات أي كلمـا زاد الانفـاق الجـاري CUS بوحـدة واحـدة سـيزيد ميـزان المـدفوعات ب 3.000972 مـع ثبـات الانفـاق

الرأسمالي وفى هذه تتفق مع النظرية الاقتصادية وذلك لأنه يؤدى الى زيادة الانتاج وبالتالي زيادة الصادرات الامر الذى يحسن من ميزان المدفوعات.

قيمة معامل الانفاق الرأسمالي DES تساوي $0.00654-$ذات إشارة سالبة وتعني وجود علاقة عكسية بين معامل الانفاق الرأسمالي وميزان المدفوعات $\boldsymbol{BOP}$ وتشير هذه العلاقة الى انه اذا تغير الانفاق الرأسمالي DES بوحدة واحدة سينخفض ميزان المدفوعات $\boldsymbol{BOP}$ ب$0.00654-$ مع ثبات الانفاق الجاري CUS و ذلك لان الانفاق الرأسمالي على سلع مستوردة من الخارج يؤدى الى عجز ميزان المدفوعات $\boldsymbol{BOP}$ وتكون العلاقة عكسية وهذه تتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً: المعيار الاحصائي

وفي هذا المعيار يتم تقييم ثلاثة نقاط وهي:

1- اختبار المعنوية الجزئية للمعالم:

من الجدول رقم (28.2.4) يتضح الاتي:

القيمة الاحتمالية للثابت تساوي **(0.0005)** وهي أقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان الثابت معنوي.

القيمة الاحتمالية لمعامل الانفاق الجاري CUS تساوي **(0.0003)** وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل الانفاق الجاري CUS. وتشير الى ان معامل الانفاق الجاري CUS له اثر معنوي على ميزان المدفوعات BOP.

القيمة الاحتمالية لمعامل الانفاق الرأسمالي DES تساوي **(0.0026)** وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل الانفاق الرأسمالي DES . وتشير الى ان معامل الانفاق الرأسمالي DES له اثر معنوي على ميزان المدفوعات $\boldsymbol{BOP}$.

2- المعنوية الكلية للنموذج (F)

يلاحظ من الجدول رقم (28.2.4) ان القيمة الاحتمالية لـ F تساوي **(0.00082)** وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان نموذج ميزان المدفوعات $\boldsymbol{BOP}$ ككل معنوي.

3- اختبار جودة التوفيق (R-Squared)

يلاحظ من الجدول رقم (28.2.4) ان قيمة معامل التحديد تساوي 0.71 وهذا يعني ان المتغيرات (الانفاق الجاري CUS ، الانفاق الرأسمالي DES ، ميزان المدفوعات BOP) مسؤولة عن71% من التغيرات التي تحدث في النموذج والباقي 29% يرجع ذلك الى المتغيرات الغير مضمنة في النموذج وهذه دلالة على جودة توفيق النموذج.

المعيار القياسي

1- اختبار مشكلة اختلاف التباين :Heterosedasticity Test

جدول رقم (29.2.4) يوضح نتائج اختبار ARCH

F-statistic	0.19033	Prob. . F(1,24)	0.6665
Obs*R-squared	0.204568	Prob. Chi-Square(1)	0.6511

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد ان القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري F و Chi-Square أكبر من 5% وهذا دلالة على ان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

2- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation

جدول رقم (29.2.4) يوضح نتيجة اختبار Durbin-Watson

Durbin-Watson Statistics =1.93

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

يلاحظ من الجدول أعلاه ان قيمة DW تساوي (1.93) وهي قريبة من القيمة المعيارية 2 وهذه دلالة على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج.

..3-اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity

الجدول رقم (30.2.4) معامل تضخيم التباين

المتغيرات	Coefficient variance
C	6.605907
CUS	6.35E-06
DES	0.001629

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E views12.

من خلال جدو رقم (30.2.4)يتضح من نتائج التقدير في العمود الأول coefficient variance ان جميع قيم المعاملات تقل عن الرقم (10) وهذه النتيجة تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج.

رابعاً تحليل معادلة معدل البطالة

جدول رقم (31.2.4) نتائج اختبار فيلبس بيروون لمتغيرات الدراسة (CUS الانفاق الجاري، الانفاق الرأسمالي العامةDES معدل البطالة UNR).

المتغيرات	PP	القيمة الحرجة عندي مستوي معنوية0.05	القيمة الحرجة عندي مستوي معنوية0.10	القيمة الحرجة عندي مستوي معنوية0.01	مستوي الاستقرار
UNR :	-2.78473		-2.6326		مستقر عند الفرق الاول
CUS	6.161154			-3.71146	مستقر عند المستوي
DES	2.355831	-1.95441			مستقر عند الستوى قاطع واتجاه عام

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

يتضح من الجدول رقم (31.2.4) ان قيمة (PP) بالنسبة ل $\boldsymbol{UNR}$ قيمة معدل البطالة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 10% مستقر عند الفرق الاول و قيمة (PP) بالنسبة ل $\boldsymbol{CUS}$ قيمة الانفاق الجارى أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 1%

مستقر عند المستوي و قيمة (PP) بالنسبة ل $\boldsymbol{DES}$ قيمة الانفاق الرأسمالي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية5% مستقر عند المستوي (قاطع واتجاه عام)

ثالثاً اختبار التكامل المشترك

يستخدم في حالة بيانات السلسلة الزمنية للمتغير اذا كانت متكاملة من رتبة واحدة، ومن خلال اختبار تحديد الفجوات الزمنية واختبار جذور الوحدة المتمثلة في اختبارى ديكي فولر وفيلبس بيروون المتغيرات اما مستقران في المستوي او الفرق الاول في هذه الحالة لا يمكن ان نستخدم اختبار التكامل المشترك، ولكن في ARDL (Autoregressive Distributed lag)) هذه الحالة نستخدم تطبيق منهجية للتكامل المشترك.

جدول رقم (32.1.4) نتائج اختبار الباوند للتكامل المشترك F-Bounds Test

Test Statistic	القيمة المحسوبة	مستوى الدلالة	(0)Iالمستوى	(1)I الفرق الاول
F-statistic	6.465564	10%	2.63	3.35
عدد الفجواتK	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v10

يلاحظ ان احصائية F أكبر من الحد الأعلى نرفض فرضية العدم (معني ذلك وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات).

جدول رقم(33.2.4) نتائج تقدير دالة معدل البطالة UNR في المدى الطويل

المتغيرات	قيمة المعاملات	معنوية لمعامل Prob	المعنوية لكلية F للنموذج	قيمة معامل التحديد $RSqure$
C	−5.08675	0.0061	0.000001	0.751631
CUS	0.00012	0.0196		
DES	−0.000839	0.0478		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

وبناءً على ما تقدم فأن النموذج المقدم هو :

$$\mathbf{UNR} = -5.08675 + 0.000839(DES) - 0.00012CUS$$

اما تقييم النموذج فيتم وفق ثلاثة معايير:

اولاً: المعيار الاقتصادي في المدي الطويل

معامل الثابت والتي تعادل $\mathbf{5.08675}-$وهي معامل معدل البطالة UNR وهى سالبة ،عند ثبات كل (،الانفاق الجاري CUS، والانفاق الرأسماليDES وهذه تتفق مع النظرية الاقتصادية.

قيمة معامل الانفاق الجاري CUS تساوي $\boldsymbol{0.00012}-$ ذات إشارة سالبة وتعني وجود علاقة عكسية بين الانفاق الجاري CUS و معدل البطالة UNR أي كلما زاد الانفاق الجاري CUS بوحدة واحدة ينخفض معدل البطالة ب $\mathbf{0.00012}-$ مع ثبات الانفاق الرأسمالي. وتحدث آلية هذه العلاقة إذا كان الانفاق الجاري موجهة لسلعة منتجة محلية ويكون الاستجابة من جانب العرض(مرونة) يؤدي الي زيادة مستوي التوظيف ويقلل من معدل البطالة في الاقتصاد، وفي هذا تتفق مع النظرية الاقتصادية.

قيمة معامل الانفاق الرأسمالي DES تساوي $\mathbf{0.000839}$ ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين معامل الانفاق الرأسمالي و معدل البطالة UNR وتشير هذه العلاقة الى انه اذا تغير الانفاق الرأسمالي DES بوحدة واحدة سيزيد معدل البطالة UNR ب$\mathbf{0.000839}$ مع ثبات الانفاق الجاري CUS و ذلك لأنه لا يوجد استجابة

من جانب العرض وانه توجد طاقات انتاجية معطلة (الجهاز الانتاجي غير مرن) في هذه الحالة لا يخفض من معدل البطالة بل يخلق موجات تضخمية ويكون العلاقة طردية وهذا لا

يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً: المعيار الاحصائي في المدي الطويل

وفي هذا المعيار يتم تقييم ثلاثة نقاط وهي:

1- اختبار المعنوية الجزئية للمعالم:

من الجدول رقم (33.2.4) يتضح الاتي:

القيمة الاحتمالية للثابت تساوي (**0.0061**) وهي أقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان الثابت معنوي.

القيمة الاحتمالية لمعامل الانفاق الجاري CUS تساوي (**0.0213**) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل الانفاق الجاري CUS. وتشير الى ان معامل الانفاق الجاري CUS له اثر معنوي على معدل البطالة UNR.

القيمة الاحتمالية لمعامل الانفاق الرأسمالي DES تساوي (**0.0196**) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل الانفاق الرأسمالي DES . ويشير الى ان معامل الانفاق الرأسمالي DES له اثر معنوي على معدل البطالة UNR.

2- المعنوية الكلية للنموذج (F)

يلاحظ من الجدول رقم (33.2.4) ان القيمة الاحتمالية لـ F تساوي (**0.000004**) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان نموذج التضخم ككل معنوي.

3- اختبار جودة التوفيق (R-Squared)

يلاحظ من الجدول رقم (33.2.4) ان قيمة معامل التحديد تساوي 0.70 وهذا يعني ان المتغيرات (الانفاق الجاري CUS ، الانفاق الرأسمالي DES ، ومعدل البطالة UNR)

مسؤولة عن 70% التي تحدث في النموذج والباقي 30% يرجع الى المتغيرات الغير مضمنة في النموذج وهذا دلالة على جودة توفيق النموذج.

المعيار القياسي

1- اختبار مشكلة اختلاف التباين :Heterosedasticity Test

جدول رقم (34.2.4) يوضح نتائج اختبار ARCH

F-statistic	1.276265	Prob F(2,21)	0.2999
Obs*R-squared	2.601025	Prob. Chi-Square(2)	0.2724

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

من خلال نتائج الجدول(34.2.4) نجد ان القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري F وChi-Square أكبر من 5% وهذا دلالة على ان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

2- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

جدول رقم (35.2.4) يوضح نتائج اختبار Breusch

F-statistic	0.816633	Prob. . F(2,20)	0.4561
Obs*R-squared	1.962945	Prob. Chi-Square(2)	0.25

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

من خلال نتائج الجدول (35.2.4) نجد ان القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري F وChi-Square أكبر من 5% وهذا دلالة على ان النموذج لا يعاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج.

3-اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity

الجدول رقم (36.2.4) معامل تضخيم التباين

المتغيرات	Coefficient variance
C	2.790861
CUS	2.13E-09
DES	2.13E-09

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E views12.

من خلال الجدول رقم (36.2.4) يتضح من نتائج التقدير في العمود الأول coefficient variance ان جميع قيم المعاملات تقل عن الرقم (10) وهذه النتيجة تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج.

رابعاً صلاحية استقرار النموذج هيكلياً

شكل يوضح صلاحية استقرار النموذج

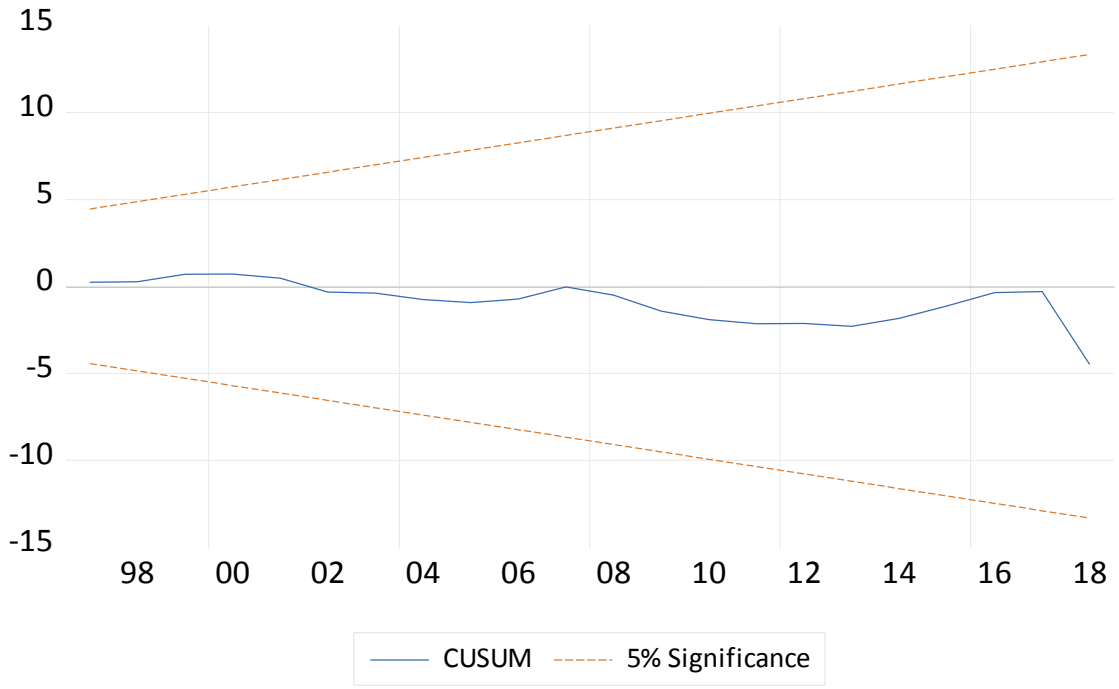

يظهـر مـن خـلال الشـكل ان المعـاملات المقـدرة مـن خـلال نمـوذج تصـحيح الخطـأ المسـتخدم مسـتقر هيكليـاً عبـر فتـرة الدراسـة، حيـث وقـع الشـكل البيـاني لإحصـاء اختبـار CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%. لنموذج البطالة.

المبحث الثالث

مناقشة نتائج الفرضيات والخاتمة

1. مناقشة الفرضيات

يتناول البحث هنا مناقشة نتائج الفرضيات

مناقشة فرضيات معادلة النمو الاقتصادي

الفرضية الأولى: هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الجاري و النمو الاقتصادي EG

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل الانفاق الجاري موجبة، وتشير هذه العلاقة الى ان كلما زاد الانفاق الجاري بوحدة واحدة يزداد النمو الاقتصادي EG ب$\mathbf{5.25E-05}$)، كما بلغت القيم الاحتمالية لمعامل ا الإنفاق العام الجاري $\mathbf{(0.0024)}$ وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل الانفاق الجاري. وتشير الى ان معامل الانفاق الجاري له اثر معنوي النمو الاقتصادي EG .

الفرضية الثانية هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام الرأسمالي و النمو الاقتصادي EG

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل الانفاق الرأسمالي ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين الانفاق الرأسمالي و النمو الاقتصادي EG إذا تغير الانفاق الرأسمالى بوحدة واحدة يزداد النمو الاقتصادي EG ب$\mathbf{13.13E-06}$ ، كما بلغت القيم الاحتمالية للإنفاق الرأسمالي تساوى $\mathbf{(0.0051)}$ وهي أكبر من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي أن هنالك أثر معنوي على معامل الانفاق الرأسمالي. وتشير الى ان معامل الانفاق الرأسمالي له اثر معنوي على النمو الاقتصادي EG .

مناقشة فرضيات معادلة التضخم

مناقشة الفرضيات في المدى الطول

الفرضية الثالثة: هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الجاري والتضخم

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل الانفاق الجاري موجبة، وتشير هذه العلاقة الى ان كلما زاد الانفاق الجاري بوحدة واحدة يزداد التضخم ب.0.001181)، كما بلغت القيم الاحتمالية لمعامل التضخم **(0.0005)** وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل الانفاق الجاري. وتشير الي ان معامل الانفاق الجاري له اثر معنوي على اتضخم INF.

الفرضية الرابعة: هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام الرأسمالي و التضخم في السودان

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل الانفاق الرأسمالي **0.03137** – ذات إشارة سالبة وتعني وجود علاقة عكسية بين الانفاق الرأسمالي و التضخم INF بوحدة واحدة يقل التضخم ب**0.03137** – ، كما بلغت القيم الاحتمالية للإنفاق الرأسمالي تساوى **(0.0000)** وهي أكبر من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي أن هنالك أثر معنوي على معامل الانفاق الرأسمالي. وتشير الي ان معامل الانفاق الرأسمالي له اثر معنوي على التضخم.

مناقشة فرضيات معادلة ميزان المدفوعات

مناقشة الفرضيات في المدى الطول

الفرضية الخامسة: هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الجاري و ميزان المدفوعات BOP

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل الانفاق الجاري موجبة، وتشير هذه العلاقة الى ان كلما زاد الانفاق الجاري بوحدة واحدة يزداد ميزان المدفوعات BOP ب.3.000972)، كما بلغت القيم الاحتمالية لمعامل الإنفاق العام الجاري **(0.0003)**

وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل الانفاق الجاري. وتشير الى ان معامل الانفاق الجاري له اثر معنوي على ميزان المدفوعات BOP.

الفرضية السادسة: هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام الرأسمالي و ميزان المدفوعات

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل الانفاق الرأسمالي -0.00654 ذات إشارة سالبة وتعني وجود علاقة عكسية بين الانفاق الرأسمالي و ميزان المدفوعات $\boldsymbol{BOP}$ إذا تغير الانفاق الرأسمالى بوحدة واحدة يزداد ميزان المدفوعات BOP ب-0.00654 ، كما بلغت القيم الاحتمالية للإنفاق الرأسمالي تساوى **(0.0026)** وهي أكبر من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي أن هنالك أثر معنوية على معامل الانفاق الرأسمالي. وتشير الى ان معامل الانفاق الرأسمالي له اثر معنوي على ميزان المدفوعات $\boldsymbol{BOP}$.

مناقشة فرضيات معادلة البطالة

مناقشة الفرضيات الدراسة في المدى الطويل

الفرضية السابعة: هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الجاري ومعدل البطالة

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل معدل البطالة سالبة. وتتوافق مع النظرية الاقتصادية، وتشير هذه العلاقة الى انه كلما زاد الانفاق الجاري بوحدة واحدة يخفض معدل البطالة ب(-0.0213)، كما بلغت القيم الاحتمالية لمعامل البطالة**(0.0213)** وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل الانفاق الجاري. وتشير الى ان معامل الانفاق الجاري له اثر معنوي على معدل البطالة UPM.

الفرضية الثامنة: هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام الرأسمالي ومعدل البطالة

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة ان إشارة معامل الانفاق الرأسمالي موجبة ، وتشير هذه العلاقة الى ان كلما زاد الانفاق الرأسمالي بوحدة واحدة يزيد معدل البطالة بقيمة **0.000839**، وهي لا توافق مع النظرية الاقتصادية، ويعني ان الانفاق الرأسمالي لم يخلق فرص عمل في الاقتصاد. وكما بلغت القيم الاحتمالية للإنفاق الرأسمالي تساوى **(0.0196)** وهي أكبر من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي أن هنالك أثر معنوية على معامل الانفاق الرأسمالي. وتشير الى ان معامل الانفاق الرأسمالي له اثر معنوي على البطالة UPM.

الخاتمة

وتشتمل على الآتي:

اولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

اولاً: النتائج:

1/ النتائج الخاصة بالنموذج

1- ثبت من خلال الدراسة ان هناك زيادة في السلع والخدمات، واستجابة كبيرة من جانب العرض ادي الى زيادة الانتاج ومنه تحسين معدل النمو الاقتصادي.

2- ثبت من خلال الدراسة ان هناك انفاق رأسمالي ادي الى زيادة الاستثمارات مما ساهم في زيادة الانتاج وادي الى تحسين معدل النمو الاقتصادي.

3- ثبت من خلال الدراسة ان الانفاق الجاري بصورة واضحة ادي الى عدم استجابة عرض السلع مما ساهم في زيادة التضخم.

4- ثبت ان الانفاق الرأسمالي زاد من عرض السلع في الاقتصاد مما ساعد في تخفيض التضخم.

5- ثبت ان الانفاق الجاري على السلع المنتجة محليا ادي الى زيادة الانتاج وساعد على زيادة الصادرات مما عمل تحسين وضع ميزان المدفوعات.

6- ثبت من خلال الدراسة ان السلع المستوردة بواسطة الانفاق الرأسمالي ادت الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات.

7- ثبت من خلال الدراسة ان الانفاق الجاري ساعد على خلق فرص للتوظيف.

8- ثبت من خلال الدراسة ان الانفاق الرأسمالي لم يؤدي الى خلق فرص عمل جديدة لتوظيف الافراد.

2/ النتائج العامة

1- تشير النتائج الى ان نسبة الانفاق الجاري من جملة الانفاق العام كبيرة جدا تتراوح بين 23.75% كحد ادني الى 98.22% كحد اعلي تقريبا، ونسبة مساهمة الانفاق الرأسمالي من جملة الانفاق العام قليلة تتراوح بين 1.6% كحد ادني الى 28.11% كحد اعلى خلال فترة الدراسة (1992-2018م).

2- تشير النتائج الى ان السمة الدائمة للتطورات في مسار معدلات النمو في الاقتصاد السوداني هي مستويات المعدل المتدني وبطء النمو خلال معظم سنوات الدراسة.

3- هناك ارتفاع في التضخم في بداية الدراسة وانخفاض في فترة الانتاج النفطي واتفاقية السلام الشامل، وارتفاع في التضخم خلال الفترات الاخيرة للدراسة.

4- تشير النتائج الى ان هناك عجز في ميزان المدفوعات في اغلب سنوات الدراسة.

5- تشير النتائج ان معدل البطالة ظل متزايدا خلال فترة الدراسة، ويعني ذلك ان زيادة اعداد المتعطلين اكبر من الزيادة في حجم التوظيف.

ثانياً: التوصيات:

1/ التوصيات الخاصة بالنموذج

1- توصي الدراسة بمواصلة زيادة السلع والخدمات بواسط الانفاق الجاري لزيادة الانتاج ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي.

2- توصي الدراسة بزيادة الاستثمارات عن طريق الانفاق الرأسمالي لزيادة الانتاج وتحسين معدل النمو الاقتصادي.

3- العمل على تخفيض الانفاق الجاري لأنه يساهر في زيادة التضخم.

4- توصي الدراسة بزيادة الانفاق الرأسمالي وربطه بالإنتاج لأنه يزيد من عرض السلع في الاقتصاد ويقلل من معدل التضخم.

5- توجيه الانفاق الجاري الى شراء السلع والخدمات المنتجة محليا لخفض شراء السلع والخدمات المستوردة لتحسين ميزان المدفوعات.

6- توصي الدراسة بضرورة تخفيض السلع المستوردة التي يتم شراؤها بواسطة الانفاق الرأسمالي والتي تعمل على زيادة العجز في ميزان المدفوعات.

7- العمل على خلق فرص عمل جديدة للتوظيف ، وذلك عبر توجيه جزء من النفقات الحارية نحو ذلك.

8- ضرورة توسع الاستثمارات عن طريق توسع الانفاق الرأسمالي عبر فتح مجالات استثمارية جديدة مما يعمل على خلق فرص جديدة تسهم تخفيض معدل البطالة.

2/ التوصيات العامة

1- العمل على ضبط الانفاق الجاري وتحديد اوجه الصرف بما يلائم مع الوضع الاقتصادي لأنه يؤثر على التضخم.

2- العمل على زيادة النفاق الرأسمالي وتوجيه هذا الانفاق الى خلق وتوسيع نطاق المشروعات الانتاجية.

3- العمل على استهداف نمو اقتصادي لتحقيقه من خلال تشابك الانفاق العام مع عوامل الاستقرار الاقتصادي، والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية وتوفير التمويل اللازم لها وزيادة الصرف عليها مما يؤثر ايجابا على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي النمو الاقتصادي.

4- العمل على تطوير وزيادة الانتاج مما يخلق فائض يسهم في زيادة الصادرات المحلية، وتشجيع المنتج المحلي بالحوافز الضريبية والجمركية مما يجعل اسعار هذه المنتجات مناسبة للمستهلك المحلي حتي ينشط الطلب عليها وبالتالي ينخفض الطلب على السلع الاجنبية مما يقلل من الواردات وتحسين موقف الميزان التجاري اولا ومن ثم ميزان المدفوعات ثانيا.

5- زيادة الصرف على مراكز التدريب المهني وتطويرها ونقل تجربة الدول التى سبقت السودان في هذا المجال مما يساهم من تقليل معدل البطالة.

الدراسات المقترحة

اثر السياسة المالية على عوامل الاستقرار الاقتصادي

اثر السياسة النقدية على عوامل الاستقرار الاقتصادي

اثر التمويل على عوامل الاستقرار الاقتصادي

المراجع

قائمة المراجع والمصادر

القران الكريم

أولاً: المراجع بالغة العربية

أ- الكتب

1. ابوالقاسم عمر الطبولي، واخرون،(1993م)، *اساسيات الاقتصاد*،ط6، بنغازي-ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.

2. ابراهيم مشورب،(2004م) *الاقتصاد السياسي* ، مبادئ-مدارس-انظمة، ط1، بيروت-لبنان: دار دارالمنهل.

3. احمد محمد احمد،(2012م)، *التضخم النقدي*، ط1،الاسكندرية-مصر: مكتبة الوفاء.

4. احمد مجذوب احمد علي،(2003م)، *السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي*، ط2،هيئة الاعمال الفكرية .

5.احمد عبدالله ابراهيم احمد،(2013م)، *المالية العامة التشريع والتطبيق في السودان*،ط2 الخرطوم-السودان: شركة مطابع السودان للعملة.

6. احمد عبد السميع علام،(2012م)، المالية العامة، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية – مصر.

7. احمد ابو الفتوح على الناقه،(2001م)، *نظرية الاقتصاد الكلى*، ط1،الاسكندرية-مصر: الاشعاع الفني للطباعة.

8. احمد عبد الله إبراهيم،(2010م)، *تمويل التجارة الخارجية*، مطابع العملة،الخرطوم –السودان.

9. احمد مجذوب احمد،(2013م)، *الاقتصاد السوداني"بين المتطلبات العلمية والاختيارات السياسية"*ط1،الخرطوم-السودان: مطابع العملة.

10. اوجست سوانينبيرج، ترجمة خالد العمري، (2008م)*الاقتصاد الكلي*، الطبعة الاولي، القاهرة-مصر: دار الفاروق.

11. اكرام حداد، مشهود هزلول،(2005م)، *النقود والمصارف دراسة تحليلية ونظرية*، ط1، عمان–الاردن : وائل للنشر.

12. اسماعيل عبد الرحمن واخرون، (2004م)، *مفاهيم ونظم اقتصادية*،عمان–الاردن، دار وائل للنشر والتوزيع.

13. اسماعيل السيوفي(2006)، "مشاكل الاقتصاد القياسي الاستشراف والاختبارات والقياس"، الطبعة الأولى، الاهلية للنشر، المملكة العربية السعودية.

14. باهر محمد علثم،واخرون،(1993م) *الاقتصاد للمستوي الثاني*،*القاهرة*: المعرفة

15. جيمس بلاكورد، ترجمة اشرف محمود، (2009م)،*النظرية الاقتصادية*، عمان الاردن.

16. جيمس جوارتني وآخرون، ترجمة، عبدالفتاح عبدالرحمن واخرون، (1999م)، *الاقتصاد الكلي "الاختيار العام والخاص"*، الرياض–المملكة العربية السعودية: دار المريخ.

17. جمال داود سليمان الدليمي،(2015م)، *التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب*، ط1، القاهرة–مصر: المنظمة العربية للتنمية الادارية.

18. هوشيار معروف،(2005م) *تحليل الاقتصاد الكلي*، ط1، عمان– الاردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

19. حامد عبد الحميد دراز ،(1988م) *المالية العامة* ، الاسكندرية–مصر: الدار الجامعية.

20. حمد ضياء الدين زيتون،(2000م)، *مبادئ في علم الاقتصاد*،الاسكندرية–مصر: المكتب العلمي.

21. حمدي عبد العظيم، (1986م)، *السياسات المالية والنقدية في ميزان المدفوعات*، ط1، مصر: مكتبة النهضة المصرية.

22. حسن بشير محمد نور(2006م)، *بحوث في الاقتصاد العام*،دمشق–سوريا:نضر للطباعة.

23. حسن بشير محمد نور(2006م)، *الازمة المالية وتداعياتها على الاقتصاد السوداني*، الخرطوم–السودان، مصابع العملة.

24. رائد محمد عبد ربه، (2013م)، *الاقتصاد السياسي*، ط1، عمان–الاردن: الجنادرية للنشر والتوزيع.

25. ريتشارد موسجريف ومبيجي موسجريف، تعريب، محمد حمدي السباخي، كامل سليمان العاني (2010م)، *المالية العامة بين النظرية والتطبيق*، الرياض- المملكة العربية السعودية: ،دار المريخ.

26. رونالد إيرنبرج وآخرون، تعريب فريد بشير طاهر(2004م)،*اقتصاديات العمل*،الرياض- المملكة العربية السعودية: دار المريخ.

27. رمزي زكي، (1998م)، *الاقتصاد السياسي للبطالة*، تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، الكويت: عالم المعرفة،الكويت.

28. رمضان محمد مقلد، واخرون،(2013م)، *النظرية الاقتصادية الكلية*، الاسكندرية-مصر: دار التعليم الجامعي.

29. رفعت المحجوب،(1992م)، *المالية العامة* ، مكتبة النهضة العربية.

30. سالم توفيق النجفي،(2000)، *أساسيات علم الاقتصاد*، ط1، القاهرة-مصر: الدار الدولية للاستثمارات.

31. السيد عبد المولي،(1993م)، *المالية العامة*،القاهر-مصر: دار النهضة العربية.

32. السيد محمد السريتي واخرون(2008م)، *النظرية الاقتصادية الكلية*،الاسكندرية-مصر: الدار الجامعية للنشر.

33. السيد محمد احمد ألسريتي،(2001م)،*اقتصاديات التجارة الخارجية بين النظرية والتطبيق*،الإسكندرية-مصر: رؤية للطباعة والنشر.

34. سليمان احمد اللوزي، على محمد خليل(1999م)، *المالية العامة*،عمان: زهران للنشر والتوزيع .

35. سعد الدين العيسي، واخرون، (2006م)، *الاقتصاد الكلي*، عمان-الاردن: دار مكتبة الحامد، ط1.

36. سعيد عبدالعزيز عثمان،(2011م) *المالية العامة*، ،الاسكندرية-مصر: الدار الجامعية .

37. سعيد عبدالعزيز عثمان،(2003م)،*الاقتصاد العام* ، الاسكندرية-مصر: الدار الجامعية.

38. صالح الرويلي وبويف جوزيان،(1992م) *اقتصاديات المالية العامة*، ط4، الجزائر: ديوان المطبوعات.

39. صلاح الدين حسن السيسي (2014م)،*التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية النظريات والسياسات*، ط1، الجزائر: دار الكتب الحديث.

40. صفوت عبد السلام عوض الله،(2000م)، *سعر الصرف واثره علي اختلال ميزان المدفوعات*، مصر: دار النهضةالعربية.

41. طاهر الجنابي،(2017م) *علم المالية العامة والتشريع المالي*، الموصل–العراق: دار الكتب للطباعة والنشر.

42. طارق فاروق ألحصري،(2010م)، *الاقتصاد الدولي*، مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

43. طارق محمد الرشيد، المرشد في الاقتصاد القياسي، ط1، الخرطوم–السودان، مطبعة جي تاون.

44. نزار سعد الدين العيسي، واخرون،(2006م)، *الاقتصاد الكلي*، ط1، عمان–الاردن: دار مكتبة الحامد.

45. عادل احمد حشيش واخرون(2002م)، *الاقتصاد الدولي*،لبنان–بيروت،الدار الجامعية.

46. عاطف صدقي ومحمد الرزاز ،(1995م)، *المالية العامة*، القاهر–مصر: النهضة العالمية للنشر.

47. عبد الوهاب الامين واخرون،(2007م) *اقتصاديات التنمية والتخطيط*،ط1،المنامة–البحرين: مركز المعرفة.

48. عبدالوهاب الامين،(2003م)، *الاقتصاد الكلي*، ط2، عمان–الاردن: دار مكنبة الحامد.

49. عبد الوهاب الامين (2002م)، *مبادئ الاقتصاد الكلي*، ط1، عمان–الاردن : دار مكتبة حامد.

50. عبدالوهاب عثمان،(2001م) منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان،الخرطوم:مطابع العملة.

51. عبد المنعم فوزي وآخرون,(1971م) *اقتصاديات المالية العامة*, الاسكندرية–مصر: منشأة المعارف للنشر.

52. عبد المطلب عبدالحميد،(2016م)،*اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات*، ط1،الاسكندرية–مصر: الدار الجامعية.

53. عبد المطلب عبد الحميد،(2010م) *اقتصاديات المالية العامة*, مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

54. عبد القادر محمد عبدالقادر عطية، واخرون(2005)، *النظرية الاقتصادية الكلية*، الاسكندرية–مصر: الناشر قسم الاقتصاد جامعة الاسكندرية.

55. عبدالرحمن حسن على حمد،(2014م) *اقتصاديات المالية العامة*، ط2، البنا للطباعة والنشر.

56. عبدالرحمن يسري احمد، (2001م)،*الاقتصاديات الدولية*، مصر: الدار الجامعية للنشر.

57. علاء شفيق الراوي، واخرون،(1989م)، *اقتصاديات العمل*، ط2، بغداد–العراق: مطبعة العمال المركزية.

58. علي لطفي(1997م) ، *المالية العامة* ، مكتبة عين شمس، القاهرة–مصر.

59. علي عبد الوهاب نجا،(2005م) *مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها*،مصر: الدار الجامعية.

60. عمر يحياوي،(2005م)، *مساهمة في دراسة المالية العامة،النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة*،الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

61. عمر صخري، (2005م)، *التحليل الاقتصادي الكلي*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

62. عصام عمر مندور،(2011م) *التنمية الاقتصادية (دراسة في هيكل اقتصاد الدول النامية)*، الاسكندرية–مصر: التعليم الجامعي للطباعة.

63. عثمان إبراهيم السيد،(2006م)، *الاقتصاد السوداني جوانب تطبيقية*، ط1، الخرطوم السودان: منشوارت جامعة السودان المفتوحة.

64. عثمان إبراهيم السيد،(2002م)، *الاقتصاد السوداني*، ط3، الخرطوم السودان: دار جامعة القران الكريم.

65. عثمان ابراهيم السيد(1998م)،*الاقتصاد السوداني*، ط2، الخرطوم–السودان: المؤسسة العامة للطباعة والنشر.

66. عثمان ابراهيم السيد، (1993م)، *الاقتصاد السوداني*، ط2، الخرطوم–السودان : جامعة النيلين .

67. عزالدين مالك الطيب(2008)، المدخل الي علم الاقتصاد القياسي نموذج المعادلة الواحدة ومشاكل القياس، جي تاون للنشر الخرطوم.

68. فرهاد محمد علي الاهدن،(1994م)، *التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور اسلامي*،الطبعة الاولي، القاهرة–مصر: دار التعاون للنشر.

69. كمال سلطان محمد سالم،(2015م)، *الاقتصاد الكلي*، ط1،الاسكندرية–مصر: الوفاء القانونية.

70. كروين، تعريب محمد عزيز،(1981م) *منشورات عن التضخم*،بنغازي–ليبيا: منشورات جامعة قاريونس.

71. مايكل ابدجمان،تعريب محمد ابراهيم منصور(2012م)، *الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة*، الرياض–السعودية: دار المريخ للنشر.

72. مجدي محمود شهاب ،(1999م)، *الاقتصاد المالي* ، الاسكندرية–مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.

73. مجيد مسعود، (1984م) *التخطيط الاقتصادي والاجتماعي*، عالم المعرفة للنشر،الكويت.

74. مجيد علي حسين واخرون،(2004م)، *التحليل الاقتصادي الكلي*، عمان–الاردن: وائل للنشر والتوزيع.

75. مجيد على حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، (2000م)*مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي*،عمان–الاردن: دار وائل للنشر.

76. محمد حلمي مراد،(1964م) *مالية الدولة*.، القاهرة–مصر: مطبعة نهضة.

77. محمد عزت اللحام،ومصطفي يوسف كافي،(2017م)،*المالية الدولية*، الطبعة العربية الأولي،عمان–الاردن: الإعصار العلمي .

78. محمد صفوت قابل،(2010م)، *نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية*، الاسكندرية –مصر: دار الوفاء.

79. محمد خالد المهايني وخالد شحادة الخطيب(2017م)،*المالية العامة*، دمشق–سوريا: جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح.

80. محمود حسين،واخرون،(2007م)، *مبادئ المالية العامة*،عمان: المسيرة للنشر.

81. محمود يونس واخرون،(2015م)، *التجارة والدولية والتكتلات الاقتصادية*، الاسكندرية– مصر: دار التعليم الجامعي.

82. ميشيل تودارو،تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود،(2009م)، *التنمية الاقتصادية*، الرياض–المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.

83. مني الطحاوي، (1984م)، *اقتصاديات العمل*، القاهرة–مصر: مكتبة نهضة الشرق.

84. منصور الزين،(2013م) *تشجيع الاستثمار واثره علي التنمية الاقتصادية*، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.

85. ميثم صاحب عجام، وعاى محمد مسعود،(2016م)،*المالية العامة بين النظرية والتطبيق*، ط1، عمان–الاردن: دار البداية.

86. مصطفى سليمان وآخرون،(2000م) *مبادئ الاقتصاد الكلي*، ط1، عمان–الاردن: المسرة للنشر والتوزيع.

87. نزار سعدالدين العيسي،واخرون،(2006م)*الاقتصاد الكلي*،ط1،عمان–الاردن،مكتبة الحامد.

ب– الرسائل والأطروحات

88. ابراهيم البشير محمد(2014م)،*فعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي فى السودان، 2000–2010م*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين.

89. اجلال عبد الله عثمان(2012م)، *اثر السياسة المالية على متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان*، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين.

90. ايهاب صالح محمد،(2009م) *دور السياسة المالية والنقدية في ضبط التضخم في السودان*، رسالة ماجستيرغير منشورة ، جامعة النيلين.

91. أشجان صالح عبد الرحمن(2011م)، *دور السياسية المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية دراسة تحليليه (1995 ـ 2006م)* رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن.

92. بودخدوخ كريم،(2010م) *سياسات الانفاق العام واثره على النمو الاقتصادي2001-2009م*،في الجزائر ،جامعةدالى ابراهيم، الجزائر.

93. دعاء وفيق حامد،(2001م)، *دور وسياسة تشجيع الصادرات كعلاج لمشكلة البطالة في مصر*، رسالة ماجستيرغير منشورة ، جامعة عين شمس.

94. دروسي مسعود,(2005م) *السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر*, رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر.

95. حسب الرسول حاج،(2001م)*القدرة التنافسية لمحصول السمسم والفول السوداني في السودان*، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين.

96. ياسر التوم محمد،(2008م)*اثر السياسة المالية علي التضخم في السودان،خلال الفترة،1991-2004م* رسالة دكتوراةغير منشورة، جامعة النيلين.

97. نعماني واخرون(2016)، دور السياسة الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة امحمد بوقرة-بومرداس.

98. مبارك ازرق عمر(2017م)،*قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية علي التضخم في السودان*، رسالة ماجستير منشورةغير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

99. محمد بن عزة،(2015م) *دور سياسة الانفاق العام في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية*، دراسة حالة الجزائر-جامعة تلمسان.

100. محمد مازن الاسطل(2014م)، *العوامل المؤثرة على البطالة في فلسطين،1996-2012م*، رسالة ماجستيرغير منشورة ، الجامعة الاسلامية بغزة.

101. معاوية حسين مجذوب،(2014م) *دور السياسة المالية في تمويل التنمية الاقتصادية2000-2012م*، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الزعيم الازهري.

102. مصطفى احمد قمرالدين،(2015م)، *دور الاستثمار الاجنبي فى التنمية القتصادية في السودان*، رسالة ماجستير ،غير منشورة، جامعة النيلين.

103. نور الدين قبور(2004م)، *اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي،دراسة حالة الجزائر1994-2004م*،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة فرحات عباس سطيف.

104. سليم عقون،(2010م) *قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل الطالة*،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر.

105. عادل عبدالله ادم محمد،(2018م)، *استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة في قياس محددات الانفاق الاستثماري في السودان*، رسالة دكتوراةغير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

106. عادل عبدالله ادم،(2015) *اثر بعض المؤشرات الاقتصادية علي معدل البطالة في السودان خلال الفترة(1990-2011م)*،رسالة ماجستيرغير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

107. عبد الكريم ابكر سعيد(2013م) *دور السياسة المالية في تخصيص الموارد بالتطبيق علي قطاع الخدمات في السودان*،رسالة ماجستيرغير منشورة ، جامعة النيلين.

108. عبد الرحمن محمد عبد الله،(2018م) *دور السياسة المالية في جذب الاستثمار في السودان في الفترة من العام 2000-2015م*، رسالة دكتوراهغير منشورة ، جامعة النيلين.

109. علاء الدين عبد القادر،(2012)*السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم في السودان200-2010م*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزعيم الازهري.

110. عثمان صالح محمد على،(2017م) *سياسة الانفاق العام واثرة على التوازن الاقتصادي في السودان*، رسالة دكتوراهغير منشورة ، جامعة امدرمان الاسلامية.

111. فاطمة محفوظ،(2015م) *اثر السياسة المالية على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري*، دراسة حالة متغيرات المربع السحري، رسالة غير منشورة، جامعة اكلي محند اولحاج.

112. فيصل عوض حسين، (2007م)*إشكاليات التكيف الهيكلي في إدارة القطاعات الاقتصادية*، دراسة حالة القطاع الزراعي السوداني، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين.

113. رحاب عبدالرحمن الساير(2015م)*،دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان*،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

114. الشاذلي عيسي حمد(2001م)*، اثر السياسة المالية والنقدية علي ميزان المدفوعات في السودان*، رسالة دكتوراةغير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

115. شمسة مسعود، نعيمة هبيتة،(2018م) *اثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الانفاق العام، 1990-2017م*، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشهيد حمة لخضر،الجزائر.

ت- المجلات والموسوعات

116. ابراهيم محمد حسين، سندس بهجت جميل،(2019م) *قياس وتحليل اثر الانفاق العام على متغيرات المربع السحري لكالدور في السعودية* باستخدام التقنية الاحصائية للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، مجلة جامعة دهوك، المجلد 22، العدد1.

117. البر داغر وآخرون(2007م)، *موسوعة التنمية المستدامة ، البعد الاقتصادي*، اط1، الدار العربية للعلوم، المجلد4، بيروت-لبنان، 2007م.

118. بدر الدين عبدالرحيم،(2009م)*،احقا التوسع في الكتلة النقدية سببا في التضخم*،العدد4، الخرطوم: مجلة المصرفي.

119. جامعة الملك عبد العزيز،(1427هـ)*،التنمية المستدامة في الوطن العربي* ، جدة- السعودية: مركز الانتاج الاعلامي.

120. زروق عثمان محمد،(2012م)، *تقييم واقع بطالة الشباب في السودان"*دراسة تحليلية وتطبيقية" سلطنة عمان: مجلة العلوم الانسانية، جامعة صحار.

121. حيدر على جبر،(2016) *مشكلة البطالة في محافظة البصرة للمدة 2003-2012م*، نتائجها وسبل حلها،مجلةاداب البصرة،العدد77.

122. موسي الفاضل مكي(2016م)، *تطور اداء القطاع الخارجي في السودان خلال 1992-2015م*، العدد82، الخرطوم-السودان: البنك المركزي،المصرفي.

123. سالم عبدالله محمد باسويد،(2017م) *اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن*،مجلة الاندلس للعلوم الانسانية،العدد(16)المجلد(17).

124. سليم مجلخ، (ديسمبر،2016م)، *محددات البطالة في الجزائر*،مجلة جامعة الشارقة ، المجلد 13،العدد2.

125. عادل عبدالله ادم واخرون،(2019م) *محددات ميزان المدفوعات واليات التكييف بالتطبيق على السودان*، ورقة بحثية منشورة في المجلة العربية للنشر العلمي،العدد 10.

126. علاء الخواجة ،(2001م)، *اوضاع البطالة والتشغيل في مصر*،سلسلة اوراق بحثية ، العدد التاسع عشر، القاهرة.

127. عمران عباس يوسف واحمد سليمان،(2012م)*اثر الانفاق العام على النشاط الاقتصادي*،دراسة بحثية، جامعة الجزيرة.

128. توماس باترسون، ترجمة عزة الخميسي، (2005م)، *التغيير والتنمية في القرن العشرين*، ط1، القاهرة–مصر: المجلس الاعلي للثقافة، العدد803.

ث- ورش العمل

129. حسن بشير محمد نور،(28/17-8-2019م)*مهام السياسة المالية في الفترة الانتقالية*، ورشة برنامج الإصلاح الاقتصادي،الإجراءات والمطلوبات،دارالشرطة،الخرطوم.

130. عبدالله علي احمد إدريس،(28/17-8-2019م)*التشغيل والبطالة وسوق العمل في السودان*،ورقة مقدمة في ورشة برنامج الإصلاح الاقتصادي التحديات والإجراءات المطلوبة.

ج- التقارير

131. بنك السودان المركزي،*التقرير السنوي*، سنوات مختلفة.

132. وزارة الزراعة والري،الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي، اداء القطاع الزراعي للفترة، (2011-2013م).

133. وزارة المالية والاقتصاد الوطني العرض الاقتصادي، سنوات مختلفة.

134. وزارة العمل والاصلاح الادارى، المسح الميداني،2011 م.

135. محمد إبراهيم موسي، وآخرون(2016م)،*التصنيع الزراعي في السودان*،تقرير بحثي رقم60، وزارة التعليم العالي،دائرة الأبحاث.

136. عبدالله على احمد، وآخرون(2016م)،*إنتاج وتسويق الحبوب الزراعية في السودان*،تقرير بحثي رقم61،دائرة وزارة التعليم العالي،دائرة الأبحاث،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ثانيا: المراجع الانجليزية

135.Eicher.J.E et levy(1979). Economique de l'education, Edition Economic, Paris .

136.gali et ai(2012)*the impact of public spending on unemployment in japan* , japan.

137. Gernot j.muller,BADIA FIESOLANA ,(2004),*understanding the dynamic effects of government spending on* forigntrade,europen university institute, department of economics.

138. Hasnul AL Gifari, (2015) The effects of government expenditure on economic growth: the case of Malaysiam, INCEIF, Global university of Islamic finance, 28 December,2015.

139. Hasan Radhi,(2018) The relationship between government expenditure and GDP in non- oil Iragi economy, journal of the Arab American university. Volume (4). Number (2) /2018.

140.Jean jacquespaul(1989),la relation emploi, un defi pour economic.

401.Mehmood,Rashid(2010):the *relationsip between g.expenditure and poverty* : Acointegrat on analysis ,Romanian journal of fiscal policy,bocharest,vol.1,iss,1.

142. Muritala, Taiwo,Government Expenditure and Economic development: emprircal evidence from nigeria, source: CBN Statistical Bulletion,Golden Jubilee Edition, December 2008

143.Tommaso&Roberto(2007)*fiscal policy,the trade balance,and the real exchange rate*: implications for international risk sharing,paper presented at the 8th Jacques polak annual research conference Washington.

ثالثا:الانترنت

145.امين صالح،(الخميس، 21/ايلول/2017م) *الانفاق العام واختلال التوازن الاقتصادي والاجتماعي*،al-akhbar.com (2019/12/18م).

146.صالح السلطان(الاثنين 9 نوفمبر، 2015)، تجزئة سوق العمل سبب رئيس للبطالة،مقال منشور في الجريدة الاقتصادية، علي الانترنت(متوفر في www.alegt.com).

147.موسوعة التوثيق الشامل،

القسم الأكاديمي، منتدى الاقتصاد والعلوم الاجتماعية،التضخم في الاقتصاد السودان المسببات والحلول،علىالانترنت،تاريخ التصفحالأربعاء،الساعة7:32 ،1019/12/25م

الملاحق

UNR	INF	EG	DES	CUS	BOP	
15.41	156.7	6.6	10.8	53.4	-29.3	1
15.76	181	4.6	34	79.7	41.8	2
15.18	114.5	1	25.4	119.4	-30.5	3
14.62	64.5	6	37.1	278.2	23.6	4
14	119.24	11.56	77.9	830	1.2	5
13.5	101.18	6.06	59.8	1243.6	-24	6
13	115.9	8.24	155	1575	16	7
15.7	68.97	4.24	295	1975	110	8
15.2	130.44	8.380000000000001	397	3125	-348.5	9
15	46.5	6.4	474	3428	-666.9	10
15.8	17.01	6.7	1408	3770	-420.7	11
16.3	16.1	6.27	1729	5633	28.8	12
16.3	8.02	5.14	3103	7936	-194.5	13
16.2	5.6	7.7	3412	10435	530.5	14
17.1	15.7	9.300000000000002	3540	14713	-208.6	15
20.2	8.800000000000001	10.2	3567.9	17403.3	-282	16
20	14.9	6	3260.8	22724.8	21.1	17
17.3	13.9	6.2	3826.6	20696.4	-444.5	18
17.8	15.4	6.5	4161.9	24162.1	-27.7	19
18.3	18.9	2.1	3617.7	28578.3	-688.3	20
18.7	35.6	2.4	3619	26272	-24.7	21
19.1	37.1	6.8	3932.7	36178.4	-17.6	22
22.3	36.9	7	4843.3	50380.1	-3.3	23
25.3	16.9	3.7	6012.4	54854.2	38.4	24
28.5	17.5	3.8	4791.3	62195	-18.7	25
32.1	32.58	5.3	5262	86106	-12.8	26
20.6	63.3	5.7	6996	155796	-25.2	27

إختبارجذورالوحدة لمتغير الانفاق الجاري باستخدام إختبار ديكى فولر

المستوي بدون قاطع

Null Hypothesis: CUS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend

إختبار جذور الوحدة لمتغير الانفاق الجاري باستخدام إختبار فيلبس بيروون مستوى الاستقرار فى المستوي

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.583724	1
Test critical values:	1% level	-4.39431	
	5% level	-3.6122	
	10% level	-3.24308	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CUS)
Method: Least Squares
Date: 09/21/21 Time: 09:49
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CUS(-1)	0.923999	0.257832	3.583724	0.002
D(CUS(-1))	0.337546	0.568717	0.593522	0.5598
D(CUS(-2))	-1.22194	0.604482	-2.02147	0.0575
C	8859.736	5097.152	1.738174	0.0984
#VALUE!	-1315.64	533.1823	-2.46752	0.0233

R-squared	0.787579	Mean dependent var	6486.525
Adjusted R-squared	0.742858	S.D. dependent var	14602.69
S.E. of regression	7404.898	Akaike info criterion	20.84072
Sum squared resid	1.04E+09	Schwarz criterion	21.08615
Log likelihood	-245.089	Hannan-Quinn criter.	20.90583
F-statistic	17.61122	Durbin-Watson stat	1.809691
Prob(F-statistic)	0.000003		

Null Hypothesis: CUS has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		6.161154	1
Test critical values:	1% level	-3.71146	
	5% level	-2.98104	
	10% level	-2.62991	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	74212512
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	74212512

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(CUS)
Method: Least Squares
Date: 09/21/21 Time: 09:53
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CUS(-1)	0.486321	0.078933	6.161154	0
C	-3076.89	2293.013	-1.34186	0.1922

R-squared	0.612652	Mean dependent var	5990.1
Adjusted R-squared	0.596513	S.D. dependent var	14115.77
S.E. of regression	8966.431	Akaike info criterion	21.11417
Sum squared resid	1.93E+09	Schwarz criterion	21.21094
Log likelihood	-272.484	Hannan-Quinn criter.	21.14203
F-statistic	37.95982	Durbin-Watson stat	1.052895

إختبارجذورالوحدة لمتغير الانفاق الرأسمالى باستخدام إختبار ديكى فولر مستقر فى المستوى بدون قاطع

Null Hypothesis: DES has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.29178	0.015
Test critical values:	1% level	-4.49831	
	5% level	-3.65845	
	10% level	-3.26897	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DES)
Method: Least Squares
Date: 09/21/21 Time: 09:57
Sample (adjusted): 1999 2018
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DES(-1)	-2.0343	0.474	-4.29178	0.0013
D(DES(-1))	1.241661	0.336561	3.689262	0.0036
D(DES(-2))	0.934809	0.366701	2.549244	0.027
D(DES(-3))	0.892034	0.319605	2.791048	0.0176
D(DES(-4))	0.653768	0.303395	2.154844	0.0542
D(DES(-5))	1.214903	0.311867	3.895579	0.0025
D(DES(-6))	0.67662	0.401946	1.683361	0.1204
C	-4057.17	1068.751	-3.79618	0.003
#VALUE!	564.8018	130.679	4.322056	0.0012

R-squared	0.743885	Mean dependent var	342.05
Adjusted R-squared	0.557619	S.D. dependent var	669.1983
S.E. of regression	445.0954	Akaike info criterion	15.33662
Sum squared resid	2179209	Schwarz criterion	15.7847
Log likelihood	-144.366	Hannan-Quinn criter.	15.42409
F-statistic	3.993675	Durbin-Watson stat	1.892124
Prob(F-statistic)	0.018615		

إختبارجذورالوحدة لمتغير الانفاق الرأسمالى باستخدام إختبار فيلبس بيرون مستقر فى المتستوى قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: DES has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.355831	0.9939
Test critical values:	1% level	-2.65692	
	5% level	-1.95441	
	10% level	-1.60933	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	361138
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	283228.8

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DES)
Method: Least Squares
Date: 09/21/21 Time: 10:00
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DES(-1)	0.077245	0.039033	1.978954	0.0589

R-squared	-0.04517	Mean dependent var	268.6615
Adjusted R-squared	-0.04517	S.D. dependent var	599.4603
S.E. of regression	612.8487	Akaike info criterion	15.71182
Sum squared resid	9389588	Schwarz criterion	15.7602
Log likelihood	-203.254	Hannan-Quinn criter.	15.72575
Durbin-Watson	1.828403		

stat

إختبارجذورالوحدة لمتغير معدل النمو الاقتصادي باستخدام إختبار ديكى فولرمستقر في المستوي

Null Hypothesis: EG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.91337	0.0062
Test critical values:	1% level	-3.71146	
	5% level	-2.98104	
	10% level	-2.62991	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EG)
Method: Least Squares
Date: 12/12/21 Time: 12:38
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EG (-1)	-0.77856	0.198949	-3.91337	0.0007
C	4.702329	1.298689	3.620828	0.0014

R-squared	0.389538	Mean dependent var	-0.03462
Adjusted R-squared	0.364102	S.D. dependent var	3.008722
S.E. of regression	2.399252	Akaike info criterion	4.661995
Sum squared resid	138.1539	Schwarz criterion	4.758771
Log likelihood	-58.6059	Hannan-Quinn criter.	4.689863
F-statistic	15.31447	Durbin-Watson stat	1.888026
Prob(F-statistic)	0.000656		

إختبارجذورالوحدة لمتغير معدل النمو الاقتصادي باستخدام إختبار فيلبس بيرون مستقر فى المستوى

Null Hypothesis: EG has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.89476	0.0065
Test critical values:	1% level	-3.71146	
	5% level	-2.98104	
	10% level	-2.62991	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	5.31361
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	5.123356

المستوي

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EG)
Method: Least Squares
Date: 12/12/21 Time: 12:40
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EG (-1)	-0.77856	0.198949	-3.91337	0.0007
C	4.702329	1.298689	3.620828	0.0014

R-squared	0.389538	Mean dependent var	-0.03462
Adjusted R-squared	0.364102	S.D. dependent var	3.008722
S.E. of regression	2.399252	Akaike info criterion	4.661995
Sum squared resid	138.1539	Schwarz criterion	4.758771
Log likelihood	-58.6059	Hannan-Quinn criter.	4.689863

		Durbin-Watson	
F-statistic	15.31447	stat	1.888026
Prob(F-statistic)	0.000656		

إختبارجذورالوحدة لمتغير التضخم باستخدام إختبار ديكى فولرمستقرفى المستوى بدون قاطع

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.06223	0.0397
Test critical values:	1% level	-2.65692	
	5% level	-1.95441	
	10% level	-1.60933	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 09/21/21 Time: 10:52
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.16531	0.08016	-2.06223	0.0497

R-squared	0.134658	Mean dependent var	-3.59231
Adjusted R-squared	0.134658	S.D. dependent var	32.70478
S.E. of regression	30.42322	Akaike info criterion	9.705991
Sum squared resid	23139.3	Schwarz criterion	9.75438
Log likelihood	-125.178	Hannan-Quinn criter.	9.719926
Durbin-Watson stat	2.514319		

إختبارجذورالوحدة لمتغير التضخم باستخدام إختبار فيلبس بيروون ستقر فى المستوى بدون قاطع

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.17992	0.0306
Test critical values:	1% level	-2.65692	
	5% level	-1.95441	
	10% level	-1.60933	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	889.9732
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	462.4023

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 09/21/21 Time: 10:59
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.16531	0.08016	-2.06223	0.0497

R-squared	0.134658	Mean dependent var	-3.59231
Adjusted R-squared	0.134658	S.D. dependent var	32.70478
S.E. of regression	30.42322	Akaike info criterion	9.705991
Sum squared resid	23139.3	Schwarz criterion	9.75438
Log likelihood	-125.178	Hannan-Quinn criter.	9.719926
Durbin-Watson stat	2.514319		

إختبارجذورالوحدة لمتغيرميزان المدفوعات باستخدام إختبار ديكى فولرمستقر المستوي

Null Hypothesis: BOP has a unit root

Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.69726	0.000937
Test critical values:	1% level	-3.71146	
	5% level	-2.98104	
	10% level	-2.62991	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BOP)
Method: Least Squares
Date: 12/12/21 Time: 12:17
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BOP(-1)	-0.95816	0.203984	-4.69726	8.97E-05
C	-96.8086	54.8342	-1.76548	0.090205

R-squared	0.478988	Mean dependent var	0.157692
Adjusted R-squared	0.45728	S.D. dependent var	351.6115
S.E. of regression	259.0307	Akaike info criterion	14.02557
Sum squared resid	1610325	Schwarz criterion	14.12235
Log likelihood	-180.332	Hannan-Quinn criter.	14.05344
F-statistic	22.06424	Durbin-Watson stat	2.007071
Prob(F-statistic)	8.97E-05		

إختبارجذورالوحدة لمتغيرميزان المدفوعات باستخدام إختبار فيليبس بيروون مستقر المستوي

Null Hypothesis: BOP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.69509	0.0009
Test critical values:	1% level	-3.71146	
	5% level	-2.98104	
	10% level	-2.62991	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	61935.58
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	61240.48

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BOP)
Method: Least Squares
Date: 12/12/21 Time: 12:22
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BOP(-1)	-0.95817	0.203984	-4.69726	0.0001
C	-96.8086	54.8342	-1.76548	0.0902

R-squared	0.478988	Mean dependent var	0.157692
Adjusted R-squared	0.45728	S.D. dependent var	351.6115
S.E. of regression	259.0307	Akaike info criterion	14.02557
Sum squared resid	1610325	Schwarz criterion	14.12235
Log likelihood	-180.333	Hannan-Quinn criter.	14.05344
F-statistic	22.06424	Durbin-Watson stat	2.007071
Prob(F-statistic)	0.00009		

إختبارجذورالوحدة لمتغير معدل البطالة باستخدام إختبار ديكى فولر مستقر فى المستوى

Null Hypothesis: UNR has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.37762	0.0373
Test critical values:	1% level	-4.37431	
	5% level	-3.6032	
	10% level	-3.23805	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UNR)
Method: Least Squares
Date: 09/21/21 Time: 11:42
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNR(-1)	-0.814	0.240998	-3.37762	0.0028
D(UNR(-1))	0.725187	0.480916	1.507928	0.1465
C	9.789605	3.129052	3.128617	0.0051
#VALUE!	0.334142	0.12107	2.759911	0.0117

R-squared	0.362667	Mean dependent var	0.1936
Adjusted R-squared	0.271619	S.D. dependent var	2.903571
S.E. of regression	2.478059	Akaike info criterion	4.798475
Sum squared resid	128.9563	Schwarz criterion	4.993495
Log likelihood	-55.9809	Hannan-Quinn criter.	4.852565
F-statistic	3.983266	Durbin-Watson stat	1.800592
Prob(F-statistic)	0.021569		

إختبارجذورالوحدة لمتغير معدل البطالة باستخدام إختبار ديكى فولر مستقر فى الفرق الاول

Null Hypothesis: D(UNR) has a unit root
Exogenous: Constant

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.78473	0.0348
Test critical values:	1% level	-3.72407	
	5% level	-2.98623	
	10% level	-2.6326	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	7.996183
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	7.04521

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(UNR,2)
Method: Least Squares
Date: 09/21/21 Time: 11:45
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNR(-1))	-1.20135	0.380588	-3.15658	0.0044
C	0.328024	0.642041	0.510908	0.6143

R-squared	0.302268	Mean dependent var	-0.474
Adjusted R-squared	0.271932	S.D. dependent var	3.455107
S.E. of regression	2.948136	Akaike info criterion	5.076841
Sum squared resid	199.9046	Schwarz criterion	5.174351
Log likelihood	-61.4605	Hannan-Quinn criter.	5.103887
F-statistic	9.963963	Durbin-Watson stat	1.42467
Prob(F-statistic)	0.004413		

تقدير نموذج النمو الاقتصادي للتكامل المشترك

Date: 01/03/22 Time: 11:00
Sample (adjusted): 3 27
Included observations: 25 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: EG DES CUS
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

No. of CE(s)	Hypothesized Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.416839	33.12537	29.79707	0.007
At most 1	0.37447	17.64306	15.49471	0.0069
At most 2	0.110029	5.91416	3.841465	0.0078

Trace test indicates 3 cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

No. of CE(s)	Hypothesized Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.416839	25.4823	21.13162	0.0089
At most 1	0.37447	20.7289	14.2646	0.0012
At most 2	0.110029	5.91416	3.841465	0.0078

Max-eigenvalue test indicates3 cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

GDP	DES	CUS
-0.5623	8.62E-08	-1.07E-05
0.252895	-0.0007	0.00015
0.058981	-0.00095	5.37E-05

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(GDP)	1.797895	-0.34993	-0.0386
D(DES)	41.28887	-135.076	147.1003
D(CUS)	2726.967	3807.544	1107.579

1 Cointegrating Equation(s):		Log likelihood	-504.648

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

EG	DES	CUS
1	-1.53E-07	1.90E-05
	-0.00053	-6.60E-05

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(EG)	-1.01096
	-0.27726
D(DES)	-23.2167
	-62.586
D(CUS)	-1533.37
	-976.096

2 Cointegrating Equation(s):		Log likelihood	-498.784

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

EG	DES	CUS
1	0	1.89E-05
		-3.90E-05
0	1	-0.20669
		-0.03648

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(EG)	-1.09945	0.000246
	-0.30016	-0.00034
D(DES)	-57.3768	0.094865
	-66.0495	-0.07523
D(CUS)	-570.463	-2.67372
	-932.703	-1.06239

المعادلة المقدرة للنمو الاقتصادي

Dependent Variable: EG
Method: Least Squares
Date: 01/03/22 Time: 11:11
Sample: 1 27
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.347845	0.762182	8.328516	0.0000
CUS	5.25E-05	2.36E-05	2.22457	0.0024
DES	13.13E-06	0.000378	0.018826	0.0051

R-squared	0.67128	Mean dependent var	6.07
Adjusted R-squared	-0.04945	S.D. dependent var	2.366245
S.E. of regression	2.42404	Akaike info criterion	4.713187
Sum squared resid	141.0233	Schwarz criterion	4.857169
Log likelihood	-60.628	Hannan-Quinn criter.	4.756001
F-statistic	10.387486	Durbin-Watson stat	1.623681
Prob(F-statistic)	0.002931		

١

اختبار مشكلة اختلاف التباين لنموذج النمو الاقتصادي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.369212	Prob. F(1,24)	0.5491
Obs*R-squared	0.393919	Prob. Chi-Square(1)	0.5302

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 01/03/22 Time: 11:20
Sample (adjusted): 2 27
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

C	6.07911	1.950324	3.116974	0.0047
RESID^2(-1)	-0.12259	0.201748	-0.60763	0.5491

R-squared	0.015151	Mean dependent var	5.421516
Adjusted R-squared	-0.02589	S.D. dependent var	8.16817
S.E. of regression	8.27321	Akaike info criterion	7.137726
Sum squared resid	1642.704	Schwarz criterion	7.234502
Log likelihood	-90.7904	Hannan-Quinn criter.	7.165594
F-statistic	0.369212	Durbin-Watson stat	1.972287
Prob(F-statistic)	0.549141		

اختبار مشكلة الارتباط الخطى المتعدد لنموذج النمو الاقتصادي

Variance Inflation Factors
Date: 01/03/22 Time: 11:21
Sample: 1 27
Included observations: 27

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	0.580922	2.669328	NA
CUS	5.58E-10	4.391391	2.947413
DES	1.43E-07	7.202436	2.947413

تقير نموذج التضخم باستخدام اختبار التكامل المشترك

Date: 09/21/21 Time: 11:34
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: INF DES CUS
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**

None *	0.543045	36.57293	29.79707	0.0071
At most 1 *	0.366489	16.99366	15.49471	0.0295
At most 2 *	0.200099	5.581696	3.841465	0.0181

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.543045	19.57927	21.13162	0.0813
At most 1	0.366489	11.41196	14.2646	0.1347
At most 2 *	0.200099	5.581696	3.841465	0.0181

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

INF	DES	CUS
-0.0455	-0.00156	7.65E-05
0.004588	0.000963	-0.00015
0.000367	-0.00079	2.28E-05

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(INF)	14.32623	-1.85862	-9.42882
D(DES)	231.5142	61.89779	166.6521
D(CUS)	1915.151	-4744.68	512.8154

1 Cointegrating Equation(s):	Log likelihood	-560.572

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

INF	DES	CUS
1	0.034313	-0.00168
	-0.00511	-0.00063

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(INF)	-0.65186
	-0.25465
D(DES)	-10.5342
	-4.48543
D(CUS)	-87.1421
	-82.5488

2 Cointegrating Equation(s):	Log likelihood	-554.866

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

INF	DES	CUS
1	0	0.004229
		-0.0011
0	1	-0.17222
		-0.02958

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(INF)	-0.66039	-0.02416
	-0.25523	-0.01024
D(DES)	-10.2503	-0.30184
	-4.46351	-0.17905
D(CUS)	-108.909	-7.56029
	-67.3013	-2.69972

تقدير نموذج التضخم بطريقة المربعات الصغري

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 09/21/21 Time: 11:30
Sample: 1992 2018
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	106.3199	9.530045	11.15629	0
CUS	0.001181	0.000295	3.995936	0.0005
DES	-0.03137	0.004732	-6.62954	0

R-squared	0.674218	Mean dependent var	54.56074
Adjusted R-	0.64707	S.D. dependent	51.01893

squared		var	
S.E. of regression	30.30929	Akaike info criterion	9.765225
Sum squared resid	22047.68	Schwarz criterion	9.909207
Log likelihood	-128.831	Hannan-Quinn criter.	9.808038
F-statistic	24.83446	Durbin-Watson stat	1.547483
Prob(F-statistic)	0.000001		

إختبار مشكلة الارتباط الخطى المتعدد لنموذج التضخم

Variance Inflation Factors
Date: 09/21/21 Time: 11:37
Sample: 1992 2018
Included observations: 27

Centered VIF	Uncentered VIF	Coefficient Variance	Variable
NA	2.669328	90.82175	C
2.947413	7.202436	2.24E-05	DES
2.947413	4.391391	8.73E-08	CUS

إختبار مشكلة إختلاف التباين المتعدد لنموذج التضخم

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.576069	Prob. F(2,22)	0.2293
Obs*R-squared	3.133071	Prob. Chi-Square(2)	0.2088

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 09/21/21 Time: 11:39
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	341.9682	192.4426	1.776988	0.0894
RESID^2(-1)	0.080534	0.127572	0.631287	0.5344
RESID^2(-2)	0.166535	0.123709	1.346181	0.192

R-squared	0.125323	Mean dependent var	550.3338
Adjusted R-squared	0.045807	S.D. dependent var	772.4652
S.E. of regression	754.5658	Akaike info criterion	16.20233
Sum squared resid	12526129	Schwarz criterion	16.34859
Log likelihood	-199.529	Hannan-Quinn criter.	16.2429
F-statistic	1.576069	Durbin-Watson stat	0.858289
Prob(F-statistic)	0.229259		

تقدير ميزان المدفوعات للتكامل المشترك

Date: 01/02/22 Time: 16:54
Sample (adjusted): 3 27
Included observations: 25 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: CUS DES BOP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.402431	31.49361	29.79707	0.0146
At most 1	0.342803	17.62149	15.49471	0.0239
At most 2	0.117581	5.127209	3.841465	0.027

Trace test indicates 3 cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.402431	27.87212	21.13162	0.0041

At most 1	0.342803	15.49428	11.2646	0.0215
At most 2	0.117581	5.127209	3.841465	0.027

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

CUS	DES	BOP
-0.00013	0.000534	0.000172
-2.15E-06	0.000304	0.005432
6.39E-05	-0.00094	0.001869

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(CUS)	-4082.96	-812.83	1668.595
D(DES)	126.2351	-234.171	75.64884
D(BAP)	-77.3848	-129.726	-41.9286

1 Cointegrating Equation(s):	Log likelihood	-619.938

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

CUS	DES	BOP
1	-4.2745	-1.37453
	-1.43656	-12.4679

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(CUS)	0.509891
	-0.19817
D(DES)	-0.01577
	-0.01346
D(BOP)	0.009664
	-0.00754

2 Cointegrating Equation(s):	Log likelihood	-614.691

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

CUS	DES	BOP

1	0	77.37163
		-28.3929
0	1	18.42232
		-5.9394

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(CUS)	0.511635	-2.42654
	-0.19689	-0.96829
D(DES)	-0.01526	-0.00378
	-0.01177	-0.05786
D(BOP)	0.009942	-0.08073
	-0.00662	-0.03253

المعادلة المقدرة لميزان المدفوعات

Dependent Variable: BOP
Method: Least Squares
Date: 01/03/22 Time: 09:41
Sample: 1 27
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-104.816	81.27673	-1.28962	0.0005
CUS	3.000972	0.00252	1190.862	0.0003
DES	-0.00654	0.040359	-0.1621	0.0026

R-squared	0.708942	Mean dependent var	-98.3852
Adjusted R-squared	-0.07365	S.D. dependent var	249.469
S.E. of regression	258.492	Akaike info criterion	14.05205
Sum squared resid	1603635	Schwarz criterion	14.19603
Log likelihood	-186.703	Hannan-Quinn criter.	14.09486
F-statistic	11.108271	Durbin-Watson stat	1.936708
Prob(F-statistic)	0.00082		

اختبارمشكلة اختلاف التباين لنموذج ميزان المدفوعات

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.19033	Prob. F(1,24)	0.6665
Obs*R-squared	0.204568	Prob. Chi-	0.6511

Square(1)

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 01/03/22 Time: 10:20
Sample (adjusted): 2 27
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	66932.38	26039.74	2.570393	0.0168
RESID^2(-1)	-0.08878	0.203502	-0.43627	0.6665

R-squared	0.007868	Mean dependent var	61458.82
Adjusted R-squared	-0.03347	S.D. dependent var	114449.5
S.E. of regression	116349.1	Akaike info criterion	26.24038
Sum squared resid	3.25E+11	Schwarz criterion	26.33716
Log likelihood	-339.125	Hannan-Quinn criter.	26.26825
F-statistic	0.19033	Durbin-Watson stat	2.001155
Prob(F-statistic)	0.666542		

اختبارمشكلة الارتباط الخطى المتعدد لنموذج ميزان المدفوعات

Variance Inflation Factors
Date: 01/03/22 Time: 10:30
Sample: 1 27
Included observations: 27

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	6.605907	2.669328	NA
CUS	6.35E-06	4.391391	2.947413
DES	0.001629	7.202436	2.947413

تقدير نموذج البطالة

المعادلة المقدرة لنموذج البطالة عن طريق استخدام الانحدار الذاتى

Dependent Variable: UNR
Method: ARDL
Date: 09/21/21 Time: 11:52
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): DES CUS
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
UNR(-1)	1.329213	0.35875	3.705122	0.0012
DES	0.000839	0.0004	2.096342	0.0478
CUS	-0.00012	4.62E-05	-2.51646	0.0196
C	-5.08675	1.28286	-3.96516	000610.

R-squared	0.751631	Mean dependent var	18.22538
Adjusted R-squared	0.717763	S.D. dependent var	4.560191
S.E. of regression	2.422648	Akaike info criterion	4.748238
Sum squared resid	129.123	Schwarz criterion	4.941791
Log likelihood	-57.7271	Hannan-Quinn criter.	4.803974
F-statistic	22.19263	Durbin-Watson stat	1.587419
Prob(F-statistic)	0.000001		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المعادلة المقدرة لنموذج البطالة عن طريق استخدام الانحدار الذاتى فى المدي الطويل والقصير

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(UNR)
Selected Model: ARDL(1, 0, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/21/21 Time: 11:54
Sample: 1992 2018
Included observations: 26

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5.08675	5.28286	-0.96288	0.3461
UNR(-1)*	0.329213	0.35875	0.917666	0.3687
DES**	0.000839	0.0004	2.096342	0.0478
CUS**	-0.00012	4.62E-05	-2.51646	0.0196

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DES	-0.00255	0.003304	-0.77166	0.4485
CUS	0.000353	0.000274	1.288567	0.2109
C	15.45126	2.625094	5.885982	0

EC = UNR - (-0.0025*DES + 0.0004*CUS + 15.4513)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.163703	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.50%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

Actual Sample Size	26		Finite Sample: n=35	
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

اختبار مشكلة الارتباط الخطى المتعدد

Variance Inflation Factors
Date: 09/21/21 Time: 11:56
Sample: 1992 2018
Included observations: 26

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
UNR(-1)	0.128702	196.68	11.42756
DES	1.60E-07	8.068662	3.120112
CUS	2.13E-09	16.80221	11.06576
C	27.90861	123.632	NA

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.816633	Prob. F(2,20)	0.4561
Obs*R-squared	1.962945	Prob. Chi-Square(2)	0.3748

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 01/06/22 Time: 13:17
Sample: 2 27
Included observations: 26
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNR(-1)	-0.14967	0.433795	-0.34503	0.7337
CUS	-1.03E-05	4.75E-05	-0.21706	0.8304
DES	0.00029	0.000534	0.54301	0.5931
C	2.105303	6.31138	0.333572	0.7422
RESID(-1)	0.445232	0.349045	1.275572	0.2167
RESID(-2)	-0.03654	0.367544	-0.09943	0.9218

R-squared	0.075498	Mean dependent var	-5.81E-16
Adjusted R-squared	-0.15563	S.D. dependent var	2.272646
S.E. of regression	2.443097	Akaike info criterion	4.823584
Sum squared resid	119.3745	Schwarz criterion	5.113914
Log likelihood	-56.7066	Hannan-Quinn criter.	4.907189
F-statistic	0.326653	Durbin-Watson stat	1.835453
Prob(F-statistic)	0.890937		

اختبار مشكلة اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.276265	Prob. F(2,21)	0.2999
Obs*R-squared	2.601025	Prob. Chi-Square(2)	0.2724

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 09/21/21 Time: 11:58
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.505106	2.11386	1.658154	0.1122
RESID^2(-1)	0.350658	0.230006	1.524562	0.1423
RESID^2(-2)	0.085364	0.276643	0.308571	0.7607

R-squared	0.108376	Mean dependent var	5.355399
Adjusted R-squared	0.023459	S.D. dependent var	8.192363
S.E. of regression	8.095699	Akaike info criterion	7.137012
Sum squared resid	1376.347	Schwarz criterion	7.284268
Log likelihood	-82.6441	Hannan-Quinn criter.	7.176079
F-statistic	1.276265	Durbin-Watson stat	1.950038
Prob(F-statistic)	0.299853		

صلاحية استقرار النموذج هيكلياً